



البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

التقرير السنوي 2022







البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

تأسست بتاريخ 1976/10/25

سجل تجاري رقم 108

رأس مال مدفوع 150 مليون دينار أردني

عضو مجموعة (كييكو) - الكويت

رؤيانا ...

أن نجعل المستقبل المشرق للقطاع البنكي هو الواقع لعملائنا اليوم



رسالتنا...

تقديم تجارب بنكية متكاملة وسلسة عن طريق خدمات مبتكرة ورشيقة



قيمنا...

- نُرحب بالتغيير
- ننمو من خلال التمكين
- نعمل معاً
- نُعامل الجميع كعائلة
- نحن من مواطني الشركات





المحتويات



مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تقرير الحوكمة لعام 2022

مناقشات وتحليلات الإدارة حول نتائج أعمال البنك في عام 2022

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2022

أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي 2021 و 2022

خطة العمل لعام 2023

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية الموحدة لعام 2022

القوائم المالية الموحدة والإيضاحات المرفقة بها للعام 2022

الإفصاحات الإضافية المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية

ملحق: دليل الحوكمة المؤسسية

حضرة صاحب الجلالة
الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم



حضرة صاحب السمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



حضرة صاحب السمو
الأمير الحسين بن عبد الله الثاني
ولي العهد



مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

معالي المهندس ناصر أحمد عبدالكريم اللوزي

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد فيصل حمد مبارك العيار

الأعضاء

السيد مسعود محمود جوهر حيات	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت
السيد طارق محمد يوسف عبد السلام	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة - الكويت - لغاية 2022/4/20
السيد مصطفى سمير الشامي	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة - الكويت اعتباراً من 2022/6/22
معالي السيد مروان محمود حسان عوض	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
السيد نضال فائق محمد القبيج	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
السيد بيجان خسرو شاهي	ممثل Odyssey Reinsurance Co. الولايات المتحدة
معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	
السيد هاني خليل عبد الحميد الهندي	
السيد ماجد فياض محمود برجاق	ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري
الدكتور صفوان سميح عبد الرحمن طوقان	
الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي	
السيدة ناديا عبدالرؤوف سالم الروابدة	

أمين سر مجلس الإدارة

السيد عبدالله ابراهيم مسمار	لغاية 2022/9/30
السيد ابراهيم عيسى كشت	اعتباراً من 2022/10/1

مدقق الحسابات

السادة برايس ووترهاوس كوبرز «الأردن»

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام،

أرحب بكم أجمل ترحيب، ويسعدني وأعضاء مجلس الإدارة أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الذي نستعرض خلاله أبرز نتائج أعمال البنك، وإنجازاته، والقوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31.

على امتداد الأعوام الثلاثة الماضية (2020-2022) كابد الاقتصاد العالمي الأمرين، فما أن تنفس العالم الصعداء مع قرب انتهاء جائحة كورونا، حتى وقعت الحرب في أوكرانيا التي أحدثت تباطؤاً في النمو الاقتصادي العالمي، وهددت أمن الطاقة، وفاقت الفقر والبطالة، وأطلقت العنان للضغوط التضخمية خاصة في الدول المتقدمة؛ ومنها: أميركا والاتحاد الأوروبي، حيث اقتربت معدلات التضخم لمستويات قياسية جديدة عند 10% خلال شهور 2022 هي الأعلى منذ 40 عاماً، ما دفع البنوك المركزية الكبرى وفي مقدمتها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة بشكل قياسي لمواجهة ارتفاع نسب التضخم.

وأظهر تقرير أصدره صندوق النقد الدولي حول آفاق نمو الاقتصاد العالمي، أن التضخم العام العالمي بلغ ذروته في الربع الثالث من العام الماضي 2022، وقد تراجعت أسعار الوقود والسلع غير النفطية، ما أدى إلى انخفاض التضخم الرئيسي، لا سيما في الولايات المتحدة الأميركية ومنطقة اليورو، لكن التضخم الأساسي لم يبلغ ذروته بعد في معظم الاقتصادات، ولا يزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة تحت تأثير ارتفاعات الأسعار السابقة وتشديد أسواق العمل مع نمو قوي للأجور.

وقد أدى التباطؤ الاقتصادي العالمي إلى بطء وتيرة التعافي الاقتصادي من أزمة جائحة كورونا «كوفيد-19»، وشهد زخم النمو في الاقتصادات المتقدمة تراجعاً كبيراً في العام 2022، مما كان له العديد من الآثار السلبية على بقية دول العالم، بالإضافة إلى ذلك، أدت الأوضاع المالية العالمية إلى جانب ارتفاع قيمة الدولار إلى تفاقم مواطن الضعف المالية والدين في البلدان النامية.

محلياً، لم يختلف الوضع الاقتصادي الأردني في العام 2022 عن الأوضاع التي شهدتها المنطقة والعالم، إذ لم يكن الأردن بمعزل عن الظروف الاقتصادية المتباينة وغير المستقرة على النطاق الدولي، فتأثر سلباً بالحرب الروسية الأوكرانية، التي أعطت مؤشرات تحذيرية حول عدم القدرة على تحسين الوضع الاقتصادي ومعالجة المشكلات الأساسية التي تعاني منها البلاد، خاصة الفقر والبطالة وأعباء الدين العام.

وبناءً على ذلك ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (التضخم) للعام الماضي 2022، بنسبة 4.23%، كما ارتفعت نسبة البطالة إلى 25% والفقر إلى 27%، وسط توقعات بمواصلتهما الارتفاع خلال الفترة المقبلة، ورغم ذلك بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع نهاية العام الماضي 2.7% ارتفاعاً من 2.4%، مدفوعاً بإعادة فتح الاقتصاد بالكامل، والانتعاش القوي في مؤشرات السياحة الأردنية، إضافة إلى تحسن مستوى الصادرات.

أداء القطاع المصرفي الأردني

واصل البنك المركزي الأردني خلال العام 2022 دوره الرئيسي والقيادي في الحفاظ على الاستقرار النقدي، وكبح جماح التضخم، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة، حيث واکب إجراءات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي فيما يتعلق برفع أسعار الفائدة، ولجأ إلى رفعها على أدوات سياسته النقدية، مستنداً في ذلك إلى جملة من المؤشرات، أبرزها الأداء الحالي والتوقعات المستقبلية للمؤشرات النقدية والاقتصادية، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي مثل التضخم الكلي والأساسي، ومؤشرات كفاية الاحتياطيات، ومعدل النمو الاقتصادي.

لقد تبنى البنك المركزي الأردني منذ العام 1995 سياسة تثبيت سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، وقد أثبتت هذه السياسة على امتداد أكثر من 27 عاماً أنها السياسة الأنسب والأمثل للاقتصاد الوطني الأردني، وشكّل دعامة أساسية للاستقرار النقدي والمصرفي وبيئة الاقتصاد الكلي، ناهيك عن دورها الفاعل في دعم جاذبية الدينار الأردني، وزيادة تنافسية الصادرات الوطنية، فضلاً عن تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية.

وقد أظهرت ورقة سياسات صادرة عن منتدى الاستراتيجيات الأردني بعنوان «البنوك العاملة في الأردن» أن القطاع المصرفي في الأردن يعتبر ثاني أفضل الدول استقراراً (من بين 165 دولة) بعد لوكسمبورغ التي جاءت في المرتبة الأولى؛ وذلك استناداً إلى البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي التي تقيس مدى احتمالية تعثر النظام المصرفي لـ 165 دولة من خلال احتساب ما يعرف بالدرجة المعيارية (Z-score)، حيث أن الأسباب الكامنة وراء متانة القطاع المصرفي في الأردن يعود إلى مستوى الربحية (العائد على الأصول)، ونسبة كفاية رأس المال (مجموع رأس مال الأسهم إلى إجمالي الأصول)، ومستوى التقلب المنخفض (الانحراف المعياري للعائد على الأصول).

وجدير بالذكر أن رصيد الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني يبلغ 17.2 مليار دولار يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهر، وارتفع حجم الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك العاملة في المملكة بنسبة 7% لتصل إلى 42.1 مليار دينار، بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي التسهيلات بنسبة 8.5% لتصل إلى 32.6 مليار دينار.

أداء البنك في العام 2022

لقد تبنى مجلس الإدارة منذ توليه مهامه في شهر أيار من العام 2021، وضع استراتيجية جديدة للبنك للأعوام (2021-2025) تُعنى بالتحول والتطوير والنمو، حيث أسهمت هذه الاستراتيجية من خلال التنفيذ الحثيث والكفؤ في تحقيق البنك لنتائج إيجابية قياسية طالت جميع مؤشرات البنك التشغيلية وعززت من مركزه ومتانته المالية.

وقد تمكن البنك مع نهاية العام 2022 من تحقيق زيادة في صافي أرباحه بعد الضريبة لتصل إلى 18.7 مليون دينار، مقابل 7.7 مليون دينار في العام 2021، وارتفع مجموع حقوق الملكية بنسبة 2.1% لتصل إلى حوالي 477.6 مليون دينار مع نهاية العام 2022، مقارنة مع 467.7 مليون دينار تم تحقيقها في العام 2021، فيما بلغت حصة مساهمي البنك من مجموع حقوق الملكية حوالي 475.8 مليون دينار.

أيضاً، نمت إجمالي موجودات البنك مع نهاية العام 2022، بنسبة 18% لتصل إلى 3.5 مليار دينار، مقارنة مع 3 مليارات دينار في العام 2021، فيما بلغ إجمالي ودائع العملاء والتأمينات النقدية في نهاية عام 2022 حوالي 2.5 مليار دينار مقابل 2 مليار دينار في عام 2021.

وبناءً على هذه النتائج المالية القوية، يوصي مجلس إدارة البنك لهيئتكم العامة الموقرة بالموافقة على توزيع 12 مليون دينار كأرباح نقدية على المساهمين عن العام 2022 تعادل 8% من رأس المال، وذلك بعد استيفاء الشروط والموافقات اللازمة من قبل البنك المركزي الأردني حسب الأصول.

وعمل البنك خلال العام 2022، على متابعة تطورات الأوضاع الاقتصادية ومراقبة أداء بعض الحسابات التي تأثرت سلباً بجائحة كورونا وما تلاها من أوضاع اقتصادية ضاغطة، حيث استمر البنك بتطبيق سياسته التحوطية واقتطع مبلغ 33 مليون دينار من أرباح عام 2022 لتلك الغاية مقابل 30.5 مليون لعام 2021، في المقابل واصلت إدارة البنك جهودها في المتابعة الحثيثة لهذه الحسابات، وقد أثمر ذلك باسترداد مبلغ 843 ألف دينار خلال العام الماضي تم تسجيلها كإيرادات، كما انخفضت نسبة الديون غير العاملة لتسجل 6.54% مقابل 7.99% في عام 2021، وارتفعت نسبة التغطية للديون وسجلت 77.22% مقابل 66.27% في عام 2021.

وعلى صعيد خططنا التوسعية، لتنويع مصادر إيرادات البنك وتعزيز تواجد جغرافياً في المنطقة العربية، فقد تمكن البنك من شراء حصة مؤثرة نسبتها 51.79% من أسهم رأسمال مصرف بغداد-العراق، إلى جانب خطة للاستحواذ على شركة بي إم إتش كاييتال للخدمات المالية ومقرها الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى تنفيذ خطط لإصدار سندات رأس المال الشق الأول (رأس المال الإضافي) بحد أقصى 85 مليون دينار أردني أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي.

وعلى صعيد التحول الرقمي، فقد واصل البنك مسيرته الرائدة في هذا المجال حيث كثفت كوادرات البنك من جهودها خلال العام 2022 في استخدام تكنولوجيا الروبوت (RPA) لأتمته العمليات والتي أتت استكمالاً لبرامج التطوير للسنوات السابقة بهدف التحسين من كفاءة الأعمال عن طريق تحويل جزء كبير من العمل اليومي التقليدي لموظفي البنك ليتم إنجازه بكفاءة وسرعة ودقة عالية وبصورة آلية. وتم أتمته مجموعة من العمليات الداخلية على نظام سير العمليات (Workflow) والتي تحسن تجربة العملاء مثل طلبات القروض والبطاقات ونظام (KYC) وفتح الحسابات حيث تم تقصير مدة التنفيذ للعمليات بحوالي 70% من الوقت السابق.

كما عمل البنك على استكمال أجزاء كبيرة من مشروع تحديث البنية التحتية، وذلك بعد الانتهاء من تحديث شبكة اتصالات البنك بالكامل وتطبيق تكنولوجيا (SD-WAN) لتوجيه حركة مرور البيانات بشكل آمن وذكي عبر شبكة البنك، إضافة إلى الانتهاء من تجهيز موقع مركز البيانات الرديف ومركز البيانات الرئيسي الجديد ويتم حالياً استكمال نقل الأنظمة إليها مع الاستمرار باستكمال تجهيز مركز البيانات الثالث (HA) ليتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالحفاظ على ديمومة استمرارية الأعمال وتقديم الخدمة للعملاء بدون توقف وتحقيق متطلبات التوافرية للمعلومات.

في الختام، اسمحوا لي أن أقدم بالأصالة عن نفسي وبالإنابة عن سائر أعضاء مجلس الإدارة بالشكر الجزيل للبنك المركزي الأردني على دوره الاستراتيجي في الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار النقدي من خلال توفيره البيئة الملائمة للبنوك الأردنية لتبني أحدث الممارسات المصرفية المواءمة لأفضل المعايير العالمية، مما مكنها من استخدام منظومة من الوسائل التقنية الحديثة عالية الأمان، وتوفير خدماتها المصرفية على مدار الساعة.

كما أقدم بالشكر لهيئة الأوراق المالية الأردنية على دعمها وتعاونها الوثيق مع القطاع المصرفي الأردني، والشكر موصول لرئيس وأعضاء الإدارة التنفيذية ولجميع موظفي البنك على تفانيهم وإخلاصهم في العمل وحرصهم على أن يكون البنك الأردني الكويتي دائماً في المقدمة من خلال توفير أفضل الخدمات والحلول المصرفية التي ترتقي للمعايير المعمول بها في السوق المصرفي العالمي.

كما أغتنم هذه الفرصة لشكر جميع عملاء ومساهمي البنك على ثقتهم ودعمهم المتواصل لمجلس الإدارة، الذي لم ولن يدخر جهداً في سبيل تعظيم منحهم القيمة المضافة العالية وفي تعظيم قيم عوائدهم واستثماراتهم في البنك، على أمل اللقاء بكم مجدداً وبنكمكم في طليعة البنوك العاملة في المنطقة.

ناصر اللوزي

رئيس مجلس الإدارة



تقرير الحوكمة لعام 2022



إطار الحاكمية المؤسسية

يؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حاكمية مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، ويضمن حماية مصالح المودعين، ويؤكد المسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين، ويستند البنك في إدارة وتطوير حوكمته الداخلية على ما ورد في نصوص قانون الشركات الساري المفعول وبنود تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات الحوكمة للشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، هذا بالإضافة إلى الارشادات والتعليمات التي تصدرها الجهات الرقابية الدولية ذات الصلة بأعمال البنوك، وبما يتواءم مع طبيعة أعمال البنك وأنظمتها الداخلية.

ويؤكد مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي التزامه والتزام الإدارة التنفيذية العليا وكافة موظفي البنك بتطبيق المبادئ العامة والتعليمات المنظمة للحاكمة المؤسسية، بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات التي تضمن تحقيق العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)، والتقيّد بمتطلبات الشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي، والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى ذات العلاقة. ولمزيد من الشفافية فقد تم إرفاق دليل الحاكمية المؤسسية ضمن التقرير السنوي، وهو متوفر على موقع البنك الإلكتروني www.jkbc.com.

كما تم وبناء على تعليمات البنك المركزي الأردني، العمل على تطبيق متطلبات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) وفق معيار COBIT.

تعتمد إجراءات تنظيم وإدارة البنك على الأسس التالية:

- وجود مجلس إدارة يتسم بالفاعلية وتحمل المسؤولية.
- توجه استراتيجي واضح من أجل تطوير الأعمال ضمن أطر واضحة لإدارة المخاطر.
- أسس محاسبية جيدة وإفصاح للمعلومات.
- آليات حكيمة لاتخاذ القرارات.
- تقييم للأداء مرتبط بالاستراتيجية.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية.

مجلس الإدارة:

يحكم تشكيل مجلس الإدارة قانون الشركات الأردني، وقانون البنوك، وتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في مسؤوليته عن سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية، وعن قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الجهات ذات العلاقة، ويقوم بوضع الأهداف ورسم الاستراتيجيات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين، كما يقوم بالرقابة على الإدارة التنفيذية، والتأكد من كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ومدى تقيّد البنك بالخطط الاستراتيجية، ومن توفر سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتماد هذه السياسات.

ومجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن مصداقية ودقة التقارير المالية للبنك، والمعلومات الواردة في التقرير السنوي، وضمان تطبيق سياسات المخاطر الملائمة، وأن البنك ملتزم بجميع القوانين السارية.

وتم انتخاب مجلس الإدارة الحالي في 4 أيار 2021 لفترة أربع سنوات، وقام المجلس بانتخاب معالي السيد ناصر اللوزي رئيساً لمجلس الإدارة، والسيد فيصل حمد العيار نائباً للرئيس.

أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقبليين خلال السنة

أ- الأعضاء الطبيعيين:

الاسم	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	حالة العضو
السيد ناصر احمد اللوزي/ رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
السيد فيصل حمد العيار/ نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
الدكتور مروان جميل المعشر	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
السيد هاني خليل الهندي	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
الدكتور صفوان سميح طوقان	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
الدكتور عمر مشهور الجازي	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
السيدة ناديا عبد الرؤوف الروابدة	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي

ب- أسماء ممثلي الأعضاء الاعتباريين:

الاسم	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	حالة العضو
السيد مصطفى سمير الشامي ممثّل شركة الروابي المتحدة القابضة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد طارق محمد عبد السلام ممثّل شركة الروابي المتحدة القابضة	غير تنفيذي	غير مستقل	مستقبل بتاريخ 2022/4/20
السيد مسعود جوهر حيات ممثّل شركة مشاريع الكويت القابضة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد مروان محمود عوض ممثّل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد نضال فائق القبح ممثّل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد ماجد فياض برجاق ممثّل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد بيجان خسروشاهي ممثّل شركة (Odyssey Reinsurance Co.)	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي

عضويات أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

اسم عضو مجلس الإدارة	عضويته في شركات مساهمة عامة
السيد ناصر احمد اللوزي	مجموعة الخليج للتأمين/الأردن
السيد بيجان خسرو شاهي	مجموعة الخليج للتأمين/الأردن
الدكتور مروان جميل المعشر	شركة مسافات للنقل المتخصص، شركة الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية، الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع

أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي	المدير العام التنفيذي
السيد داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات
السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس تنمية أعمال الشركات
السيد إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس الخزينة والعلاقات الدولية
الدكتور مكرم أمين ماجد القطب	رئيس الائتمان
السيد سهيل أحمد محمود السلطان	رئيس تنمية أعمال التجزئة
السيد زيد وديع جريس شرايحه	رئيس تنمية الإستثمار
السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية
السيد إبراهيم فضل محمود الطعاني	رئيس الشؤون المالية
السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات
السيد طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات
السيدة دانه عبدالله محمد جرادات	رئيس الاستراتيجية والتسويق
السيد فادي محمد أحمد عياد	رئيس إدارة مراقبة الامتثال
السيد محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر
السيد يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي

ضابط ارتباط الحوكمة :

السيد فادي عياد	رئيس إدارة مراقبة الامتثال
-----------------	----------------------------

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

يهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته، يشكل مجلس الإدارة من أعضائه لجاناً مختلفة يفوضها ببعض الصلاحيات والمسؤوليات، وبشكل يتوافق مع أهداف واستراتيجيات البنك. وقد تم بيان آلية عمل كل لجنة، وتحديد مهامها ومسؤولياتها بشكل تفصيلي، ضمن دليل الحوكمة المؤسسية المعتمد والمنشور على موقع البنك الإلكتروني، ويتم إلحاقه بالتقرير السنوي للبنك كجزء لا يتجزأ منه.

1. لجنة التحكم المؤسسي (لجنة الحوكمة)

تتولى اللجنة الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية بالبنك، وتحديثه ومراقبة تطبيقه، والتأكد من أن الهيكل التنظيمي للبنك يلبي متطلبات الحوكمة المؤسسية، كما تقوم باعتماد السياسات العامة لإقرارها من مجلس الإدارة والإشراف على تنفيذها، والتأكد من الالتزام بميثاق أخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك، وذلك على مستوى مجلس الإدارة وكافة المستويات الإدارية في البنك، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة، من خلال دائرة الحوكمة المؤسسية.

2. لجنة المخاطر

تتولى اللجنة مراجعة إطار عمل إدارة المخاطر في البنك، واستراتيجية إدارة المخاطر، وتهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وإدارتها، ومواكبة التطورات التي تؤثر في أعمال البنك. كما تقوم بمراجعة تقارير دائرة إدارة المخاطر، ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة وبما يوضح مدى التزام البنك بدرجة المخاطر المقبولة المعتمدة، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

3. لجنة الامتثال

تتولى اللجنة التأكد من وجود سياسات وإجراءات لالتزام البنك مع التعليمات والقوانين السارية، واعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة مراقبة الامتثال، والتأكد من استقلاليته، والتأكد من وجود خطة سنوية لإدارة مخاطر عدم الامتثال، وتقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل، ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.

4. لجنة التدقيق

تتولى اللجنة المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره، والاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي، وتقارير وملاحظات الجهات الرقابية، وتقارير المدقق الخارجي، والتأكد من استقلالية إدارة التدقيق الداخلي، ومن قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات التصويبية. وتقوم اللجنة بمراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

5. لجنة الترشيح والمكافآت

تتولى اللجنة تحديد الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى عضوية مجلس الإدارة، وتحديد صفة العضو المستقل وترشيح الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا، وتقوم بالإشراف على تطبيق سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتأكد من وجود سياسة لمنح مكافآت الإداريين بالبنك وتطبيقها، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

6. لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات

تتولى اللجنة النظر فيما يلي:

- منح وتعديل وتجديد وهيكلية التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات) التي يرأسها مدير عام البنك، وضمن حدود يحددها لها مجلس إدارة البنك. ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة.
- إتخاذ القرار المناسب حصراً بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات).
- وللمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات هذه اللجنة في تعديل شروط أو هيكلية التسهيلات للجنة الإدارة للتسهيلات.

7. لجنة الإدارة والاستثمار¹

تتولى اللجنة النظر فيما يلي وإتخاذ القرار بشأنه:

أولاً: في مجال الإدارة:

- طلبات المصاريف الإدارية، وعقود المشتريات، والعطاءات، والتوريدات، والتبرعات، وكافة الارتباطات والعقود التي تزيد عن الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا والمحددة ضمن نظام وجدول صلاحيات الارتباط والصرف المعتمد من مجلس الإدارة، وتتخذ القرارات الإدارية والمالية بشأنها.
- طلبات/عروض بيع العقارات المملوكة للبنك فيما يتجاوز الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا بموجب جدول الصلاحيات المعتمد.
- اعتماد تسعير العقارات المملوكة للبنك سنوياً أو عندما يتطلب الأمر ذلك.

ثانياً: في مجال الاستثمار:

- المقترحات والطلبات المقدمة من لجنة الإدارة للاستثمار بموجب جدول الصلاحيات المرفق بالسياسة الاستثمارية المعتمدة فيما يتجاوز صلاحيتها وتتخذ القرار بشأنها ويشمل ذلك:
- استثمارات البنك بالدينار الأردني في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال.
- استثمارات البنك بالعملة الأجنبية في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال، وعمليات تداول العملات.
- ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة في أي من البنود الواردة أعلاه.

1 تم إلغاء اللجنة بموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ 21/12/2022.

8. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تتولى اللجنة اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، والهياكل التنظيمية المناسبة، بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع موارد تكنولوجيا المعلومات واستثماراتها، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة مدى تحقق ذلك والتأكد منه، والإشراف العام على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاطلاع عليها، للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.

اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم:

السيد هاني خليل الهندي، رئيس اللجنة (مستقل)

الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة الأعمال، جامعة بورتلاند - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 وبكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت 1973، شهادة محاسب قانوني (CPA)
المناصب الحالية:	<ul style="list-style-type: none"> رئيس هيئة المديرين، شركة صناعات البحر المتوسط رئيس هيئة المديرين، شركة المتوسط للطاقة
المناصب السابقة:	<ul style="list-style-type: none"> رئيس مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للأمنيات وصناعة المركبات الكيميائية (1991-2009) المدير التنفيذي، الشركة الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية (1986-1992) مدير عام المشروع، الشركة الأردنية للإدارة والاستثمارات (1984-1986) المدير الإداري والمالي، الشركة الأردنية للأوراق المالية (1982-1984) مدقق، شركة توش روس (1980-1982) محاسب أول، شركة اتحاد المقاولين (1976-1978) محاسب، شركة صفوان للتجارة والمقاولات (1973-1974)

معالي السيد مروان محمود عوض (غير مستقل)

الشهادات العلمية:	ماجستير الاقتصاد من جامعة فاندربيلت - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980، دبلوم عالي التنمية الاقتصادية من جامعة فاندربيلت - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 ، بكالوريوس إدارة أعمال من الجامعة الأردنية، 1973.
المناصب الحالية:	<ul style="list-style-type: none"> المدير العام، الأولى الدولية للإستشارات والتحكيم رئيس مجلس الإدارة، شركة إيلاف الأردنية للحلول المتكاملة رئيس منتدى خبراء مخاطر الأعمال نائب رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب / بيروت عضو مجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

المناصب السابقة:	<ul style="list-style-type: none"> وزير المالية (1996-1997) أمين عام لوزارة الصناعة والتجارة (1991-1993) رئيس مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي نائب رئيس مجلس إدارة الملكية الأردنية المدير العام والرئيس التنفيذي، البنك الأهلي الأردني مدير لدوائر الاستثمار والعلاقات الخارجية، البنك المركزي الأردني المدير العام والرئيس التنفيذي، بنك الشرق الأوسط والاستثمار المدير العام التنفيذي، مصرف قطر الإسلامي المدير العام، بنك الانماء الصناعي مدير ومؤسس، المعهد العربي للدراسات المصرفية
------------------	---

الدكتور صفوان سميح طوقان (مستقل)

الشهادات العلمية:

دكتوراه اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 ماجستير اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية - بيروت 1966

المناصب السابقة:

- عضو مجلس الأعيان الأردني السادس والعشرون
- رئيس مجلس الإدارة، بورصة عمان (2012-2013)
- رئيس مجلس الإدارة، شركة مناجم الفوسفات (2000-2004)
- مدير عام، مؤسسة الضمان الاجتماعي (1994-1999)
- أمين عام، وزارة التخطيط (1989-1994)
- أستاذ مساعد، جامعة اليرموك (1981-1989)
- محاضر، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (1975-1980)
- البنك المركزي الأردني (1966-1975)

الدكتور عمر مشهور الجازي (مستقل)

الشهادات العلمية:

دكتوراه قانون التحكيم الدولي، جامعة كينت - المملكة المتحدة ، 2000، ماجستير قانون التجارة الدولية ، جامعة لندن ميتروبوليتان - المملكة المتحدة، 1994 ، بكالوريوس القانون، الجامعة الأردنية 1992، دبلوما، القانون الدولي النووي، جامعة دي مونتيلير، 2017

المناصب الحالية:

- عضو مجلس إدارة شركة الاستثمارات الحكومية
- عضو هيئة مديرين شركة إدارة وتطوير التعليم والبحث العلمي
- عضو هيئة مديرين شركة المؤسسة العربية للتعليم والبحث العلمي
- عضو مجلس إدارة مؤسسة عبدالحميد شومان
- رئيس مجلس أمناء جامعة عمان العربية
- المدير الشريك المؤسس لـ الجازي ومشاركوه/محامون ومستشارون قانونيون
- محكم دولي

المناصب السابقة:

- رئيس جمعية المحكمين الأردنيين
- عضو مجلس إدارة بنك صفوة الاسلامي لغاية 1-2017
- عضو الهيئة الإدارية لصندوق الائتمان العسكري
- عضو مجلس أمناء صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية
- نائب رئيس ومؤسس المنتدى الأردني لحوكمة الشركات
- عضو مجلس إدارة شركة تطوير العقبة
- عضو مجلس إدارة شركة العقبة للمطارات
- عضو مجلس إدارة الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (2012-2016 ولغاية 3-2021)

اسم ورئيس أعضاء لجان المجلس:

أعضاء لجنة التحكم المؤسسي

- الدكتور مروان جميل المعشر ، رئيس اللجنة (مستقل)
السيد ناصر أحمد اللوزي (مستقل)
السيد ناديا عبدالرؤوف الروابدة (مستقل)
السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)

أعضاء لجنة المخاطر

- الدكتور صفوان سميح طوقان ، رئيس اللجنة (مستقل)
السيد نضال فائق القبيج (غير مستقل)
السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)
السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة (مستقل)

أعضاء لجنة الامتثال

- الدكتور عمر مشهور الجازي، رئيس اللجنة (مستقل)
السيد هاني خليل الهندي (مستقل)*
السيد مروان محمود عوض (غير مستقل)

*السيد هاني خليل الهندي مندوب مجلس إدارة البنك مع البنك المركزي القبرصي، لغايات تطبيق متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وأي توجيهات من الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت

- السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة ، رئيس اللجنة (مستقل)
الدكتور صفوان سميح طوقان (مستقل)
السيد مسعود جوهر حيات (غير مستقل)
الدكتور عمر مشهور الجازي (مستقل)

أعضاء لجنة التسهيلات

- السيد ناصر أحمد اللوزي، رئيس اللجنة (مستقل)
السيد مسعود جوهر حيات (غير مستقل)
السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)
السيد ماجد فياض برجاق (غير مستقل)
السيد نضال فائق القبيج (غير مستقل)

أعضاء لجنة الإدارة والاستثمار

السيد ناصر أحمد اللوزي ، رئيس اللجنة (مستقل)

السيد مسعود جوهر حيات (غير مستقل)

السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)

السيد ماجد فياض برجاق (غير مستقل)

السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة (مستقل)

أعضاء لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

السيد ماجد فياض برجاق، رئيس اللجنة (غير مستقل)

الدكتور مروان جميل المعشر (مستقل)

السيد هاني خليل الهندي (مستقل)

السيد نضال فائق القبح (غير مستقل)

عدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين:

لجنة التدقيق

بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة (9) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اجتماعات لجنة التدقيق									اسم العضو
الأول 2/2	الثاني 2/10	الثالث 4/17	الرابع 4/24	الخامس 6/15	السادس 7/24	السابع 9/13	الثامن 10/23	التاسع 11/27	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد هاني خليل الهندي
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الدكتور صفوان سميج طوقان
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓			السيد نضال فائق القبح - لغاية 10/16
							✓	✓	السيد مروان محمود عوض - اعتباراً من 10/17
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الدكتور عمر مشهور الجازي

لجنة الترشيح المكافآت

بلغ عدد اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت خلال السنة (5) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت					اسم العضو
الأول 1/23	الثاني 3/23	الثالث 4/26	الرابع 7/20	الخامس 12/19	
✓	✓	✓	✓	✓	السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة
✓		✓	✓	✓	الدكتور صفوان سميج طوقان
✓	✓	✓	✓	✓	السيد مسعود جوهر حيات
✓	✓	✓	✓	✓	الدكتور عمر مشهور الجازي

لجنة التحكم المؤسسي

بلغ عدد اجتماعات لجنة التحكم المؤسسي خلال السنة (3) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اجتماعات لجنة التحكم المؤسسي			اسم العضو
الأول 3/23	الثاني 7/25	الثالث 12/18	
✓	✓	✓	الدكتور مروان جميل المعشر
✓	✓	✓	السيد ناصر أحمد اللوزي
✓			السيد طارق محمد عبدالسلام - لغاية 4/20
			السيد مصطفى سمير الشامي - اعتباراً من 10/17
✓	✓	✓	السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة

لجنة المخاطر

بلغ عدد اجتماعات لجنة المخاطر خلال السنة (4) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اجتماعات لجنة المخاطر				اسم العضو
الأول 4/26	الثاني 6/14	الثالث 9/18	الرابع 12/18	
✓	✓	✓	✓	الدكتور صفوان سمير طوقان
✓	✓	✓	✓	السيد نضال فائق القبيج
			✓	السيد مصطفى سمير الشامي - اعتباراً من 10/25
✓	✓	✓	✓	السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة

لجنة الامتثال

بلغ عدد اجتماعات لجنة الامتثال خلال السنة (4) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اجتماعات لجنة الامتثال				اسم العضو
الأول 3/9	الثاني 6/15	الثالث 10/6	الرابع 11/27	
✓	✓	✓	✓	الدكتور عمر مشهور الجازي
✓	✓	✓	✓	السيد هاني خليل الهندي
✓	✓	✓	✓	السيد مروان محمود عوض

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

بلغ عدد اجتماعات لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات خلال السنة (4) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اجتماعات لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات				اسم العضو
الأول 3/29	الثاني 7/25	الثالث 8/7	الرابع 12/15	
✓	✓	✓	✓	السيد ماجد فياض برجاق
✓	✓	✓	✓	الدكتور مروان جميل المعشر
✓	✓	✓		السيد هاني خليل الهندي
✓	✓	✓	✓	السيد نضال فائق القبيج

لجنة الإدارة والاستثمار

بلغ عدد اجتماعات لجنة الإدارة والاستثمار خلال السنة (1) اجتماع واحد، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين للاجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة الإدارة والاستثمار
	الأول 11/9
السيد ناصر أحمد اللوزي	✓
السيد مسعود جوهر حيات	✓
السيد ماجد فياض برجاق	✓
السيد طارق محمد عبد السلام - لغاية 4/20	
السيد مصطفى سمير الشامي - اعتباراً من 10/17	✓
السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة	✓

لجنة المجلس للتسهيلات

بلغ عدد اجتماعات لجنة المجلس للتسهيلات خلال السنة (29) اجتماع، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19
السيد ناصر أحمد اللوزي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مسعود جوهر حيات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد ماجد فياض برجاق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد طارق محمد عبد السلام - لغاية 4/20	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مصطفى سمير الشامي - اعتباراً من 10/17	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مروان محمود عوض - لغاية 10/16	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد نضال فائق القبح - اعتباراً من 10/17	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

تابع اجتماعات لجنة التسهيلات

اسم العضو	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
السيد ناصر أحمد اللوزي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مسعود جوهر حيات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد ماجد فياض برجاق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد طارق محمد عبد السلام - لغاية 4/20	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مصطفى سمير الشامي - اعتباراً من 10/17	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مروان محمود عوض - لغاية 10/16	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد نضال فائق القبح - اعتباراً من 10/17	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي ومسؤول الامتثال

قامت لجنة المجلس للتدقيق بالاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي أربع مرات خلال السنة، وقامت بالاجتماع مع رئيس إدارة مراقبة الامتثال مرة واحدة خلال السنة.

عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين:

اجتماعات مجلس الإدارة									اسم العضو
الأول 2/12	الثاني 2/12	الثالث 4/1	الرابع 4/27	الخامس 6/26	السادس 7/26	السابع 9/20	الثامن 10/25	التاسع 12/21	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد ناصر أحمد اللوزي - رئيس المجلس
✓	✓			✓				✓	السيد فيصل حمد العيار - نائب الرئيس
✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	السيد مسعود جوهر حيات
✓	✓	✓							السيد طارق محمد عبد السلام - لغاية 4/20
						✓	✓	✓	السيد مصطفى سمير الشامي - اعتباراً من 6/22
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد مروان محمود عوض
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد نضال فائق القبيج
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد بيجان خسرو شاهي
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الدكتور مروان جميل المعشر
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد هاني خليل الهندي
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد ماجد فياض برجاق
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الدكتور صفوان سميح طوقان
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الدكتور عمر مشهور الجازي
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيدة ناديا عبدالروؤف الروابدة

* قام أعضاء مجلس الإدارة بحضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين المنعقد بتاريخ 2022/4/27، وقد تم الاعتماد على تقنية الاتصال المرئي في عقد اجتماع الهيئة العامة واجتماعات المجلس واللجان، عملاً بتعليمات اعتماد الوسائل الالكترونية للإجراءات المتعلقة بالشركات لسنة 2021.

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

يتقاضى كل عضو في مجلس الإدارة مبلغ 5,000 دينار سنوياً كبديل مكافأة لعضوية المجلس حسب قانون الشركات، كما يتقاضى بدل سفر وتنقل وبدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.

ناصر اللوزي

رئيس مجلس الإدارة



سياسة الأجور والمكافآت

لدى البنك الأردني الكويتي سياسة شاملة للأجور والمكافآت، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات تقييم الأداء التي يعتمد عليها مجلس الإدارة، بحيث تقاس الزيادات السنوية للموظفين أو المكافآت المالية وفقاً لمستوى الإنجاز الذي يحققه مصالح البنك وتقدمه المستدام في كافة الجوانب. كما تحرص هذه السياسة على تعزيز استقلالية الجهات الرقابية، بحيث لا يرتبط تحديد أجور أو مكافآت موظفيها بمستوى أرباح البنك.

وتنظم سياسة الأجور والمكافآت، أسس استحقاق الزيادات السنوية على الرواتب، وأثر الترقية والترقية على الأجر، وأنواع العلاوات التي تصرف للموظفين، وشروط استحقاقها، كما تضع إطار سلم الرواتب وأسس مراجعته، وكل ذلك بهدف الحفاظ على بيئة عمل تنافسية وعادلة.

تم بيان الرواتب والعلاوات وبدلات التنقل والمكافآت التي تقاضاها كل من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في التقرير السنوي للبنك عن عام 2022 وذلك ضمن بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة (4) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التقرير.

البيئة الرقابية

الرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع والمحافظة على وجود أنظمة وإجراءات رقابة داخلية قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

وانطلاقاً من إيمان البنك بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك، يتبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية مسؤولية متابعة تطويرها وتحديثها، حيث تعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها.

وفي هذا الإطار، فقد اعتمد مجلس الإدارة سياسات متعلقة بالضبط والرقابة الداخلية تطرقت إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عنها.

التدقيق الداخلي

تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية للبنك تهدف إلى إضافة قيمة وتطوير العمليات، ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال اتباع نهج منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي.

تتبع إدارة التدقيق الداخلي وظيفياً إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها ونتائج أعمالها إلى لجنة التدقيق.

تم إعداد ميثاق التدقيق الداخلي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وتالياً أهم ملامح الميثاق:

- تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالاستقلالية ولا تقوم بأية أعمال تنفيذية.
- لإدارة التدقيق الداخلي حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك والشركات التابعة وتتمتع بالصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها بأفضل وجه.
- يوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة أكاديمياً وعملياً، كما يوفر لموظفيها الدورات التدريبية اللازمة في الخارج والداخل.
- تعمل إدارة التدقيق الداخلي على تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرتها على تحقيق ما يلي:
 - الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية.
 - كفاءة العمليات التشغيلية.
 - التوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية.
 - المحافظة على أصول وممتلكات البنك.
 - استمرارية العمل تحت كافة الظروف.
 - تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي.
 - تحسين وتطوير العمليات والمنتجات بما يحقق أهداف البنك.

تم إعداد ميثاق السلوك المهني لموظفي إدارة التدقيق الداخلي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والذي يركز على مبادئ النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة التي يتمتع بها المدقق.

يشمل نطاق عمل التدقيق الداخلي كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك بما في ذلك فروع الخارجية والشركات التابعة له، وكذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) إذا لزم الأمر وبالشكل الذي يمكن الإدارة من تقييم مدى ملاءمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وإنجاز كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها، وبالإضافة إلى ذلك تقوم إدارة التدقيق الداخلي بعدة مهام أهمها ما يلي:

- تنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الدورية إستناداً إلى أولويات خطة التدقيق المبني على المخاطر والمعتمدة ضمن استراتيجيتها التي يتم الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تنفيذ أية مهمات خاصة أو استشارات إستناداً إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو رئيس إدارة التدقيق الداخلي أو السلطات الرقابية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وأفضل الممارسات.

وقد تم إدخال مفهوم ضبط الجودة بهدف تقديم توكيد معقول إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بخصوص أنشطة التدقيق الداخلي وأنها ضمن المعايير المتعارف عليها دولياً وذلك على الصعيدين المحلي والخارجي.

إدارة المخاطر

تدار المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك من خلال إدارة مخاطر مستقلة ترتبط بلجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تقوم إدارة المخاطر في البنك على ثلاث ركائز أساسية وعلى النحو التالي:

- الفهم الكامل والدراية من مجلس الإدارة وكذلك الإدارة العليا وموظفي البنك بأنواع المخاطر الكامنة بأعمال البنك.
- وجود إستراتيجية وسياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر تظهر حجم المخاطر التي يمكن للبنك التعامل معها وبما يضمن المتانة المالية.
- وجود أنظمة تساعد على إدارة المخاطر المختلفة التي قد يواجهها البنك.

تتمثل أهداف دائرة إدارة المخاطر بما يلي:

- تحقيق المتانة المالية وبما ينعكس إيجاباً على تحسين التصنيف الائتماني للبنك.
 - الشفافية في إبراز المخاطر والتأكد من وضوحها وفهمها.
 - وضع التوصيات اللازمة لتحديد حجم ونوع كل من المخاطر الرئيسية المقبولة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من مواءمة المخاطر القائمة مع المخطط لها.
 - توافر البنك مع مقررات بازل ما أمكن ومع كافة التشريعات التي تحكم وتنظم إدارة المخاطر في البنوك.
- تعتبر عملية التعرف والتقييم وإدارة المخاطر مسؤولية مشتركة تبدأ بوحدة البنك حسب موقعها ومهامها وتعتبر خط الدفاع الأول. وتقوم إدارة المخاطر باعتبارها خط الدفاع الثاني بتقييم المخاطر ومراقبتها ووضع التوصيات اللازمة للسيطرة عليها والتخفيف من أثرها ورفع التقارير اللازمة إلى لجنة المخاطر ويأتي بعد ذلك دور التدقيق الداخلي باعتباره خط الدفاع الثالث.
- دائرة إدارة المخاطر مسؤولة بدورها المذكور أعلاه وضمن هيكل تنظيمي موثق ومعتمد من لجنة المخاطر عن المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية وأمن المعلومات واستمرارية العمل والسيولة (ضمن إطار الموجودات والمطلوبات) والتوافر مع مقررات بازل. كما تمثل إدارة المخاطر في اللجان المختلفة لإدارة العمل بالبنك والتي لها علاقة بأعمال إدارة المخاطر.

تتلخص مهام دائرة إدارة المخاطر كحد أدنى بما يلي:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك قبل عرضه على لجنة المخاطر للتوصية باعتماده من مجلس الإدارة.
- تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
- رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة المخاطر ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي قد يواجهها البنك.
- تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
- توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.
- تعمل إدارة المخاطر على نشر الوعي بالمخاطر لدى موظفي البنك فيما يتعلق بالأساليب الحديثة لإدارة المخاطر وبما يحقق مفهوم الشمولية بإدارة المخاطر.
- تقييم كفاية رأس المال وربطها مع مخاطر البنك والاختبارات الضاغطة وذلك ضمن سياسة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، التي تعد من قبل إدارة المخاطر، وترفع للجنة المخاطر، ومن ثم تعتمد من مجلس الإدارة.

مراقبة الامتثال

تهدف إدارة مراقبة الامتثال إلى حماية البنك من مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المالية ومخاطر السمعة التي قد يتعرض لها من جراء عدم امتثاله للقوانين والأنظمة والتعليمات التشريعية الصادرة عن الجهات الرقابية المختصة محلياً ودولياً.

وفي إطار القيام بهذا الدور تقوم إدارة مراقبة الامتثال بما يلي:

- إدارة عمليات مراقبة الامتثال من خلال دائرة مستقلة ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة الامتثال المنبثقة من مجلس الإدارة، وعلى أن يشمل نطاق عمل الدائرة كافة مراكز عمل البنك داخل الأردن وخارجه إضافة للشركات التابعة.
- إصدار السياسات الخاصة بالامتثال معتمدة من مجلس الإدارة، تعنى بمراقبة إمتثال البنك للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية وأفضل الممارسات والمعايير المصرفية، كما ويتم مراجعتها وتحديثها دورياً.
- تقديم النصح والمشورة لكافة مراكز العمل والشركات التابعة فيما يتعلق بالتشريعات الصادرة من الجهات الرقابية.
- مراقبة مخاطر عدم الامتثال من خلال إجراء فحوصات دورية لمراكز العمل للتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات السائدة.
- تلبية متطلبات الجهات الرقابية من بيانات وتقارير واستفسارات دورية والتحديث المستمر لقوائم الحظر الدولية، والإبلاغ عن الأنشطة المالية المشبوهة، إضافة لتلبية متطلبات البنوك المراسلة.
- التأكد من عدم الدخول في علاقات مصرفية مع الأشخاص أو الكيانات المدرجة على قوائم العقوبات الدولية أو تمرير أي حركات مالية لهم.
- الالتزام بمتطلبات قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية.
- استخدام نظام آلي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واعتماد المبدأ المستند إلى تصنيف العملاء حسب مخاطرتهم.
- تلقي الشكاوي الواردة من العملاء ومعالجتها وتحليلها واتخاذ الإجراءات التي تكفل عدم تكرارها.
- نشر ثقافة الامتثال لدى كافة موظفي البنك من خلال عقد الورشات التدريبية وإعداد النشرات التثقيفية بشكل دوري ومستمر.
- وضع المبادئ حول كيفية منع الرشوة والفساد والحفاظ على أعلى مستوى من المعايير الأخلاقية.
- وضع إجراءات الرقابة التي من شأنها أن تسهم في الحد من وقائع الاحتيال ورصد وقوعها، والتعامل معها حال وقوعها، و ترسيخ السلوك المؤسسي القويم والمستدام من خلال إتاحة التوجيهات العامة وتحديد المسؤوليات إزاء وضع الضوابط وإجراء التحقيقات عند اللزوم.
- المحافظة على أرق المعايير الأخلاقية والسلوك المهني والواجبات والمسؤوليات الموكل وحماية أصول البنك والمحافظة على النزاهة وحماية الأعمال وسمعة البنك وموظفيه.
- مباشرة التقصي ودراسة وقائع الاحتيال الفعلية أو محل الشك للحالات التي تظهر من خلال الأنظمة الخاصة بمكافحة الاحتيال أو التي تردها من خلال قنوات سياسة الإبلاغ أو الشكاوي أو قنوات أخرى.
- تصميم مؤشرات الإنذار المبكر باستخدام الأنظمة الآلية ومراقبتها بشكل دوري وتحليل النتائج.
- التأكد من كفاية الضوابط لمنع الاحتيال وتقييم فعالية وكفاءة هذه الضوابط ومراقبتها وتحديثها بشكل مستمر.

سياسة الإبلاغ

لدى البنك سياسة معتمدة وإجراءات للإبلاغ (Whistleblowing) بهدف تطوير ثقافة الانفتاح والتعبير عن المسؤولية المشتركة للمحافظة على أخلاقيات العمل. وتم توزيع إجراءات التعامل بهذه السياسة على كافة العاملين بالبنك للعمل بموجبها. وتوضح إجراءات التعامل تسلسل مرجعية الإبلاغ والقضايا المتعلقة بالسلوك غير الطبيعي و/أو المشبوه التي يتوجب الإبلاغ عنها. ويتم مراقبة تنفيذ سياسة وإجراءات الإبلاغ من قبل لجنة التدقيق.

وحدة معالجة شكاوى العملاء

تنفيذاً لتعليمات التعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم (1/2017) تقوم وحدة معالجة شكاوى العملاء باستقبال والتعامل مباشرة مع شكاوى العملاء التي ترد من خلال الوسائل المتاحة كالهاتف المباشر والبريد الإلكتروني والعادي والحضور الشخصي، ويتم التعامل مع كافة الشكاوى الواردة وحل المحق منها وإجابة المشتكين خطياً أو شفوياً بناءً على طلبهم، علماً بأنه قد تم التعامل مع (558) شكوى خلال العام 2022 كان عدد المحق منها (175) شكوى وغير المحق منها (383) شكوى، كما يتم إصدار تنبيهات للموظفين بخصوص الشكاوى حول التعامل مع العملاء وتوضيح إجراءات العمل لبعض الموظفين في الحالات التي تتطلب ذلك، وتقوم وحدة معالجة شكاوى العملاء برفع تقارير دورية بشكل شهري للإدارة العليا للبنك وبشكل ربعي إلى البنك المركزي الأردني تتضمن وصفاً للشكاوى المستلمة وعددها وكيفية التعامل معها، كما يتم إعداد دراسات تحليلية تتضمن تفاصيل إحصائية ومقارنات عن الشكاوى خلال فترات محددة لغايات خفض عدد الشكاوى وإيجاد حلول جذرية لها لضمان عدم تكرارها مستقبلاً.

علاقة البنك بالمساهمين

يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين. وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور اجتماعات الهيئات العامة للمساهمين والتشجيع على القيام بعمليات التصويت.

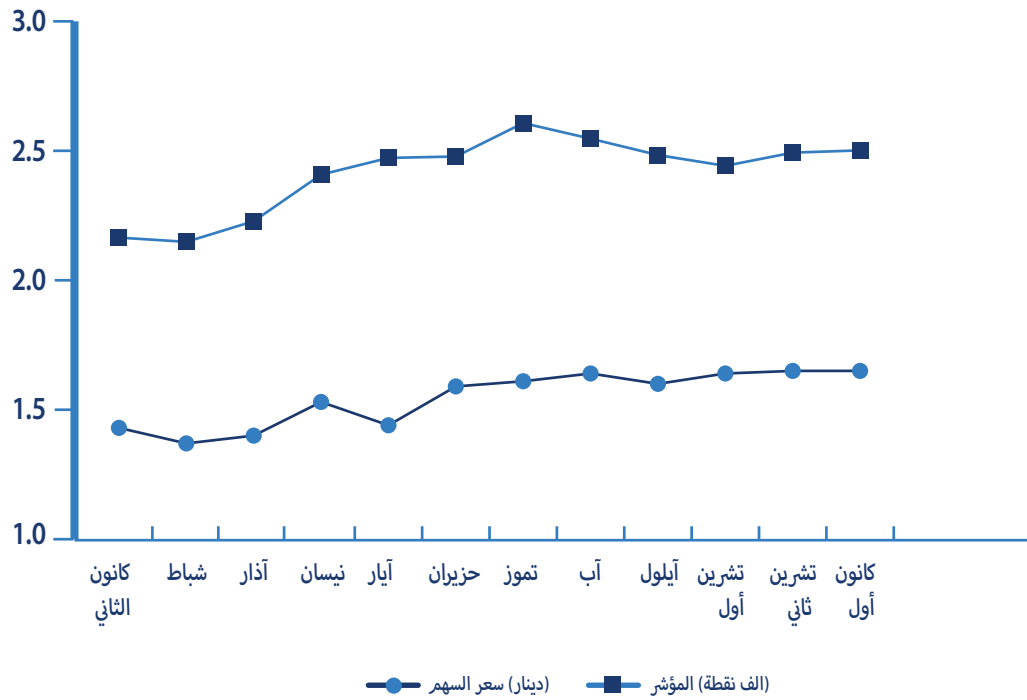
لدى البنك قاعدة عريضة من المساهمين تبلغ (12,304) مساهماً كما في 2022/12/31، والمصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمساهمين يتمثل في التقرير السنوي والذي يشمل تقرير رئيس مجلس الإدارة والقوائم المالية المدققة وملحق دليل الحاكمية المؤسسية، إضافة إلى إنجازات البنك في العام السابق وخطة العمل للعام اللاحق، كما يتم نشر القوائم المالية ربع السنوية ونصف السنوية المراجعة (غير المدققة).

كما يتم إيداع مجموعة القوائم المالية الكاملة وتقرير مجلس الإدارة لدى هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان وتزويد مراقب الشركات بنسخة عنها، ويتم عرض هذه التقارير على موقع البنك الإلكتروني www.jkb.com، والذي يحتوي أيضاً على معلومات وافية عن خدمات ومنتجات البنك وأخباره وبياناته الصحفية. ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية حال حدوثها وفقاً لما تقتضيه تعليمات هيئة الأوراق المالية.

نسب توزيع مساهمي البنك كما في 2022/12/31

عدد الأسهم المملوكة		الأشخاص		الأسهم	
		العدد	%	العدد	%
إلى 500		7,586	61.65	1,363,269	0.91
501 إلى 1,000		2,647	21.51	1,830,733	1.22
1,001 إلى 5,000		1,502	12.21	3,233,930	2.15
5,001 إلى 10,000		231	1.88	1,688,834	1.13
10,001 إلى 100,000		285	2.32	7,512,410	5.01
100,001 إلى 500,000		41	0.33	7,867,283	5.24
500,001 فأكثر		12	0.10	126,503,541	84.34
الإجمالي		12,304	100	150,000,000	100

حركة سعر سهم البنك مقابل مؤشر بورصة عمان خلال عام 2022

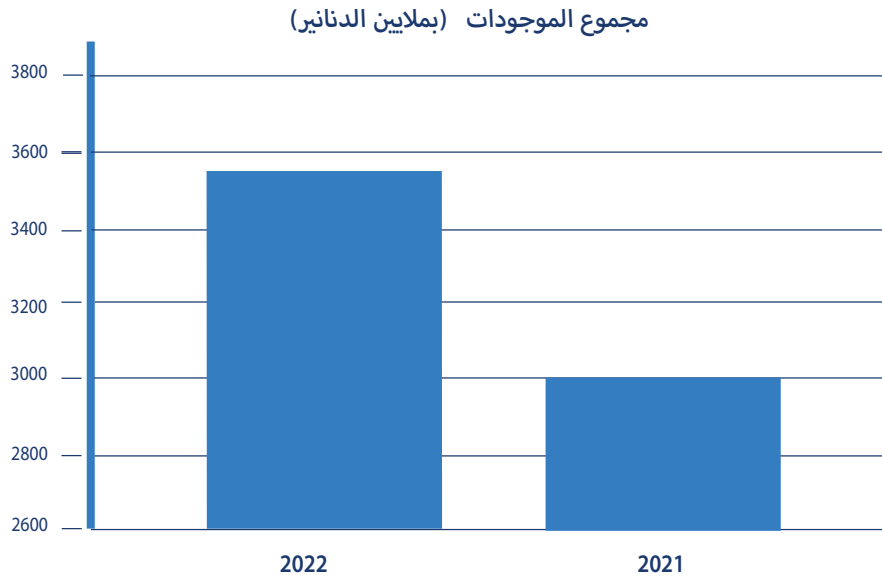


الأداء المالي للبنك

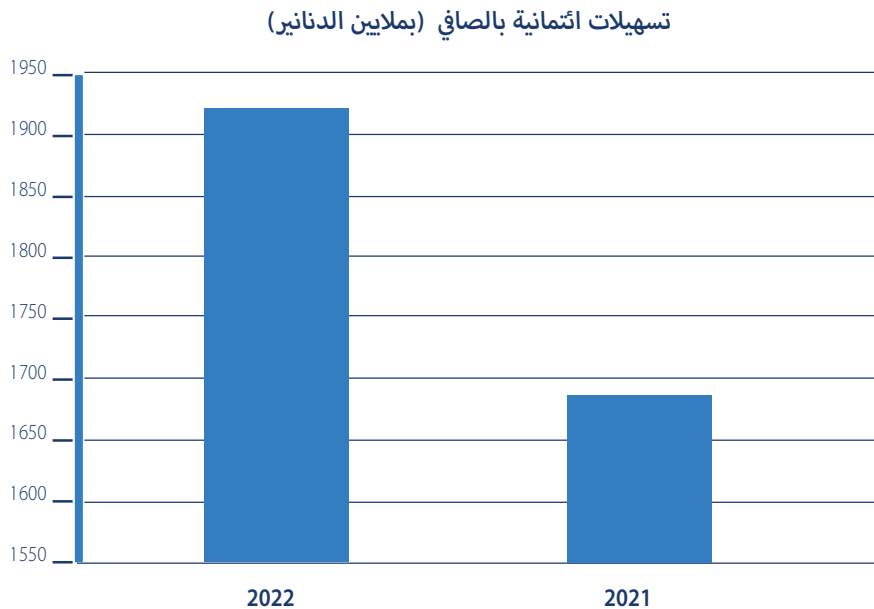
فيما يلي عرض لأهم بنود قائمة المركز المالي الموحد وقائمة الدخل الموحد لعام 2022 :

أ- قائمة المركز المالي الموحد

الموجودات: بلغ مجموع الموجودات كما في 2022/12/31 حوالي 3546.9 مليون دينار مقارنة مع 3005.1 مليون دينار في العام السابق محققاً نمواً بنسبة 18%.

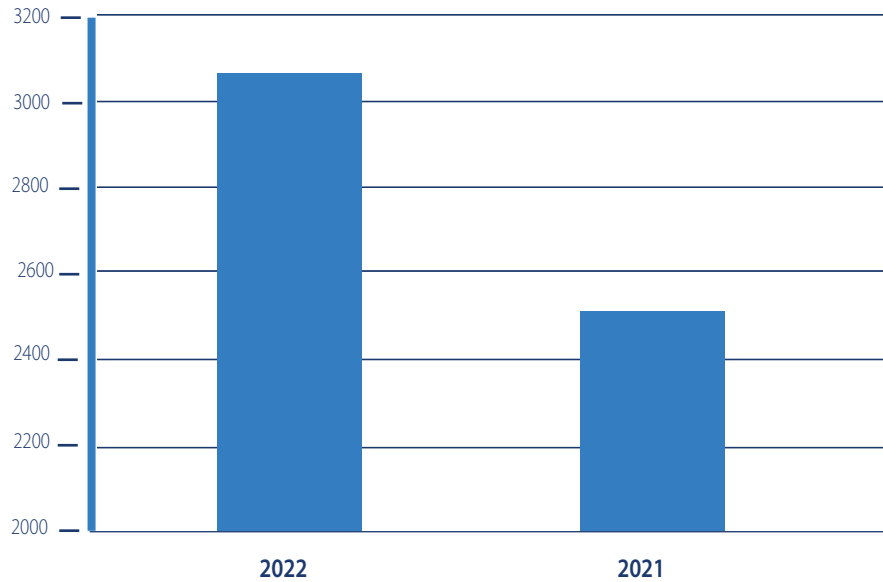


التسهيلات الائتمانية المباشرة: بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي حوالي 1922.6 مليون دينار في نهاية عام 2022 مقابل 1687.3 مليون دينار في نهاية عام 2021 بنمو قدره 13.9%. وقد زاد إجمالي القروض الممنوحة للأفراد بنسبة 17.5% والقروض العقارية بنسبة 2.8% عما كان عليه في نهاية عام 2021، بينما ارتفعت قروض الشركات الكبرى بنسبة 14.6% والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 17.9%. وتعكس هذه النتائج نجاح البنك في تنمية محفظته الائتمانية وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية بهدف تحسين الربحية وتوزيع المخاطر.



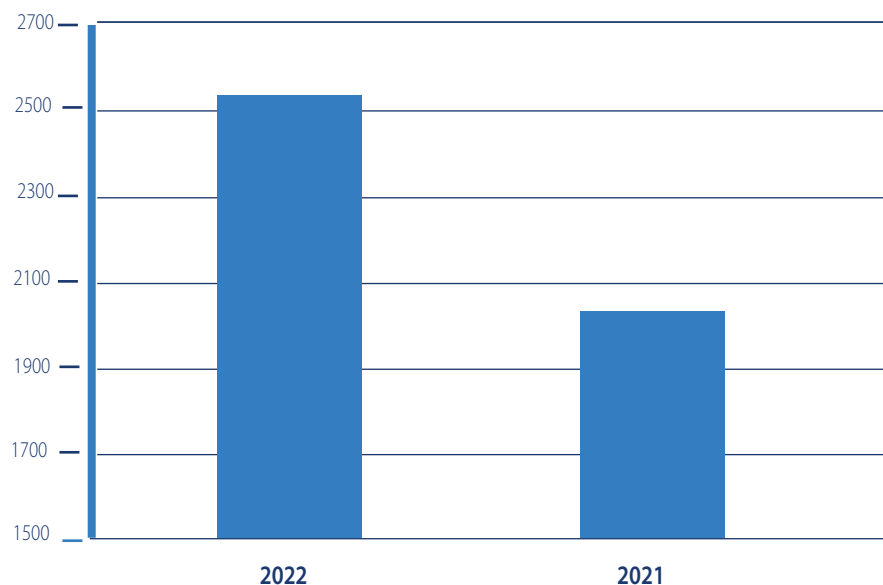
المطلوبات: ارتفع مجموع المطلوبات في نهاية عام 2022 بنسبة 21% عن العام السابق ليسجل 3069.4 مليون دينار.

مجموع المطلوبات (بملايين الدنانير)



ودائع العملاء والتأمينات النقدية: شكلت ودائع العملاء والتأمينات النقدية 82.6% من إجمالي المطلوبات. وتشمل ودائع العملاء حسابات التوفير والحسابات الجارية والودائع لأجل والتأمينات النقدية الخاصة بالعملاء من الأفراد والشركات. وبلغ إجمالي ودائع العملاء والتأمينات النقدية في نهاية عام 2022 حوالي 2536.6 مليون دينار مقابل 2030.4 مليون دينار في عام 2021.

ودائع العملاء و التأمينات النقدية (بملايين الدنانير)



حقوق الملكية: ارتفع مجموع حقوق الملكية الى حوالي 477.6 مليون دينار كما في 31 كانون أول 2022 مقارنة مع 467.7 مليون دينار كما في 31 كانون أول 2021 بنسبة نمو قدرها 2.1%. وبلغت حصة مساهمي البنك من مجموع حقوق الملكية حوالي 475.8 مليون دينار.

ب - قائمة الدخل الموحد

إجمالي الدخل : بلغ إجمالي الدخل لعام 2022 حوالي 139.5 مليون دينار مقابل 111.9 مليون دينار في عام 2021 وبنسبة نمو قدرها 24.7%.

صافي الدخل: بلغت صافي الأرباح المتحققة بعد الضريبة في عام 2022، حوالي 18.7 مليون دينار مقابل 7.7 مليون دينار في العام السابق.

صافي إيرادات الفوائد والعمولات: بلغ صافي إيرادات الفوائد والعمولات للعام حوالي 111.4 مليون دينار مقارنة مع 94 مليون دينار لعام 2021 وبنسبة نمو قدرها 18.5%.

مصروفات التشغيل: بلغت مصروفات التشغيل، والتي تتضمن تكلفة العاملين والمكاتب والاستهلاك والمصروفات الإدارية الأخرى ومخصصات متنوعة (باستثناء مخصص التسهيلات والموجودات المالية الأخرى) 79.7 مليون دينار مقابل 69.3 مليون دينار في العام 2021. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الخدمات، ارتفاع نفقات الموظفين بالإضافة إلى مصاريف العقارات المستملكة.

مصروف خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة: واصلت إدارة البنك سياستها في تعزيز مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة تحوطاً للضعف المحتمل في بعض الحسابات بالإضافة إلى تأثر بعض القطاعات بالتداعيات الراهنة والمحتملة على الاقتصاد الوطني، حيث تم اقتطاع مبلغ 29.5 مليون دينار من أرباح عام 2022 لتلك الغاية مقابل 28.7 مليون لعام 2021. وبخصوص حسابات الديون المعدومة / المحولة خارج المركز المالي فقد واصلت إدارة البنك جهودها في المتابعة الحثيثة لهذه الحسابات حيث أثمرت ذلك باسترداد مبلغ 843 ألف دينار خلال هذا العام سجلت إيرادات.

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2022

تعزيزاً لاستراتيجية البنك في التوسع، وتعزيز حصته السوقية، وتنويع مصادر دخله، فقد قرر مجلس إدارة البنك خلال العام 2022 الموافقة على السير بإجراءات الاستحواذ على 51.79% من أسهم رأسمال مصرف بغداد. إن مصرف بغداد من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق وهو شركة مساهمة خاصة عراقية تم تأسيسها في العام 1992 ومركزه الرئيسي بغداد ويبلغ رأسماله الحالي 250 مليار دينار عراقي ويقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه المنتشرة داخل العراق وعددها 33 فرعاً بالإضافة إلى فرعه في الجمهورية اللبنانية.

كما قرر مجلس إدارة البنك خلال العام 2022 الموافقة على السير بإجراءات الاستحواذ على ما نسبته 76.972% من رأس مال شركة بي إتش إم كابيتال. علماً بأن شركة بي إتش إم كابيتال هي شركة مساهمة خاصة مدرجة بسوق دبي المالي، وتخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات المتحدة، وتحتل الشركة منذ تأسيسها عام 2006 أعلى المراتب ما بين الشركات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتواجد الشركة في إمارة دبي (المقر الرئيسي) بالإضافة إلى فروعها في أبو ظبي، الشارقة، رأس الخيمة والعين.

ومن المتوقع الانتهاء من العمليات أعلاه وتوحيد البيانات المالية للشركات أعلاه ضمن البيانات المالية للبنك قبل نهاية النصف الأول من العام 2023.

وفيما يلي نبذة عن إنجازات دوائر البنك خلال عام 2022 تحققت من خلالها الأهداف المعتمدة ضمن الاستراتيجية:

مجموعة تنمية الأعمال

إدارة تنمية أعمال الشركات

استكمالاً للإنجازات التي تم تحقيقها خلال العام 2021، قامت إدارة تنمية أعمال الشركات خلال العام 2022 بتحقيق إنجازات مميزة، وذلك بتحقيق نمو غير مسبوق في محفظة تسهيلات الشركات المباشرة وذلك بما نسبته 18% كما ورافقها نمو في التسهيلات غير المباشرة أيضاً بما نسبته 18%.

أما على صعيد التطوير التكنولوجي فقد شهد العام 2022 إطلاق نظام تتبع سير الأعمال (Corporate Workflow) والذي من شأنه أتمتة مراحل تقديم الطلبات الائتمانية والذي يهدف بشكل رئيسي إلى تسريع الأعمال، وزيادة الكفاءة والفعالية عند التعامل مع الطلبات الائتمانية، وتبعاً لهذا النظام فقد تم أتمتة جميع مراحل تقديم الطلب الائتماني وصولاً للتوثيق القانوني، الأمر يتماشى وتلبية رغبات العملاء كما ويلبي طموحات البنك في المحافظة على ريادة السوق في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية والدولية.

أما على جانب تعزيز الخدمات غير المالية وتدعيم الأعمال المرتبطة باستراتيجية البنك الشاملة الخاصة بالإستدامة والمستندة لواقع اهتمام إدارة تنمية أعمال الشركات بعملائها، فقد تم تنظيم أولى ورشات العمل لعملاء البنك في قطاع المقاولات والمطورين العقاريين وذلك بحضور مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الأمر الذي استهدف نشر الوعي وتحفيز التوسع في بناء المباني الخضراء وتوضيح المنافع المختلفة للعملاء ضمن إطار السعي للمحافظة على البيئة وتخفيض نسبة الانبعاثات الكربونية.

ولإيماننا المطلق بأهمية دور قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الأردني، كما ولتعزيز دورنا الحيوي في تقديم الخدمات المصرفية بما يلبي احتياجات ورغبات عملائنا، فقد تم افتتاح أول مركز أعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة ماركا كما وسيتم العمل للتوسع في إنشاء مراكز أعمال أخرى وبشكل تدريجي من خلال خطة موضوعة والتي سيتم العمل على تنفيذها خلال العام 2023، الأمر الذي نستهدف من خلاله تسهيل وتسريع الأعمال لشركائنا في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دور مدير العلاقة بالتعامل المباشر مع العملاء لخدمتهم بفعالية والتواجد الفعلي بالقرب من منشآتهم ومراكز أعمالهم.

إضافة لذلك، تم التوسع في عقد العديد من الشراكات الداعمة للنهوض وتلبية متطلبات هذا القطاع الهام، ومن الشراكات الرئيسية بهذا الصدد «الشركة الأردنية لضمان القروض والبنك الأوروبي للإستثمار» هذا وقد استهدفت هذه الاتفاقيات المشتركة توفير حلول تمويلية مبتكرة من شأنها تعزيز الأعمال وخفض التكاليف المترتبة بالتمويل بالإضافة لدعم وتحفيز الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

إدارة تنمية أعمال التجزئة

على الرغم من التحديات الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع نسبة التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات، والتي أثرت على قطاع الأفراد بشكل واضح وبالأخص بما يتعلق بالقدرة على الإقتراض بالإضافة إلى توجيهات البنك المركزي بالتركيز على حماية المستهلك المالي ودعم الإقراض المسؤول، فقد حافظنا خلال العام 2022 على وتيرة النمو في محفظة تسهيلات الأفراد وتعزيز موقع البنك التنافسي، حيث عملنا خلال العام على مواكبة كافة المتغيرات وتعزيز تنافسية منتجاتنا لموائمة معطيات السوق والتركيز على استقطاب الشرائح ذوو المخاطر الأدنى وتلبية احتياجاتهم.

حافظنا خلال العام 2022 على وتيرة النمو في محفظة تسهيلات الأفراد وتعزيز موقع البنك التنافسي، حيث عملنا خلال العام على مواكبة كافة المتغيرات وتعزيز تنافسية منتجاتنا لموائمة معطيات السوق. وحققت دائرة تنمية أعمال التجزئة نمو في محفظة تسهيلات الأفراد بنسبة 13% علاوة على تحقيق نمو بمحفظة البطاقات الائتمانية بنسبة 30%. وعلى الرغم من التحديات والمنافسة في أسعار الفوائد على الودائع حقق البنك نمو بنسبة 18% في محفظة الودائع.

وواكبنا خلال العام كافة المتغيرات في أعمال التأمين المصرفي، حيث حافظت دائرة التأمين المصرفي على وتيرة النمو وبنسبة نمو 3% بالمقارنة مع العام 2021 علاوة على توفير الأدوات التأمينية اللازمة لتقليل المخاطر الناتجة عن إعادة جدولات القروض و تثبيت الأقساط، حيث تم رفع سن الانتفاع للتغطيات التأمينية على حياة العملاء المقترضين حتى عمر 72 عام ذلك لتغطية الفجوة التي حدثت كنتيجة لارتفاع سعر الفائدة مما أدى إلى ارتفاع المبالغ المقرضة للعملاء وزيادة مدة الإقتراض. كما تم شمول عملاء القروض الاستهلاكية المتناقصة بمنفعة التغطيات التأمينية على الحياة والتي بدورها ستساهم بشكل كبير في تقليل المخاطر على البنك وفي الوقت ذاته تمتع العميل بمنفعة إضافية مجانية.

تماشياً مع تطوير وتحسين تجربة العميل تم تطبيق نظام سير الأعمال (Workflow) لأتمتة عمليات المنح لمنتجات البطاقات الائتمانية ومنتجات تسهيلات الأفراد حيث تم اختصار المعاملات.

وتم خلال العام توقيع اتفاقية شراكة مع شركة ماستركارد العالمية بتوفير برنامج (Fintech Express Partner) والذي يستهدف شركات التكنولوجيا المالية (FinTechs) بهدف بناء علاقة استراتيجية معهم والسعي للاستفادة من خدماتها التقنية وربطها مع خدمات البنك المصرفية. كما تم تطبيق العديد من الخدمات الرقمية التي تضمن تسهيل الخدمات المقدمة للعملاء وبأفضل جودة ممكنة كما تم تطوير العديد من الخدمات الداعمة والمقدمة من خلال الصرافات الآلية.

تم في الربع الثالث من العام إطلاق تطبيق الموبايل البنكي الجديد JKB Mobile بحلته الجديدة والذي يتضمن العديد من المزايا الجديدة والمتطورة وتم التوسع في شبكة الصرافات الآلية بتركيب صرافات آلية جديدة ليصبح إجمالي عدد الصرافات الآلية 113 صراف آلي.

ومن باب تحسين تجربة العملاء وتعزيز تواجدنا والتركيز على الخدمات وتخفيض الكلف عملنا خلال العام على دمج ستة فروع متواجدة في العاصمة بثلاثة فروع وبتجربة عملاء مختلفة، حيث جار العمل حالياً بالأعمال الهندسية اللازمة لافتتاح الفروع بحلته الجديدة.

كما تم الانتهاء من تجديد 5 فروع بالإضافة إلى التوسع في شبكة الفروع حيث أن العمل جاري وفي المراحل النهائية لافتتاح فرع جديد في المدينة الصناعية سحاب ومتوقع افتتاحه في الربع الاول من العام 2023.

إدارة تنمية الاستثمار

تهدف إدارة تنمية الاستثمار إلى تحقيق قيمة مضافة من خلال إدارة ثروات العملاء ومتابعتها وتحقيق أعلى عائد ممكن على المحافظ الاستثمارية لصالح العملاء من خلال تطوير الاستراتيجيات الاستثمارية بما يلائم مصلحة العملاء ومصلحة البنك مما انعكس بشكل إيجابي على عدد العملاء المستقطبين. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الدائرة بعمليات البحث والتحليل المالي للأدوات الاستثمارية المختلفة والمنتجات المالية المتنوعة لتقديم الاستشارات اللازمة والمتعمقة باستخدام أحدث التقنيات بحيث تكون شاملة، لتحديد أفضل أنواع الاستثمارات وتنويع المخاطر بما يتناسب مع العملاء والسياسات الاستثمارية المتبعة مما ساعد على اقتناص الفرص الاستثمارية في مختلف الأسواق العالمية.

تم خلال العام فتح حسابات جديدة مع وسطاء عالميين جدد لتعزيز وتوسيع قنوات التداول المتاحة لدى البنك من خلال التعامل مع أكثر من 15 وسيط خارجي من مختلف المؤسسات المالية والبنوك العالمية، بهدف الحصول على أفضل الأسعار والمنتجات بما يخدم مصلحة العملاء ليتم إدارة الاستثمارات بما يتناسب مع درجة المخاطر المقبولة للعملاء والبنك.

محافظ العملاء:

لقد سعت إدارة تنمية الاستثمار خلال عام 2022 ليس فقط في الحفاظ على دورها المتميز في خدمة مصلحة البنك وعملائه، بل قامت أيضاً بتطوير وتعزيز أدوارها المختلفة فانعكس ذلك إيجاباً على خدمة العملاء وتقديم منتجات استثمارية متنوعة وذلك من خلال المحافظة على التدفقات النقدية لمحافظ العملاء، عن طريق الاستثمار في أدوات ذات دخل ثابت، مقارنة مع تقلبات الأسواق خلال العام.

وبالرغم من التحديات الاقتصادية في أسواق رأس المال، فقد استطاعت الدائرة توفير الدراسات والأبحاث النوعية لخدمة مصالح العملاء من خلال كبرى المؤسسات المالية والاستشارية العالمية بهدف تنويع الفرص الاستثمارية في مختلف المنتجات الاستثمارية المتاحة عالمياً، وبالتالي تقليل مخاطر تقلبات وتذبذب الأسعار في الأسواق المالية والعملات العالمية الرئيسية؛ فقد تم تقديم أكثر من 115 مقترح للعملاء لاختيار استثماراتهم بما يتناسب مع المخاطر المقبولة.

محفظة البنك الأجنبية:

فيما يتعلق بمحفظة البنك الاستثمارية في الأسواق الأجنبية، وبالرغم من التحديات الاقتصادية في أسواق رأس المال إثر تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، وما ترتب عليها من ارتفاع في أسعار العديد من السلع، إضافة إلى توجه معظم البنوك المركزية العالمية إلى رفع أسعار الفوائد خلال العام للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، فقد نمت حجم المحفظة بنسبة 19.7% وذلك من خلال توظيف إستثمارات جديدة ذات عوائد عالية. ونتيجة إلى ذلك، ارتفعت عوائد أرباح الاستثمارات، عن طريق توزيعات أرباح الأسهم والفوائد المستحقة والمقبوضة على أدوات الدخل الثابت، بنسبة 66.70% خلال العام 2022 مقارنة بالعام 2021 نتيجة الاستثمارات والتوظيفات الجديدة باستثمارات ذات عوائد مرتفعة.

قامت البنكية الخاصة للعام 2022 بالبناء على منجزات العام السابق بعد مباشرة أعمالها في المبنى الجديد «فيلا البنكية الخاصة» في عبدون حيث تم وضع استراتيجيات متكاملة لتطوير الخبرة المكتسبة لدى عملاء البنكية الخاصة والاستفادة من المرافق والخدمات المتوفرة لدى «الفيلا» بحيث تم التوسع في طرح حلول استثمارية مميزة بالتعاون مع ادارة تنمية اعمال الاستثمار ضمن الظروف الاقتصادية الجيوسياسية التي طرأت خلال العام وتأثيرها على قطاعات مختلفة في جميع دول العالم بالإضافة الى طرأ خلال النصف الثاني من العام 2022 بما يخص الارتفاع المتسارع في اسعار الفوائد نتيجة أزمة التضخم العالمي حيث تم وضع خطط استثمارية للتحوط من تأثير هذه الازمات على محافظ العملاء الاستثمارية و كانت النتائج أفضل من معظم المؤشرات المالية العالمية في تقييم أداء المحافظ مما عزز من ثقة العملاء و بالتالي إرتفاع و نمو قاعدة العملاء بشكل ملفت مقارنة بالعام السابق و بنسبة نمو 28% من خلال إستقطاب عملاء جدد من الاردن و خارجه و بالتالي كان لذلك أثر كبير في ارتفاع قيمة المبالغ الاستثمارية من عملاء جدد و حاليين ضمن الحسابات المدارة و غير المدارة.

بالإضافة الى ما سبق فقد قام فرع البنكية الخاصة بخدمة العملاء و تقديم الخدمات المصرفية المتميزة بحيث نمت اعماله بشكل ملحوظ خلال العام 2022 و استفاد العملاء من المرافق والخدمات التكنولوجية المتطورة و التي تواكب احداث الادوات العالمية التي تلبي جميع متطلبات العملاء على مختلف متطلباتهم الإستثمارية و المصرفية و التي كان لها دور مهم في تحقق النمو المستهدف في زيادة الحصة السوقية الكمية و النوعية. كما نمت ودائع عملاء البنكية الخاصة بنسبة تجاوزت 88% و إرتفاع في عدد العملاء بنسبة 55% مقارنة بالعام السابق و ضمن الشرائح المستهدفة لأعمال الفرع.

إدارة الخزينة والعلاقات الدولية

تابعت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية خلال عام 2022 تقديم خدماتها ومنتجاتها المتنوعة لعملاء البنك والدوائر والفروع المختلفة محققة إنجازات متميزة واستطاعت بفضل توجيهات اللجان الإدارية المتخصصة وخبرة كوادرها من تسجيل معدلات نمو وأداء جيدة بكافة أنشطتها على الرغم من التعافي الاقتصادي البطيء وازدياد المنافسة داخل القطاع المصرفي المحلي وارتفاع المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية المحلية والخارجية.

في مجال إدارة الموجودات والمطلوبات للبنك حققت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية مستويات أداء مرتفعة خلال عام 2022 حيث قامت باتباع سياسات استثمارية متنوعة ومتوازنة ساهمت بشكل كبير في زيادة الربحية من الفوائد والعمولات من خلال تعزيز وتحسين نوعية الموجودات وجودتها والعوائد المرتبطة بها. كما ساهمت تلك السياسات في تنويع مصادر الأموال بالدينار الأردني والعملات الأجنبية لتتواءم مع نوعية الموجودات بالإضافة إلى تخفيض المخاطر المرتبطة بها مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر العمليات.

واستطاعت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية من المحافظة على نسبة سيولة مرتفعة لتوفير الحماية والأمان ولمواجهة أية ظروف أو مستجدات مستقبلية من خلال الاحتفاظ بموجودات سائلة وموجودات مالية تتصف بسرعة التحويل إلى نقد، وينطوي ذلك على استخدام الأدوات المالية قصيرة الأجل والصادرة عن الحكومات والمؤسسات والشركات الكبيرة والتي تتصف بنشاط تجاري كبير. ويراعى عند إدارة السيولة موضوع الموازنة بين موجودات البنك ومطلوباته، فاستطاعت الدائرة تحسين نسب الفجوات الزمنية ما بين الموجودات والمطلوبات للأجل الطويلة آخذين بعين الاعتبار الالتزام بنسبة السيولة القانونية المحددة من قبل البنك المركزي الأردني، وكذلك العمل ضمن خطة طوارئ السيولة عند الحاجة.

وقد شهد العام 2022 قيام البنوك المركزية في معظم دول العالم برفع أسعار الفائدة الخاصة بعملاتها وذلك بهدف كبح جماح التضخم الذي ارتفع بنسبة كبيرة خلال العام نتيجة لعدة عوامل ويات بشكل تهديداً للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي العالمي. حيث قام بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي سبعة مرات خلال فترة 9 شهور فقط وبنسبة 4.25%. وقد حذا البنك المركزي الأردني حذو بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي وقام برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بالدينار الأردني سبعة مرات وبنسبة مشابهة بلغت 4.25% بهدف الحفاظ على الإستقرار المالي والنقدي في المملكة. كما قام البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة على اليورو من صفر إلى 2.50% خلال العام بينما قام بنك إنجلترا المركزي برفع أسعار الفائدة على الجنيه الإسترليني أكثر من مرة لتصل إلى 3.50%. أما البنك المركزي السويسري فقد قام برفع أسعار الفائدة على الفرنك السويسري من سالب 0.75% إلى سالب 0.25% وألحق ذلك برفعين لسعر الفائدة لتصل إلى 1.0% في نهاية العام.

وفيما يتعلق بمحفظة السوق النقدي للبنك فقد تمكنت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية من إدارة المحفظة بشكل مميز محققة عوائد مرتفعة في ظل إرتفاع أسعار الفائدة على الدينار الأردني والعملات الأجنبية. وحرصت الدائرة على إدارة السيولة النقدية للبنك من خلال تنويع مصادر التمويل محلياً وعالمياً وبكلفت معقولة إضافة إلى توظيفها في الأسواق بشكل كفؤ لتحقيق أفضل عائد مع المحافظة على النسب المحددة في السياسة الاستثمارية وتعليمات البنك المركزي الأردني.

كما تمكنت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية من إدارة محفظة السندات المحلية للبنك خلال عام 2022 بكفاءة عالية محققة عوائد مرتفعة في ظل إرتفاع أسعار الفائدة على سندات وأذونات الخزينة الأردنية وتمكنت من تحقيق نسب نمو مرتفعة في حجم المحفظة والعائد المتحقق عليها. وقد كان للبنك كذلك دور هام في تدعيم وتطوير أدوات السوق الرأسمالي المحلية خلال عام 2022 من خلال المشاركة الفاعلة في إصدارات السندات والأذونات الحكومية بالدينار والدولار الأمريكي مع اهتمام الدائرة بالتركيز على جودة المحافظ الاستثمارية للبنك وتحقيق النمو المستهدف لحجم المحفظة والعائد على السندات.

أما بخصوص محفظة الأسهم المحلية فقد حققت المحفظة خلال عام 2022 عوائد مرتفعة نتيجة تحسن أسعار التقييم السوقية لعدد من الشركات التي يساهم بها البنك، ونتيجة لتحقيق أرباح جيدة من عمليات التداول على بعض الأسهم القيادية في السوق بالإضافة إلى تحقيق إيرادات من توزيعات الأرباح النقدية لعدد من الشركات التي يساهم بها البنك.

وسجل عام 2022 تحقيق الدائرة لمستوى مرتفع من عمولات فرق العملة الأجنبية على الرغم من تقلبات السعريّة واحتدام المنافسة في السوق في هذا المجال. فقد أولت الدائرة اهتماماً كبيراً بتقديم خدمات القطع الأجنبي لعملاء البنك من الأفراد والشركات من خلال توفير أسعار منافسة بفضل العلاقات الجيدة مع شبكة البنوك المراسلة إضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة لتنفيذ عمليات القطع الأجنبي بسرعة أكبر. كما قامت الدائرة بتقديم خدماتها في مجال التعامل بالعقود الآتية والأجلة، بالإضافة إلى تقديم خدمة التعامل بعقود المقايضة بالعملة الأجنبية التي توفر حلولاً مناسبة للتحوط إزاء مخاطر تقلبات أسعار السلع وأسعار الصرف مقابل العمليات التجارية لعملاء البنك من الشركات والأفراد. وتسعى إدارة الخزينة والعلاقات الدولية بشكل مستمر إلى تطوير خدماتها لتلاءم توجهات العملاء، وتواكب متطلباتهم، وتعزز القدرة التنافسية والربحية.

كما تابعت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية خلال عام 2022 تقديم خدماتها المالية المرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية الأردنية لعملاء البنك من الشركات. فقد واصلت الدائرة تقديم خدمة وكالة الدفع والتسجيل والحفظ الأمين وأمانة الإصدار لعدد من الشركات المساهمة العامة والخاصة. وواصلت كذلك تقديم خدمة أمانة الاستثمار لصندوق الاستثمار المشترك المحلي الوحيد في السوق وهو صندوق بنك الإسكان للأوراق المالية الأردنية محققة نسب عمولات مجزية. وفي مجال إدارة الإصدارات قامت الدائرة بتقديم خدمة بنك الإكتتاب لإحدى الشركات التي قامت بزيادة رأسمالها الأمر الذي يشير بعودة سوق الإصدارات الأولية للشركات المحلية لنشاطه السابق.

تابعت الدائرة خلال عام 2022 توطيد وإدامة علاقات العمل والتعاون المشترك مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية الأمر الذي ساهم في تحسين جودة وتكلفة الخدمات المقدمة للعملاء. كما استمرت الدائرة في تقديم خدماتها المساندة لدوائر البنك وفروعه والحرص على إنسيابية حركة الإعتمادات المستندية والكفالات وبوالص التحصيل الصادرة والواردة بالإضافة إلى تعظيم أرباح المشاركة مع شبكة البنوك المراسلة من خلال حسن توجيه الحوالات المصرفية من خلالها. كما تم بذل جهود متميزة لاستقطاب حركة الإعتمادات المستندية والكفالات الواردة من البنوك المراسلة للأردن ليتم تنفيذها من خلالها. وقد ساهمت كل هذه الجهود في تعزيز إيرادات البنك وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

وشهد العام 2022 إشترك البنك في منصة بنى للمدفوعات العربية الذي يحظى بدعم البنوك المركزية العربية ويدار من قبل صندوق النقد العربي والذي يهدف إلى تمكين المؤسسات المالية في المنطقة العربية وخارجها بما فيها البنوك المركزية والتجارية من إرسال واستقبال المدفوعات بالعملات العربية والدولية بصورة آمنة وموثوقة وبتكلفة مناسبة وفعالية عالية مما يؤدي إلى تعزيز فرص التكامل الإقتصادي والمالي في المنطقة العربية.

قطاع المساندة والعمليات

نتج عن الجهود المكثفة بمتابعة مجموعة كبيرة من المشاريع الهامة إلى توفير العديد من النظم الإلكترونية المتقدمة اللازمة لتنمية الأعمال وتحسين تجربة العملاء، مع الاستمرار بالإدارة الأمثل للعمليات وتحسينها بكافة الأصعدة من حيث الأتمتة وتحديث الأجهزة والأنظمة الإلكترونية وتوفير وتنمية الموارد البشرية المؤهلة وترشيد الكلف وتحسين المباني وبيئة العمل، كل ذلك بالتنسيق الأمثل ما بين كافة الدوائر نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المعتمدة. وادناه أبرز إنجازات دوائر قطاع المساندة والعمليات خلال العام 2022:

إدارة تكنولوجيا المعلومات

عملت إدارة تكنولوجيا المعلومات على تطبيق استراتيجية تكنولوجيا المعلومات كجزء من التوجه الاستراتيجي للبنك الأردني الكويتي الهادف إلى مواكبة التكنولوجيا وتعزيز التحول الرقمي وتحسين تجربة العملاء وفي كافة المجالات لدى البنك، وعلى محاور رئيسية تهدف إلى تحقيق المهمة من خلال تقديم تجارب بنكية متكاملة وسلسة عن طريق خدمات مبتكرة ورشيقة.

ركزت إدارة تكنولوجيا المعلومات على تطبيق أفضل الحلول التقنية للقطاع المصرفي سواءً على مستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستوى الأنظمة والتطبيقات البنكية وأنظمة الحماية والأمان من المخاطر السيبرانية، ومستوى الالتزام بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمتعلقة بأنظمة المعلومات والتي من أهمها تطبيق أفضل الممارسات العالمية الخاصة بحاكمية تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)، ومستوى توظيف الخبرات المؤهلة واستقطاب الخبرات الأردنية وتوظيف الخريجين الجدد بهدف خلق فريق عمل متجانس ويضمن الاستمرارية في المستقبل.

فقد تم استكمال أجزاء كبيرة من مشروع تحديث البنية التحتية، حيث تم الانتهاء من تحديث شبكة اتصالات البنك بالكامل وتطبيق تكنولوجيا (SDWAN) لتوجيه حركة مرور البيانات بشكل آمن وذكي عبر شبكة البنك مما أدى إلى زيادة أداء التطبيقات والبرامج على شبكة البنك والتأثير بشكل إيجابي على تجربة العملاء وإنتاجية الأعمال بالإضافة إلى خفض تكاليف تكنولوجيا المعلومات، وتم الإنتهاء من تجهيز موقع مركز البيانات الريف ومركز البيانات الرئيسي الجديد، ويتم حالياً استكمال نقل الأنظمة كافة إليها مع الاستمرار باستكمال تجهيز مركز البيانات الثالث (HA) ليتم تحقيق الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بالحفاظ على ديمومة استمرارية الأعمال وتقديم الخدمة للعملاء بدون توقف وتحقيق متطلبات التوافرية للمعلومات، ويساهم هذا المشروع بشكل كبير في المبادرات التي أطلقها البنك للحفاظ على البيئة حيث أن استهلاك الطاقة لمراكز البيانات الجديدة يقارب استهلاك الطاقة للمراكز الحالية على الرغم من مضاعفة قدرة الحواسيب بأكثر من 5 مرات، كما وأن التكنولوجيا المستخدمة تعتبر الرائدة عالمياً في مجال الحوسبة حيث تم تصميم المشروع ليحافظ على أعلى توافريه وأعلى حماية للبيانات.

تم أيضاً الانتهاء من تطبيق منظومة الربط البيني وتطوير مجموعة كبيرة من واجهات الربط عليه وإطلاق نسخة جديدة من الموبايل البنكي بالاعتماد على هذه التقنية ويتم حالياً ربط جميع الأنظمة الجديدة عن طريقها بحيث توفر الرشاقة في تطبيق الأنظمة والتعديلات المستقبلية.

وفي محور العمليات تم استكمال تنفيذ الخطط والمشاريع الاستراتيجية بما ينعكس على تطوير الأعمال وتعزيز قدرة البنك التنافسية، فقد تم أتمتة مجموعة من العمليات الداخلية على نظام سير العمليات (Workflow) والتي تحسن تجربة العملاء حيث تم تقصير مدة التنفيذ للعمليات لأقل من 30% من الوقت الأصلي المستغرق، بالإضافة إلى تقديم خدمات الإلكترونية جديدة للعملاء بهدف تحسين تجربة العميل، كما يتم الاستمرار في استخدام تكنولوجيا الروبوت (RPA) لأتمتة العمليات والتي أتت استكمالاً لبرامج التطوير للسنوات السابقة بهدف التحسين من كفاءة الأعمال عن طريق تحويل جزء كبير من العمل اليومي التقليدي لموظفي البنك ليتم إنجازه بكفاءة وسرعة ودقة عالية وبصورة آلية مما يتيح المزيد من الوقت للموظفين لتقديم الخدمة للعملاء وابتكار حلول مصرفية لتلبية احتياجاتهم.

إدارة المشاريع والتطوير المؤسسي

تُشرف دائرة المشاريع المؤسسية على محفظة مشاريع البنك كاملة وتساهم في تنفيذ هذه المشاريع ومتابعتها والإشراف على تطبيقها مع كافة المراكز التنظيمية بما يوائم الخطة الاستراتيجية للبنك، حيث تم من خلال دائرة إدارة المشاريع المؤسسية متابعة 88 مشروع ومبادرة خلال العام تم إغلاق 42 منها، تنوعت بين الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وشملت مشاريع مختلفة تكنولوجية وهندسية وتشغيلية.

واستكمالاً لسعي البنك الدائم لمواكبة الخدمات الجديدة عن طريق التحول الرقمي قامت الدائرة بدراسة عدد كبير من المبادرات خلال هذا العام وإضافتها إلى محفظة المشاريع حيث تم البدء بالعمل على مجموعة كبيرة من هذه المبادرات لانتهاء منها عام 2023.

قامت دائرة هندسة وتطوير العمليات بالتعاقد مع إحدى الشركات العالمية لتطبيق نظام تحديث سياسات وإجراءات العمل عن طريق أتمتة العمليات الخاصة بطلبات استحداث أو تعديل إجراءات العمل مما يساعد في عملية تتبع المهام المتعلقة بهذه الإجراءات بشكل أسرع وأسهل مع إمكانية الحصول على موافقات المراكز التنظيمية ذات العلاقة بإجراء العمل من خلال النظام نفسه بشكل آلي.

كما وتم اجراء 728 تحديث ومراجعة لإجراءات العمل والنماذج في البنك بشكل ساهم في تحسين العمليات البنكية المتعددة عن طريق تعديل آليات التواصل والمراسلات وتقليل الخطوات لتقديم الخدمة للعميل بشكل أسرع مع الحفاظ على الضوابط الرقابية اللازمة، وتم استحداث إجراءات عمل ومهام للدوائر الحديثة في البنك من أجل مباشرة العمل على أرض الواقع بشكل أصولي.

دائرة تحليل ذكاء الأعمال

استمرت الدائرة في توفير لوحات البيانات Dashboards التي من شأنها تقديم البيانات الكبيرة Big Data لمتخذي القرار بشكل عصري وبمبسّط، يسهل على أصحاب القرار الاطلاع على نتائج الأعمال اليومية ومقارنتها، حيث تم إضافة العديد من اللوحات مثل لوحة محفظة تنمية تسهيلات الشركات ولوحة الدفعات المستقبلية، ولوحات العمليات التجارية الخاصة بالحوالات والتسهيلات غير المباشرة، ولوحات قاعدة العملاء Customer Base ووصف العملاء Customer Profile، ولوحات أداء أعمال التجزئة والفروع، وغيرها من اللوحات الخاصة بالمنتجات المصرفية. كما تم تطوير العديد من التقارير الإلكترونية التحليلية التي تتيح لإدارة على المراقبة الآتية لنتائج الأعمال.

العمليات

تماشياً مع إستراتيجية البنك لتوفير تجربة مصرفية رقمية في العمليات التجارية، قامت دائرة العمليات التجارية بتطبيق مشروع OCR لزياده الكفاءة التشغيلية والدقة وتقليل نسبه الخطأ ، وافتخر البنك بأن يكون أول بنك في الأردن والمنطقة لإطلاق هذا النظام الذي يقوم بفحص المستندات المقدمة على الاعتمادات المستندية بموجب الأصول والأعراف الموحدة

وجراء الالتزام بأفضل النظم وإجراءات العمل والإدارة الكفؤة للعمليات التجارية، حصل البنك على جائزة أفضل بنك في الأردن من بنك اوف نيويورك لأعلى نسبه حوالات يتم تنفيذها آلياً دون أخطاء فنية.

لمواكبة تزايد استخدام عمليات الشراء من خلال شبكة الانترنت وتقديم الحماية اللازمة للعملاء، طبقت دائرة عمليات البطاقات خدمة الرمز الآمن 3DS من خلال شركة ماستر كارد و WIBMO لكافة أنواع البطاقات، كما تم ترقية نظام طباعة البطاقات و تطبيق نظام Adaptive Issuing بميزات أفضل.

هذا واستمرت باقي دوائر العمليات بتطوير أطر عملها سواء بالأتمتة أو تطوير إجراءات العمل لمواكبة ارتفاع نسب المعاملات البنكية من خلال القنوات الرقمية، وتسريع ورفع كفاءة العمليات مع تعزيز البيئة الرقابية وتقليل مخاطر أخطاء التنفيذ.

إدارة الشؤون الادارية

كثفت الدائرة العقارية جهودها خلال العام لإعداد الخطط التسويقية للعقارات المستملكة وتحديث قنوات التسويق والبيع من خلال التعاقد مع مواقع تسويق العقارات، وتشغيل نظاماً إلكترونياً لإدارة العقارات من شأنه أتمتة إدارة التكاليف التشغيلية وحفظ قاعدة بيانات تقدير العقارات ومراقبة عقود التأجير واستخراج التقارير. ونتج عن جهود التسويق بيع 38 عقار بقيمة 10 مليون دينار منها 24 عقاراً مستملاً منذ ما يزيد عن أربعة سنوات و 14 فيلا من مشروع الأندلسية. كما ساهم البنك بإنشاء شركة عقارية بالتعاون مع جمعية البنوك، حيث سيتم نقل ملكية عقارات بتكلفة تملك تزيد عن 18 مليون دينار لهذه الشركة.

بالرغم من التحديات الناتجة عن الوضع العالمي كالحرب الروسية والأوكرانية وما نتج عنه من مشاكل الشحن والتوريد، تمكنت دائرة سلسلة التوريد من اعداد الخطط المبكرة لتأمين كافة اللوازم والمحافظة على استمرارية العمل. هذا مع النجاح في التفاوض لإبرام أفضل الصفقات التي نتج عنها توفير حوالي مليوني دينار أردني خلال العام.

من منطلق استراتيجية البنك بالحفاظ على البيئة، أتمت الدائرة الهندسية متطلبات الحصول على شهادة LEED الذهبية للمباني الخضراء في الصيانة والتشغيل ليكون البنك الأردني الكويتي البنك الوحيد في الأردن الذي يحصل على هذه الشهادة، ويكون مبنى الإدارة العامة أول مبنى قائم في الأردن حاصل على الشهادة. كما تم إنجاز العديد من المبادرات الأخرى التي ترتبط باستراتيجية البنك للاستدامة والحفاظ على البيئة. كما تم البدء بإجراءات الحصول على شهادات ISO14001/45001 الخاصة بالبيئة والسلامة العامة والمباشرة بإنجاز المتطلبات الرئيسية للحصول عليها. وتابعت الدائرة مشروع الطاقة الشمسية حيث بلغ إنتاج الطاقة في المشروع خلال عام 2022 ما يقارب 4,300,000 كيلو واط وتوفير 1.2 مليون دينار.

وأتمت الدائرة الهندسية العديد من مشاريع تحديث الفروع ومباني الإدارة العامة، ومنها تهيئة مبنى الإدارة العامة للتقدم لجائزة المباني المهيئة للأشخاص ذوي الإعاقة.

إدارة الموارد البشرية

تم خلال عام 2022 استحداث وتعديل مجموعة من سياسات الموارد البشرية بالإضافة إلى تطوير نهج بعض إجراءات العمل وفقاً لأفضل الممارسات الممكنة، والاستمرار برقمنة وأتمتة العديد من خدمات وإجراءات الموارد البشرية، بهدف رفع نسبة كفاءة ووتيرة العمل وتحسين تجربة الموظفين.

ولمواكبة تطور البنك، تم تحديث الهياكل التنظيمية للدوائر ضمن مشروع إعادة الهيكلة لعام 2022، شملت استحداث أربع مراكز تنظيمية جديدة، واستقطاب كوادر بشرية مؤهلة مع التركيز على استقطاب كفاءات متخصصة، حيث تم تعيين 220 موظف/ة لدى مختلف الدوائر والفروع، مع الاستمرار في إعطاء الأولوية للموظفين ذوي الكفاءة لملء الوظائف التخصصية والإدارية، حيث تم تأهيل وملتء ما نسبته 28% من الشواغر بالتنقلات الداخلية. كما تم إعطاء الاهتمام اللازم لتعيين الأشخاص ذوي الإعاقة في البنك، بحيث تضاعف عددهم خلال العام.

نتيجةً للتطبيق العادل لسياسة مساءلة الموظفين، جنباً إلى جنب مع تطبيق النهج الجديد في التوجيه والتدريب والارشاد، انخفضت المخالفات المتعلقة بتعليمات وإجراءات العمل بنسبة 34% مقارنة بالعام السابق.

بالرغم من ازدياد عدد الموظفين بنسبة 10.2% عن العام السابق، واعتماد صرف الحوافز والمكافآت السنوية حسب نتائج تقييم الأداء لأول مرة في البنك، بالإضافة إلى اعتماد مجموعة من الترقية والترفيعات على كافة المستويات الإدارية، وتعديل رواتب الموظفين الواعدين، وتوسيع قاعدة المتفاعلين من التأمين الطبي بشمولها أفراد عائلات الموظفين الإناث أسوة بالذكور، إلا أن كلفة الرواتب ونفقات الموظفين ازدادت بنسبة 12% فقط.

ارتفع عدد الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات بنسبة 26%، وعدد الساعات التدريبية بنسبة 22% مقارنةً مع العام السابق. هذا بالإضافة إلى الدورات الإلكترونية من خلال منصات التدريب الإلكتروني، حيث تم توفير 12,793 فرصة تدريبية إجمالي 16,318 ساعة تدريبية شملت مجموعة من المواضيع المصرفية الأساسية، والرقابية، والمهارات الإدارية، والشخصية. كما حصل 48 موظف/ة على شهادات مهنية متخصصة في مختلف مجالات العمل مقارنة بـ 17 موظف/ة عن العام السابق، وكان للجوانب الرقابية النصيب الأكبر من هذه الشهادات بنسبة بلغت 56% من إجمالي الشهادات. وسعيًا لرفع مستوى اللغة الإنجليزية لموظفي البنك، تم ترشيح أكثر من 90 موظف/ة لحضور دورات اللغة الإنجليزية.

انطلاقاً من حرص إدارة الموارد البشرية على إثراء وتطوير المهارات القيادية للموظفين الواعدين، تم إيفاد 8 موظف/ة لحضور برنامج صيفي لمدة أسبوعين في جامعة كوفنتري - بريطانيا بهدف تنمية مهاراتهم في كافة الجوانب القيادية والشخصية والثقافية. كما تم التركيز أيضاً على إثراء وتطوير مهارات المدربين الداخليين للاستفادة من خبراتهم ضمن برامج التدريب الداخلية للبنك، حيث تم تأهيل 18 مدرب/ة ضمن برنامج تدريب المدربين Train of Trainers.

وكمساهمة في المسؤولية المجتمعية، تم تدريب 38 طالب/ة من مختلف الجامعات الأردنية والعالمية مقارنة بتدريب 20 طالب/ة خلال العام 2021، وذلك بهدف تعريفهم على أهم المهارات المطلوبة في سوق العمل وربط الجانب الأكاديمي بالجانب العملي.

إيماناً من إدارة البنك بأهمية المساواة والشمول، طورت إدارة الموارد البشرية «سياسة المساواة والتنوع والشمول» بهدف ضمان توفير بيئة عمل متنوعة وشاملة وقائمة على المساواة وتكافؤ الفرص التي تساهم في تعزيز جهود الابتكار والإبداع والتواصل الفعال. واستمر التزام إدارة الموارد البشرية بتطبيق المبادئ الخاصة بتمكين المرأة، حيث شارك مجموعة من الموظفات في عدة برامج ودورات تدريبية متخصصة بتمكين المرأة وزيادة الوعي في مكان العمل وبلغت نسبة الإناث 45% من التعيينات.

الدوائر الرقابية

دائرة إدارة المخاطر

استمرت إدارة المخاطر خلال العام 2022 بتطبيق خطة العمل الموضوعة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تم إعدادها إنسجماً مع توجيهات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبما يتواءم مع توجيهات الجهات الرقابية التي يعمل تحت مظلتها البنك، وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، وخلال العام 2022 قامت دائرة أمن المعلومات واستمرارية العمل بالحصول على شهادة PCI DSS للعام السابع على التوالي حسب تعليمات البنك المركزي الأردني وحماية لبيانات عملاء البطاقات. بالإضافة إلى تنفيذ فحوصات الثغرات الأمنية على شبكات البنك وفحوصات الاختراق الداخلية والخارجية على الشبكات وأجهزة الصراف الآلي وتعزيز أمن البنية التحتية. كما وقامت الدائرة باقتناء النظم لأتمتة عمليات إدارة استمرارية العمل وبناء خطط الاستجابة للحوادث وأنظمة الحماية الخاصة بالحد من مخاطر تحميل الملفات من الجهات الخارجية لحماية شبكة البنك ذلك وبالإضافة إلى إطلاق مشروع الحصول على شهادة ISO27001 العالمية الخاصة بإدارة أمن المعلومات لتشمل كافة الخدمات الرقمية المقدمة لدى البنك.

وقامت دائرة المخاطر الائتمانية خلال العام على استحداث جملة من الدراسات الهادفة لعرض المخاطر الائتمانية-محتملة الحدوث- والمربطة بالأحداث العالمية والإقليمية والمحلية، وتسليط الضوء كذلك على آثارها المتوقعة.

وضمن الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية، ركزت المخاطر التشغيلية جهودها لدى البنك في التعرف، التقييم، المراجعة، والمراقبة المستمرة للمخاطر ومحاولة التخفيف من حدة المخاطر والاستمرار في تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية.

تقوم دائرة المخاطر السوقية وتطبيقات بازل بتحديد الإطار العام للتعرف وقياس وضبط المخاطر السوقية وفقاً للسياسات المعتمدة وتعليمات الجهات الرقابية، ومن خلال إعداد التقارير اليومية والشهرية والسوية المختلفة، بالإضافة إلى إعداد الدراسات التحليلية المختلفة سواء المتعلقة بالقطاع المصرفي أو المطلوبة من إدارة البنك، وقد تم خلال عام 2022 العمل على تحديث كافة السياسات المرتبطة بالمخاطر السوقية وتطبيقات بازل. وبما يعكس التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والاستمرار في عملية تحديث إجراءات العمل المختلفة ذات العلاقة بالمخاطر السوقية وتطبيقات بازل، بما يعكس أفضل الممارسات بهذا الخصوص.

وقامت الدائرة بالباشرة في تطبيق نظام آلي لأتمتة التقارير الصادرة عن دائرة المخاطر السوقية وتطبيقات بازل وذلك لتحسين جودة التقارير ودقتها وبما يلبي متطلبات الجهات التنظيمية والرقابية.

إدارة مراقبة الامتثال

فيما يخص مكافحة الجرائم المالية والتزاماً بتعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص وتماشياً مع أفضل الممارسات عالمياً، فقد تم مراجعة وتحديث سياسة النهج القائم على المخاطر من خلال تعديل الآلية التي يتم احتساب مخاطر العملاء بناءً عليها، تم مراجعة كافة السياسات وإجراءات العمل المعمول بها واعتمادها. وتم تحديث ومراجعة السيناريوهات على نظام مراقبة الحركات المالية (SironAML) لمواكبة التطورات المحلية والعالمية ومتطلبات البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى إجراء تحديث على نظام مراقبة الحوالات المتعلق بالعقوبات الدولية (SironEmbargo) لمواكبة التطورات المتعلقة بنظام (SWIFT ISO20022)، وتم الاشتراك بنظام Purple TRAC والذي يوفر آلية الاستعلام عن السفن التجارية ومسار سيرها ومالكيها والموانئ التي تم التحميل/التنزيل من خلالها أو التوقف عليها لضمان حماية البنك من عدم تمرير أي عملية تخرق العقوبات الدولية.

وفي مجال التشريعات ولغايات الإستجابة لكافة متطلبات الجهات الرقابية فقد واصلت الدائرة أعمالها في هذا الخصوص والتعامل مع كافة التشريعات الصادرة عن هذه الجهات ، مع استمرار متابعة إلزام مراكز العمل بها والتأكد من توافق إجراءات العمل لدى المراكز التنظيمية مع التشريعات السائدة.

وفي مجال مكافحة الرشوة والاحتيال، ولغايات توفير أساليب الحماية وبرامج المراقبة التي من شأنها أن تساهم بكشف أي حالات كإجراء استباقي، سواء من جهات داخلية أو خارجية، واستخراج تقارير يومية، والتعامل مع تنبيهات وإجراءات معرفة مسبقاً على النظام، تم البدء بالمرحلة الأولى من تطبيق نظام مكافحة الاحتيال. بالإضافة إلى تحديث السياسات الخاصة بوحدة مكافحة الرشوة والاحتيال مثل تحديث سياسة مكافحة الاحتيال، سياسة مكافحة الرشوة والفساد، وسياسة الإبلاغ، بالإضافة لإنشاء واعتماد وثيقة «ميثاق الموردين».

وفي جانب الحوكمة، وفيما يتعلق بحاكمية تكنولوجيا المعلومات تم تطوير وتحسين العديد من عوامل تمكين حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والتي تعتبر الحجر الأساس في بناء واستدامه نظام الحوكمة، وعلى رأسها قيام البنك بالتعاقد مع شركة استشارية مختصة لتقييم نظام حوكمة تكنولوجيا المعلومات الداخلي، وتطبيق نظام لأتمته تطبيق ضوابط إطار عمل (COBIT 2019).

هذا وقد استحدث فريق حاكمية تكنولوجيا المعلومات آلية لقياس العائد من استثمارات تكنولوجيا المعلومات، والتي من شأنها أن تساعد في تحديد المبادرات التي تتلاءم مع إستراتيجية البنك، وربطها بعمليات إدارة المشاريع، بالإضافة الى وضع معايير ثابتة لترتيب أولويات تنفيذ المشاريع.

وفيما يتعلق بالحاكمية المؤسسية وبهدف الوصول لأعلى المستويات في مجال الحوكمة وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة لحماية حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات العلاقة، وتعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية لكافة الأطراف، من خلال التنسيق والمتابعة بشأن تنفيذ المتطلبات الرقابية الخاصة بالحوكمة تم وضع سياسات وأنظمة جديدة تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية في مجال الحاكمية المؤسسية وبما لا يتعارض مع تعليمات الجهات الرقابية.

التدقيق الداخلي

خلال عام 2022 تم إجراء التقييم الخارجي على أعمال إدارة التدقيق من قبل السادة شركة برايس ووتر هاوس كوبر (PWC)، وفقاً لمتطلبات المعيار (التقييمات الخارجية - 1312) الصادر عن جمعية المدققين الداخليين بهدف تقييم مدى توافق الممارسات المتبعة مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي «المعايير» ومدونة قواعد السلوك، بالإضافة إلى التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك لسنة 2016 الصادرة عن البنك المركزي الأردني وحصلت إدارة التدقيق على تقييم (متوافق عموماً) مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي «المعايير» وتعليمات الحاكمية المؤسسية.

إدارة الشؤون المالية

تم إعداد الخطة الاستراتيجية المالية للبنك للعوام 2023 - 2027 بحيث تشكل الخطة رؤية البنك وتوقعاته للفترة القادمة، بما فيها من توقعات اقتصادية واتجاهات أسعار فائدة بحيث تشكل خارطة طريق لدوائر الأعمال لتطبيقها خلال الفترة مع توفير المرونة فيها بما يضمن استجابتها للتغيرات سواء على مستوى القطاع أو ضمن بيئة العمل الخارجية.

لقد كان العام 2022 العام الأول من سريان نظام الأسعار التحويلية، والصادر بموجب قانون ضريبة الدخل والمبيعات لعام 2014 وتعديلاته، والذي يهدف إلى التزام المملكة والمؤسسات العاملة فيها بالتعليمات الدولية لمكافحة التجنب والتهرب الضريبي على حد سواء، حيث تم خلال العام إنجاز كافة متطلبات النظام عن البنك بصفتها الشركة الأم والشركات التابعة للبنك وضمن الفترات القانونية المحددة بالنظام وبما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية المطبقة ومتطلبات مجموعة مشاريع الكويت القابضة.

إدارة الشؤون القانونية

تمكنت إدارة الشؤون القانونية خلال العام 2022 من تحصيل نحو 19,387 مليون دينار من الديون القائمة المتخذ بها إجراءات قانونية. كما تمكنت الدائرة من تحصيل نحو 1,331 مليون دينار من الديون المعدومة أو خارج المركز المالي خلال العام.

كما تم إنهاء 8 قضايا ضد البنك وذلك في مصلحة البنك، وبلغت قيمتها 2,983 مليون دينار، وتم استعادة مخصصات بحوالي 271 ألف دينار من مخصصات القضايا ضد البنك.

وقد بلغ عدد المشورات القانونية ومراجعات العقود التي قُدمت من الدائرة القانونية لإدارات وفروع البنك بحدود 12237 مشورة وعقداً، بزيادة واضحة عن حجم الاستشارات والعقود خلال السنوات السابقة.

دائرة الاستراتيجية والتسويق

قامت دائرة تحليل الاستراتيجية والسوق بمتابعة سير المبادرات الاستراتيجية المخطط لها خلال العام 2022 ومتابعة مؤشرات الأداء الرئيسية ورفع التقارير الربعية للجنة مجلس الإدارة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية. كما قامت الدائرة خلال العام على تطوير الخطط الاستراتيجية على مستوى كافة دوائر البنك، حيث تم تحديد أهداف الدوائر الاستراتيجية والمبادرات ومؤشرات الأداء الرئيسية بحيث تتماشى مع استراتيجية البنك الخمسية والاستفادة من الفرص المتاحة في ظل التطورات في مجال الرقمنة والتكنولوجيا وإصدار التقارير الشهرية والربعية للدوائر لضمان موافقة الاداء مع الإستراتيجية.

أطلقت دائرة التسويق عدة حملات لترويج منتجات وخدمات البنك باستخدام مختلف قنوات الإتصال الفعالة، وذلك من أجل تركيز صورة ذهنية مميزة لدى فئات المجتمع المختلفة. وتمثلت أهم إنجازات دائرة التسويق للعام 2022 بإطلاق عدة حملات منها حملة خاصة بالقروض الشخصية والسكنية والسيارات وحملة لتسويق مشروع فلل الأندلسية من خلال تخفيض سعر الفائدة ومزايا أخرى، كما تم إطلاق ثلاث حملات على بطاقات ماستركارد الائتمانية، منها اثنتين لترويج برنامج التقيسيط بفائدة 0% وأخرى تؤهل العملاء للدخول بالسحب على حضور نهائي دوري أبطال أوروبا 2023، كما وتم إطلاق حملة خاصة بمستخدمي بطاقات ماستركارد المدفوعة مسبقاً حيث أهلتهم للدخول بالسحب اليومي على جوائز نقدية عند استخدام البطاقة للشراء أونلاين. بالإضافة إلى إطلاق حملة ترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي تخص خدمة ويسترن يونيون الرقمية لعملاء البنك والجمهور، وحملة ترويجية للإعلان عن منتج تمويل العملاء على إيراداتهم عبر أجهزة نقاط البيع وقنوات التجارة الإلكترونية التابعة لشركات الدفع الخاصة بعملاء الشركات، وحملة ترويجية أخرى لفتح الحسابات أونلاين من خلال الموقع الإلكتروني، بالإضافة إلى حملة تحث العملاء على تحديث بياناتهم من خلال الموقع الإلكتروني.

وضمن الجهود المبذولة في التسويق الرقمي، قامت الدائرة بإعداد حملات إعلانية على مواقع التواصل الاجتماعي وموقع البنك الإلكتروني واستهداف الفئات المطلوبة.

إيماناً منه بأهمية «التميز والارتقاء بمعايير خدمة العملاء» وخلق تجربة لا تنسى للعملاء قام البنك بتأسيس دائرة تجربة العملاء (Customer Experience-CX) في الربع الثاني من هذا العام وهي إحدى دوائر الاستراتيجية والتسويق. والدائرة مسؤولة عن تحسين رحلة العميل من خلال إدارة وتقديم تجربة عملاء متوافقة وشاملة عالية المستوى عبر جميع قنوات البنك الأردني الكويتي. وبهدف تحديد إطار العمل ضمن ضوابط جودة الخدمة للجميع تم إعداد دليل تجربة العملاء (CX Manual) ومشاركته مع جميع موظفي الفروع. الهدف من الدليل هو تقديم وتبسيط الضوء على دور قسم تجربة العملاء، ووضع معايير خدمة عالية الجودة لجميع موظفي خدمة العملاء.

ومنذ تأسيسها قامت الدائرة بعقد جلسات توعية مع جميع مدراء الفروع حول أهمية تجربة العملاء وأسس ومعايير التميز بالخدمة. قامت الدائرة أيضاً بزيارات المتسوق الخفي إلى فروع البنك وإعداد التقارير والتوصيات اللازمة. كما أجرت الدائرة دراسة استبائية لرضا العملاء من قطاعات التجزئة المصرفية والشركات وعملاء البنوك الخاصة. تقوم الدائرة أيضاً بإجراء تمارين تدقيق الخدمة، أحدها هو مراقبة الكاميرا حيث يتم مراقبة عدد من الفروع شهرياً وفقاً لمعايير خدمة العملاء. بالإضافة إلى ذلك، يتم مراقبة جودة خدمة مركز الاتصال المباشر من خلال المكالمات المسجلة تتم مراقبتها شهرياً. كما وقدمت الدائرة أيضاً دراسة تنافسية من خلال المتسوق الخفي تبين مستوى الخدمة لدى أهم البنوك المنافسة. وتم إجراء جلسات توعية لموظفي الفروع الجدد حول قيم تجربة العملاء والخدمة. وكما تعمل الدائرة بشكل متواصل وبالتعاون مع الإدارات الأخرى على تطوير وتحسين أي إجراءات داخلية تؤثر على العميل بالإضافة إلى خطط تدريب لموظفي خدمة العملاء، لمنح العميل تجربة مميزة.

الجوائز والشهادات

توجت إنجازات البنك على مدار العام بحصوله على عدد من الجوائز والشهادات:

- جائزة «أفضل بنك خاص في الأردن 2022» من مجلة الأعمال الدولية (International Business Magazine)
- جائزة «أفضل بنك للشركات الأردن 2022» من مجلة الأعمال الدولية (International Business Magazine)
- جائزة أفضل بنك يقدم خدمات مصرفية للشركات في عام 2022 الصادرة عن قمة التكنولوجيا المالية العالمية.
- الجائزة البلاتينية من مراسله بالدولار Bank of New York Mellon كأفضل نسبة حوالات صادرة (STP) مما يثبت قدرة البنك الكبيرة على معالجة المدفوعات الصادرة آلياً بسرعة ودقة وبأقل قدر من المخاطر.
- جائزة أفضل مكان للعمل على المستوى المحلي والاقليمي باعتماد من مؤسسة (Best Place to Work) البريطانية.
- أتمت الدائرة الهندسية متطلبات الحصول على شهادة LEED الذهبية للمباني الخضراء في الصيانة والتشغيل ليكون البنك الاردني الكويتي البنك الوحيد في الأردن الذي يحصل على هذه الشهادة، ويكون مبنى الادارة العامة اول مبنى قائم في الاردن حاصل على الشهادة.

المسؤولية الاجتماعية

واصل البنك النهوض بدوره ومسؤوليته الوطنية وأثبت أنه شريك استراتيجي في عملية البناء والنماء، وكان له دور كبير في اسناد جهود تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المملكة بالتعاون مع القطاع العام، بما يخص المهمات الإنسانية كواجب وطني للمساهمة في التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي.

يتوافق نهج الاستدامة و مسؤوليتنا الاجتماعية مع رؤية الأردن 2025 لبناء دولة مزدهرة وقادرة على الصمود. كما نجعل أهدافنا متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة - خطة العالم المشتركة لإنهاء الفقر المدقع، والحد من عدم المساواة، وحماية الكوكب، بما في ذلك تلك المتعلقة بالفقر والبطالة والندرة المالية. نحن مصممون على تمكين الشعب الأردني من الازدهار والاستفادة من كامل إمكاناته.

يتمثل أحد أهدافنا الإستراتيجية من خلال إحداث التأثير الاجتماعي، ونقوم بذلك من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية التي تخدم المجتمع المحلي، بما في ذلك تمكين المرأة ومبادرات الطاقة المتجددة.

نحن في البنك الأردني الكويتي نعتز بدورنا الفاعل في دعمنا لشركائنا من المؤسسات العاملة في المملكة، وفي عدة مجالات، من أبرزها الصحة والشباب، مكافحة الفقر، حماية البيئة، التعليم ودعم الأيتام، وغيرها.

هذا وقد أصدر البنك الأردني الكويتي خلال الربع الأخير من العام 2022 تقرير الاستدامة الثاني الذي يبرز إنجازات البنك فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد البيئية، والأداء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز السياسات الداخلية واعتماد المبادئ التوجيهية والممارسات ذات الصلة بالاستدامة.



1. مبادرات البنك في مجال خدمة المجتمع



استهل البنك الاردني الكويتي العام 2022 ليوصل جهوده في العمل الإنساني وخدمة المجتمع المحلي، حيث حرص على دعم ومساندة عدد من الهيئات والمؤسسات التطوعية والخيرية والجهات المعنية بالعمل الإنساني. واستمر في دعم الصندوق الأردني الهاشمي «حملة البر والإحسان»، والهيئة الخيرية الهاشمية، وكذلك مبرة أم الحسين للأيتام التي تعود منافعها على أطفال المبرة، كما استمر البنك خلال العام بكفالاته السنوية للمنزل التابع لقرى الأطفال (SOS) الأردنية في مدينة إربد.





وكعادته، واصل تنظيم أنشطة وبرامج مختلفة لموظفيه، والتي ترمي إلى تعزيز قيم التعاون والتضامن والتكافل فيما بينهم، حيث تابع البنك دعمه المادي السنوي لتكية أم علي لتوزيع طرود الخير على الأسر العفيفة والمحتاجة. وجمعية أصدقاء الطلبة بتوزيع الملابس على طلبة بعض المدارس الحكومية في المناطق الأقل حظاً.

2. التعليم والتأهيل



إيماناً من البنك بأن الخطوة الأولى لتحقيق نهضة اجتماعية شاملة وخلق جيل واع قادر على النهوض بالمجتمع، هي المساهمة في تطوير ودعم العملية التعليمية، حيث يضع البنك هذا الملف على رأس أولوياته في مجال مسؤوليته الاجتماعية، والتنمية المستدامة.

قام البنك خلال العام بمواصلة تقديم الدعم السنوي لبرنامج التعليم الجامعي الذي تديره مؤسسة «صندوق الأمان لمستقبل الأيتام»، إضافة لتقديم مساعدات مالية مباشرة لعدد من الطلبة المتفوقين الغير مقتدرين مالياً من خلال تحمل تكاليف دراستهم في الجامعات والارتقاء بمهاراتهم الأكاديمية والحياتية وبالتالي تعزيز فرصهم الوظيفية. كما قام بتقديم الدعم لمؤسسة إيليا نقل التي توفر فرص للشباب وتمكنهم من إنهاء تعليمهم العالي أو المهني.

هذا وتابع البنك بتقديم الدعم السنوي لمركز الحسين للسرطان حيث وقّع خلال العام 2022 اتفاقية مع المركز تم بموجبها إنشاء صندوق باسم البنك الأردني الكويتي وتخصيصه لبرنامج المنح الدراسية التابعة للمركز بهدف تغطية تكاليف التعليم الجامعي لطلبة الثانوية العامة ممن يتلقون العلاج في مركز الحسين للسرطان.

هذا وشارك البنك في حملة العودة الى المدارس بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم، حيث قام موظفو البنك بالتطوع في توزيع الحقائب المدرسية على مدرستين حكوميتين في منطقة الجيزة، بهدف تخفيف أعبائهم ومساعدتهم على مواصلة دراستهم.





كما قدم دعمه خلال العام لمؤتمر « نموذج الأمم المتحدة » بالإضافة للمشاركة والدعم لحفل تكريم أوائل الثانوية العامة. وكون البنك عضواً في مجلس أمناء مؤسسة إنجاز فإنه مستمر في تقديم الدعم المادي مساهمة منه في تحقيق رسالتها الهادفة إلى تأهيل وتطوير قدرات الكوادر الشابة لتحفيزها وإعداد شباب أردني مهياً للانضمام إلى سوق العمل.

كما قام البنك للمرة الرابعة بالتنسيق مع جامعة كوفنتري « بريطانيا » بإيفاد عدد من موظفيه لحضور البرنامج الصيفي الذي تم تنظيمه لمدة أسبوعين، ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير المهارات القيادية. حيث قام الموفدون بدراسة عدة مواضيع ضمن مساقات متنوعة، كما تم ترتيب زيارات لمعالم في المملكة المتحدة.

3. المجال الصحي



عزز البنك جهوده في خدمة ودعم قطاع الرعاية الصحية من خلال إطلاق عدة مبادرات فعالة تهدف إلى خلق تأثير إيجابي ومستدام على هذا القطاع. حيث ساهم في العديد من المبادرات والأنشطة خلال العام.

شارك موظفو البنك خلال العام 2022 في حملتين للتبرع بالدم والتي نظمهما بالتعاون مع بنك الدم الوطني، لتقديم الدعم للمرضى والمحتاجين للدم من أبناء المجتمع الأردني.

كما يشارك عدد كبير من موظفي البنك في كل عام في برنامج أصدقاء مركز الحسين للسرطان، حيث يقدم كل منهم تبرعاً شهرياً من راتبه للمركز.

كما تابع عمله الخيري في تقديم جهاز الترا ساوند لعيادة محافظة إربد التابعة للجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة. كما استمر البنك خلال العام في مساندة المؤسسات والهيئات المعنية بالرعاية الطبية، حيث شارك فريق البنك لكرة القدم في فعاليات بطولة «هدف من أجل الحياة» والتي نظمها مركز الحسين للسرطان للعام التاسع على التوالي، دعماً منه لمرضى السرطان في مركز الحسين.



كما استمر في تقديم دعمه السنوي لجمعية أصدقاء مرضى الكلى و«الجمعية الأردنية للعلوم الطبي الفلسطينية» و«جمعية الأسرة البيضاء»، هذا وبمناسبة اليوم العالمي للمسنين والذي يصادف 1/ تشرين الأول من كل عام، قام متطوعون من موظفي البنك بزيارة دار الضيافة للمسنين، التابعة لجمعية الأسرة البيضاء، حيث قضوا أوقاتاً ممتعة مع نزلاء الدار ووزعوا عليهم الهدايا التذكارية.

وكعادته في كل عام، قام البنك بالمشاركة في حملة التوعية بسرطان الثدي وسرطان البروستاتا المنظمة من قبل مركز الحسين للسرطان، هذا بالإضافة لتبرعه بتغطية تكاليف فحص ماموغرام للنساء في مستشفى الحياة.



بالإضافة إلى دعم المساواة في الحقوق وزيادة الوعي لمن هم بأمس الحاجة للمساعدات الطبية، فقد قام البنك بتقديم دعم لجمعية «هدية الحياة- عمان» لتغطية تكاليف إجراء عمليات قلب مفتوح للأطفال الذين يعانون من مشاكل خلقية من سن 1 إلى 18 سنة، بالإضافة لتقديم الدعم الطبي لمؤسسة أطفالنا.

4. البيئة



كان التركيز خلال العام 2022 المنصرم منصباً على موضوع البيئة الخضراء بشكل عام كأحد أهداف التنمية المستدامة وتماشياً مع استراتيجية البنك المركزي الأردني للتمويل الأخضر وتأكيداً على دور البنك الأردني الكويتي بالمساهمة في تحقيق رؤية الأردن لعام 2025.



وضمن هذا السياق حصل مبنى الإدارة العامة للبنك على شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة الذهبية (LEED)، الذي طورته المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء (USGBC)، وهو نظام يصنف المباني الخضراء الأكثر استخداماً في العالم ويعتبر رمزاً دولياً للتميز.

وانسجماً مع إستراتيجية البنك الرامية للمساهمة بشكل فاعل في التصدي للتحديات البيئية، والحفاظ على الموارد البيئية، تابع البنك تقديم الرعاية لمسابقة الملكة علياء للمسؤولية الاجتماعية التي تعنى بالثقافة البيئية، ومسابقة جمعية اصدقاء البيئة الأردنية بالإضافة لتجديد عضويته السنوية في جمعية إدامة للطاقة والمياه.



5. دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة



استمر البنك بتقديم الدعم المادي والتبرعات للعديد من مؤسسات المجتمع المحلي من أندية وجمعيات الصم والمكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتابع تقديم الدعم لعدد من الجمعيات لمساعدتها على تحقيق اهدافها، حيث قدم دعماً للأولمبياد الخاص الأردني لدعم ومساندة الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تابع تقديم الدعم كجمعية الصحة النفسية ومركز بدوة للتربية الخاصة، وغيرها من الجمعيات ذات الصلة.

كما تابع دعمه لجمعية غرب إربد للتحديات الخاصة، وذلك بدعم عدة ماراثونات خلال العام وشارك فيها عدد من أبطال الجمعية واستطاعوا تحقيق المراكز متقدمة محلياً ودولياً.

هذا بالإضافة لدعم الأنشطة الرياضية للجنة البارالمبية في عدة بطولات لرفع الأثقال لذوي الاحتياجات الخاصة والذين استطاعوا تحقيق مراكز محلية وعالمية متقدمة أيضاً.

كما جدد البنك تعاونه للسنة الثالثة مع مبادرة «العجلات الخضراء» والمتضمنة جمع الأغذية البلاستيكية وعلب الألمنيوم وإرسالها لنقاط التجميع لدى منظمي المبادرة، حيث يتم فرزها وتدويرها وتخصيص إيراداتها لإعانة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتحديد المصابين بالشلل الدماغي، بهدف تحسين نوعية حياتهم التعليمية والعلاجية وشراء الكراسي المتحركة المخصصة لهم.

كما قام البنك بتقديم الدعم للمسابقة الإعلامية التي نظمتها المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حول قضايا حقوق الأشخاص المعاقين والتي تساهم في نشر ثقافة التنوع وتعزيز احترام الاختلاف من خلال تناول موضوعي بعيد عن التنميط لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.



6. الحركة الثقافية والفنية



ضمن اهتمامه بالحركة الثقافية والفنية، قام البنك برعاية عدد من الأعمال الأدبية والعلمية والبحث العلمي من خلال تقديم الدعم لعدد من المهرجانات والملتقيات، والفرق التراثية، والمسرحية والفنية.

وفي هذا المجال اقام البنك في مسرحه حفلاً لإشهار « كتاب مغامرة كليمنجارو » ضمن سلسلة كتب الأطفال « القمم السبعة » بحضور صاحب القصة المغامر والمتسلق الأردني مصطفى سلامة.



كما استمر في دعم مهرجان الفحيص السنوي للثقافة والفنون، وتابع دعمه السنوي للمتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة، ومهرجان المسرح الحر الدولي بالإضافة لرعاية عدة مسابقات ثقافية لعدد من المدارس. واستمر في تقديم الدعم السنوي للكتاب والمؤلفين الأردنيين باقتناء نسخ من مؤلفاتهم.

كما شارك البنك في رعاية مهرجان عمان السينمائي الدولي الثالث، الهادف لتطوير السينما الأردنية والعربية، ودعم السينما العربية، وخلق علاقات متجددة مشتركة بين السينما والسينمائيين من خلال بناء جسور ثقافية وفكرية بين السينمائيين من دول العالم والسينمائيين في الأردن.

7. الرياضة



تأكيداً على دور البنك الفاعل في دعم الرياضة الشبابية، ومن باب المشاركة في تقديم الدعم والمؤازرة لمنتخباتنا الوطنية، وإشراك موظفي البنك في برامج المسؤولية الاجتماعية. قام البنك خلال العام بشراء تذاكر وتوزيعها على الموظفين لحضور عدة مباريات لمنتخبنا الوطني بكرة السلة، بالإضافة لشراء تذاكر لحضور المباراة الدولية التي جمعت منتخب النشامى مع المنتخب الإسباني بكرة القدم.

وتابع البنك إنجازاته خلال العام بتقديم الرعاية الذهبية لبطولة رود خوليت النجم العالمي الهولندي من خلال جمع فريق من الأطفال الواعدين بلعبة كرة القدم من المحافظات وانباء العاملين في البنك. للمشاركة في بطولة في إيطاليا.



كما واصل خلال العام تقديم الدعم لعدد من المبادرات الرياضية والشبابية، حيث قدم الدعم للأندية والمدارس والجامعات، ومن مبادرات البنك في هذا المجال تبنيه لفرق ببطولات كرة قدم وكرة سلة لعدة مدارس. بالإضافة إلى مشاركة فريقي البنك في عدة بطولات لكرة القدم وكرة السلة خلال العام. كما قام البنك بتقديم دعم للبطولة العربية لرفع الأثقال للرجال والسيدات من كافة الفئات في الجمهورية العربية السورية.

هذا وقام البنك بالمشاركة في فعالية مسير درب الأردن - المشي المفتوح المجاني والمتاح للجميع في الأردن، ابتداءً من أم قيس شمالاً إلى العقبة جنوباً، والتي تهدف إلى نشر الوعي وتعزيز ثقافة سياحة المغامرة المسؤولة والتي تعنى بالحفاظ على البيئة والطبيعة. حيث وقام موظفو البنك كافة بالمشاركة في الفعالية في نفس الوقت مقسمين على المناطق، حيث يعد البنك من أوائل البنوك المشاركين في هذه الفعالية بجميع موظفيه على مستوى البنوك في الأردن.



8. تمكين المرأة



هذا وتابع البنك خلال العام انجازاته في هذا المجال، حيث جدد اتفاقيته مع Global Girl Project - وهي منظمة دولية تعمل على إحداث تغيير مجتمعي حقيقي في العالم النامي، من خلال تدريب الشابات وتعليمهن وتمكينهن، حيث أعد البنك برنامج تدريبي يهدف لتعليم أساسيات القيادة.

كما حصل البنك على تكريم من هيئة الامم المتحدة للمرأة UN Women والتي تهدف إلى تطبيق المبادرات التي تسهم في تمكين المرأة في المجتمع وتعزيز دورها في التنمية المجتمعية. كما تم توقيع اتفاقية مع SIGI جمعية معهد تضامن النساء الأردني كجزء من دور البنك في مجال تحقيق الشراكات مع جهات محلية تدعم المرأة.



9. دعم الفعاليات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني



استمر البنك خلال عام 2022 في تقديم دعمه السنوي لعدد من منظمات المجتمع المدني والفعاليات الاقتصادية والمؤتمرات، حيث قام بتقديم الرعاية لمنتدى السياسات العالمي GPF والذي يعقده التحالف العالمي للاشتغال المالي (AFI) في كل عام، حيث عقد هذا العام في فندق كمبسنكي / البحر الميت. كما قام بتقديم الرعاية للمؤتمر الدولي لتمويل الاستثمار والتكنولوجيا المالية، بالإضافة لرعاية مؤتمر القمة العربية لريادة الأعمال للهيئات والمؤسسات الرسمية الأهلية العاملة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة للمشاركة في رعاية المؤتمر الوطني الخاص في الاستثمار تحت عنوان تحديات واقع الاستثمار في الأردن.

وشارك البنك في رعاية وحضور مؤتمر ومعرض التكنولوجيا المالية الاردني والذي اقيم في فندق سانت ريجيس - عمان.

كما شارك البنك برعاية المنتدى الدولي السابع للاستثمار بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بعنوان «الطاقة المتجددة والأنماط الزراعية المبتكرة لتحقيق الأمن الغذائي».

وتابع البنك برعاية حفل العشاء الخيري الذي أقامته مؤسسة مینتور العربية تحت رعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله و حضور جلالة ملكة السويد سيلفيا و سمو الأمير تركي بن طلال وذلك بالتماشي مع التوجه الاستراتيجي للبنك بما يخص أهداف الاستدامة و دعم برامج الشباب و فئة الأطفال دعماً للبرامج التوعوية التي ستقيمها المؤسسة بالأردن.



وفي هذا السياق اختتم البنك مشاركاته في رعاية وحضور أعمال المؤتمر الثامن عشر لمركز الإعلاميات الذي افتتحته صاحبة سمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال الرئيس الفخري لمركز الإعلاميات العربيات تحت شعار «إعلام رقمي معزز للتغيير».

هذا واستمر البنك في تقديم الدعم السنوي للهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين والتي تقوم على الدعم وجمع التبرعات للمصابين العسكريين.

من ناحية أخرى، يعمل البنك على الاستفادة من خدمات المتقاعدين العسكريين في أعمال إدارة الأمن والحماية لمرافق البنك وممتلكاته بالتعاون مع المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء.

أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي 2022 و 2021

المبالغ بآلاف الدينانير		
2021	2022	
أهم بنود الدخل		
94,003	111,370	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
111,889	139,544	إجمالي الدخل
12,073	27,345	صافي الأرباح قبل الضريبة
7,705	18,734	صافي الأرباح بعد الضريبة
0.052	0.125	حصة السهم من الربح العائد لمساهمي البنك/ دينار
أهم بنود المركز المالي		
3,005,137	3,546,939	مجموع الموجودات
1,687,287	1,922,640	التسهيلات الائتمانية بالصافي
2,030,379	2,536,600	ودائع العملاء والتأمينات النقدية
467,674	477,555	حقوق الملكية
658,624	693,912	بنود خارج المركز المالي

أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي 2022 و 2021

المبالغ بآلاف الديناتير		
2021	2022	
أهم النسب المالية		
%18.94	%16.99	نسبة كفاية رأس المال
%15.6	%10.24	نسبة الرفع المالي
%114.04	%131.75	نسبة السيولة القانونية لفروع الأردن
%1.65	%3.92	العائد على حقوق المساهمين
26.15	13.2	مضاعف الربحية
3.11	3.2	القيمة الدفترية للسهم
مؤشرات الكفاءة		
%66.5	%62.4	المصاريف الإدارية والعمومية / صافي الفوائد والعمولات
%55.9	%49.8	المصاريف الإدارية والعمومية / إجمالي الدخل
مؤشرات نوعية الموجودات		
%7.99	%6.45	إجمالي الديون ضمن المرحلة الثالثة/إجمالي التسهيلات
%66.27	%77.22	نسبة تغطية الديون ضمن المرحلة الثالثة



خطة العمل لعام 2023



توافقاً مع إستراتيجية البنك وخطط التطوير والابتكار، يعتزم البنك إلى تحقيق الأهداف والمبادرات التالية في عام 2023:

1. التوسع الجغرافي وتنويع مصادر الإيرادات

- استكمال تنفيذ خطة الإستحواذ على حصة مؤثرة في شركة بي إتش إم كابيتال للخدمات المالية ومقرها الإمارات العربية المتحدة بهدف تنويع مصادر إيرادات البنك وتعزيز تواجده جغرافياً في المنطقة العربية. وتقدر موجودات الشركة للعام 2023 بحوالي 155 مليون دينار والمطلوبات 115 مليون دينار وصافي الربح بحوالي 4.2 مليون دينار، مما سينعكس على القوائم المالية للبنك خلال الأعوام القادمة.
- استكمال صفقة الإستحواذ على حصة مؤثرة في مصرف بغداد (العراق) وبمساهمة 51.79% من رأس مال المصرف. هذا ويعتزم البنك إصدار سندات رأس المال الشق الأول (رأس المال الإضافي) بحد أقصى 85 مليون دينار أردني أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي، علماً بأنه سيتم تصنيف تلك السندات ضمن رأس المال الإضافي AT1. وتأتي هذه الخطوة، تنفيذاً لإستراتيجية إدارة البنك بتعزيز الأداء والمركز المالي، بالإضافة إلى التوسع إقليمياً على نحو يساهم بتنويع مصادر إيرادات البنك. وتقدر موجودات المصرف للعام 2023 بحوالي 850 مليون دينار والمطلوبات 660 مليون دينار وصافي الربح 25 مليون دينار، مما سينعكس على القوائم المالية للبنك خلال الأعوام القادمة.

2. تطوير الموارد البشرية

- رفع الإنتاجية والكفاءة المطلوبة للأداء الوظيفي المثالي من خلال تقديم برامج مهنية لتوجيه الموظفين وتدريبهم وتطويرهم والاستمرار بتحفيز بيئة التميز بالأداء وتعزيز المنافسة العادلة وزيادة انتماء وارتباط الموظفين بالبنك، والتأكد من عدالة الأجور من خلال استكمال مشروع إعادة تقييم كافة الوظائف والأوصاف الوظيفية لتعزيز استقطاب واستبقاء الكفاءات، مع تطبيق نظم تطوير الجدارات الفردية والمهنية التي تكفل التطور الوظيفي.

3. التطوير التكنولوجي والتحول الرقمي

- استكمال نقل الأنظمة إلى مراكز البيانات الحديثة التي أنشأها البنك في موقع البيانات الرئيسي وموقع التوافرية والموقع البديل، لتهيئة البنية التحتية المناسبة لتوفير أعلى مستوى توافرية، وتعزيز جاهزية البنك لمشاريع الرقمنة والأتمتة، وضمان تنفيذ خطط استمرارية الأعمال.

4. تطوير الأعمال (المنتجات والخدمات)

- مواصلة العمل لتطوير المنتجات القائمة وطرح منتجات جديدة لتحقيق التنافسية في السوق المصرفي بالإضافة إلى إطلاق منتجات صديقة للبيئة ضمن منهجية الاستدامة المؤسسية التي يسعى البنك إليها من خلال سلسلة متكاملة من المنتجات الصديقة للبيئة وإطلاق منتجات خاصة بتعزيز وتمكين رائدات الأعمال والتوسع في منتجات البطاقات وخدمات الدفع وخدمات الدفع الرقمية.
- إصدار أول سند أخضر في الأردن بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي، والممول من قبل مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

- مواصلة العمل على تطوير خدمة تطبيق الموبايل البنكي والقنوات المصرفية الرقمية المختلفة وتطبيق الخدمات الرقمية مثل: التطبيق الخاص بالمحفظة الرقمية، فتح الحساب الرقمي أونلاين ومشروع الفرع الرقمي المتنقل، والدفع اللاتلامسي (أبل وأندرويد)، الإقتراض الإلكتروني، ومنها مبادرات لتطبيق مشاريع لأنظمة رقابية مثل نظام إدارة الاحتيال.
- الاستمرار في تنفيذ خطة ترشيد شبكة فروع البنك من خلال دمج ستة فروع متواجدة في العاصمة بثلاثة فروع وبتجربة عملاء مختلفة، والتوسع للتواجد في مناطق حيوية وتحسين الخدمات الرقمية الخاصة بالفروع.
- استمرار التوسع في مراكز الأعمال الخاصة بتعزيز أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة لغايات تحسين خدمة العملاء وتقديم الخدمات الغير مالية الهادفة إلى زيادة وتعزيز ولاء العملاء وتقديم أفضل الخدمات البنكية التي تلبي طموح ورغبات العملاء.
- استمرار التعاون مع الجهات المختلفة لغايات اطلاق برامج تمويلية من شأنها تعزيز الوصول إلى التمويل وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشمول المالي.
- إطلاق النظام الخاص بالتعاملات المالية وإدارة النقد الخاص بعملاء الشركات والذي يهدف إلى تلبية حاجات عملاء الشركات المتقدمة خاصة في ضوء التطور التقني المتوقع خلال السنوات القادمة.

5. إدارة المخاطر وبرامج الحماية

- استكمال عملية اتمتة اعمال إدارة المخاطر المتعلقة بإدارة المخاطر السوقية وتطبيقات بازل من خلال تطبيق نظام شامل لإدارة الموجودات والمطلوبات ALM.
- استكمال تطبيق تعليمات الأمن السيبراني الجديدة والتكيف مع المخاطر السيبرانية وتطبيق الأسس والضوابط والتدابير المتعلقة بها تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

6. المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

- تعزيز دور البنك والتوسع في دعم المبادرات المجتمعية التي تهدف الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتوافق مع استراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية.
- تطبيق وتنفيذ المبادرات التي تعنى بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وبما يتوافق مع معايير تحقيق الاستدامة.

7. تجربة العملاء

- تعزيز وتطوير تجربة العملاء وتقديم رحلة متوافقة وشاملة عالية المستوى تدعم استراتيجية البنك في تحقيق أهدافه والارتقاء بمستوى تجربة العملاء عبر جميع قنوات البنك.

8. إدارة مراقبة الإمتثال

- الإستمرار بمتابعة كافة التشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية و المشاريع المرتبطة بتلك التشريعات بما يضمن إلزام البنك بتطبيقها ضمن المدد المحددة من الجهات الرقابية محلياً و دولياً.
- تطبيق الانظمه الخاصه بمكافحة الاحتيال والعقوبات الدولية ونظام FATCA@CRS , وأي أنظمة أخرى إلزاماً بمتطلبات الجهات الرقابية.



تقرير مدقق الحسابات والقوائم المالية





**تقرير مدقق الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي البنك الأردني الكويتي - شركة مساهمة عامة محدودة
عصان - المملكة الأردنية الهاشمية**

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للبنك الأردني الكويتي ("البنك") وشركائه التابعة (معاً "المجموعة") كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، وإدائهم المالي الموحد وتدفقاتهم النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني.

نطاق التدقيق

تشمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢
- قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تشمل السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحية أخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مبنية في فكرة مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وسليمة لتوفر أساساً لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (والتي تشمل معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

منهجيتنا في التدقيق

نظرة عامة

أمر التدقيق الهامة	- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
	- موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة

كجزء من تخطيطنا لعملية التدقيق، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. على وجه التحديد، أخذنا بعين الاعتبار المجالات التي قامت بها الإدارة باجتهادات حكمية، مثل الحالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت عمل الفرضيات وأخذ الأحداث المستقبلية، التي بطبيعتها غير مؤكدة، بعين الاعتبار. وكما هو الحال في كافة عمليات التدقيق التي نقوم بها، فقد أخذنا بعين الاعتبار مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، والتي تتضمن، إضافة إلى أمور أخرى، مراعاً ما إذا كان هناك دليل على تحيز يشير إلى خطر وجود أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال.

قمنا بتقسيم نطاق التدقيق لتنفيذ إجراءات كافية تمكننا من إبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل. أخذنا بعين الاعتبار هيكلية المجموعة والعمليات المحاسبية والمضوابط وقطاع أعمال المجموعة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي البنك الأردني الكويتي - شركة مساهمة عامة محدودة (تابع)
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

أمور التدقيق الهامة

أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي اعتبرناها، وفقاً لحكمنا وتقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للفترة المالية. تم أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، إلا أننا لا نبدى رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

كيف قمنا بالاستجابة لأمور التدقيق الهامة	أمور التدقيق الهامة
	قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢:	تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على جميع أدواتها المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال النخل الشامل الآخر وعقد التأمين المالي بما في ذلك التزامات التمويل وفقاً لمعطيات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني.
<ul style="list-style-type: none"> قمنا بتقييم واختيار تصميم وكفاءة الضوابط الخاصة بنموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. 	كما تدارس المجموعة أحكاماً عامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر بشكل منفصل لمحفظة الشركات والأفراد وتحديد الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل.
<ul style="list-style-type: none"> قمنا بالاعتماد على خبراتنا الداخليين المتخصصين من أجل تقييم الجوانب التالية: <ul style="list-style-type: none"> - الإطار المفاهيمي المستخدم في وضع سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة في سياق التراسها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني. - منهجية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لفئات الأدوات المالية لدى المجموعة ولكل مرحلة. - معقولية الافتراضات المستخدمة عند إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيئيات وحالات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. - (عادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لعينة من الموجودات المالية الخاضعة للتدقيق في كل مرحلة. 	وفيما يتعلق بالتعرضات للتعثر، تمنع المجموعة أحكاماً حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل تعرض فردي بما في ذلك قيمة الضمان.
<ul style="list-style-type: none"> وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمحفظة الشركات في المرحلة الثالثة، فقد خضع تحديد مدى ملائمة افتراضات المخصصات لتقييم مستقل من خلال عينة من التعرضات المخفزة على أساس المخاطر وأهمية التعرضات الفردية. وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها، وذلك بناءً على المعلومات التفصيلية المتاحة حول القروض والضمانات المقابلة في ملفات الائتمان. أما بالنسبة لمحفظة الأفراد في المرحلة الثالثة، فقد خضعت الافتراضات لتقييم مستقل لكل فئة من فئات المنتجات وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها لكل مستوى للنفقات. 	ثم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) المعدل بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني في الإيضاحات رقم (٢٠٢) حول هذه القوائم المالية الموحدة والمتعلقة بالفروقات بين المعيار الدولي رقم (٩) كما هو واجب التطبيق وما تم تطبيقه وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص والسياسات المحاسبية الهامة المطبقة عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
	بعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الهامة لأن المجموعة تطبق أحكاماً عامة وتضع عدداً من الافتراضات حول معايير تصنيف المراحل المطبقة على الأدوات المالية وحول إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لأحساب مخصصات الانخفاض في القيمة لدى المجموعة والقيمة المتوقعة من الضمانات المقابلة.



تقرير مدقق الحسابات المستقلين إلى مساهمي البنك الأردني الكويتي - شركة مساهمة عامة محدودة (تابع)
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

<p>➤ قمنا بإعادة احتساب والتأكد من مخصص التدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧).</p> <p>➤ قمنا بمقارنة مخصص المخاطر الائتمانية الموثوقة المحتسب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) المعدل بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني مع مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية المحتسب وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧) والتأكد من أن البنك قام بتسجيل أيهما أدنى وفقاً لكل مرحلة.</p> <p>➤ قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة للتأكد من التزامها مع المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٧) ورقم (٩) المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، وتأكدنا كذلك من اكتمال وثقة هذه الإفصاحات من خلال مطابقة المعلومات مع السجلات المحاسبية.</p>	
<p>لقد قمنا بالتابع الإجراءات التالية لتقييم معقولية تقدير الإدارة للقيمة العادلة وأي تدني في القيمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقييم منهجية الإدارة في تقدير القيمة العادلة للموجودات التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة. - مراجعة تقارير المخبئين العقاريين المكلفين من الإدارة لتقييم تلك العقارات. - تقييم استقلالية وخبرة هؤلاء المخبئين التي قامت الإدارة بتعيينهم لتقييم العقارات. - مقارنة أسعار البيع الفعلية مع القيمة الدفترية للعقارات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢. - إعادة احتساب قيمة التدني على هذه الموجودات والتي تشمل الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية ولكل من هذه الموجودات إلى حد. - تقييم كفاية الإفصاح حول الموجودات التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة والمبينة في الإيضاح رقم (١٤). 	<p>موجودات ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة</p> <p>يتم إدراج الموجودات التي ألت ملكيتها للبنك بقيمة التملك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها بتاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي على أسس وطرق معتمدة بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، ويتم قيد أي تدني في قيمتها اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة معتمدة من قبل مقيرين عقاريين معتمدين.</p> <p>نظراً لأهمية هذه التقديرات والفرضيات المعتمدة في تقدير القيمة العادلة فإنها تعتبر أحد المخاطر الهامة والتي قد تؤدي لخطأ جوهري في القوائم المالية الموحدة والتي قد تنشأ من عدم دقة التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة وأي تدني ناتج عن انخفاضها.</p> <p>كما هو مبين في الإيضاح رقم (١٤) حول القوائم المالية الموحدة، فقد بلغت قيمة الموجودات التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة بمبلغ ١٢٥,٣٢٨,٠٠٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢.</p>

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة السنوي (وإن كان لا تشمل القوائم المالية الموحدة) وتقرير مدقق الحسابات حولها) والذي من المتوقع إتاحته لما بعد تاريخ تقريرنا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لن تبدي أي استنتاج توكيدي حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وفي سبيل ذلك قبلنا لنظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهريّة مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهريّة بصورة أو بأخرى.

عندما نطلع على المعلومات الأخرى التي لم نحصل عليها بعد، فإن مسؤوليتنا هي قراءة هذه المعلومات الأخرى، بحيث إذا كانت تتضمن أخطاء جوهريّة، فإنه علينا إبلاغ هذا الأمر للقائمين على المكيّفين بالحوكمة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي البنك الأردني الكويتي - شركة مساهمة عامة محدودة (تابع) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضرورياً لغرض إعداد قوائم مالية موحدة تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيثما تطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأسس المحاسبية للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تتوي تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة للمجموعة.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن نكتشف عملية التدقيق، التي تتم وفقاً للمعايير التدقيق الدولية، دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن نشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت منفردة أو مجتمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستثمرون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم للرقابة الداخلية للمجموعة ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في المجموعة.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعلومية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - التوصل إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية للمنشأة المستمرة، وفي ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية، فينتجب علينا لفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. نشكك استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق. ولكن يمكن لأحداث أو ظروف مستقبلية أن تؤدي بالمجموعة إلى وقف أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض الشامل للقوائم المالية الموحدة وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونقل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.
- إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور، من بينها نطاق وثوقيت التدقيق المخطلط لهما وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتعديدها خلال عملية التدقيق.



تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي البنك الأردني الكويتي - شركة مساهمة عامة محدودة (تابع)
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

كما نقوم بتزويد المالكين بالحوكمة بما يؤكد امتثالنا للمطلوبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما نطلب الأمر، قمنا بخطوات لتجنب التهديدات أو قمنا بتطبيق إجراءات وقاية.

من ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمالكين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. كما نقوم بذكر هذه الأمور في تقرير المدقق، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد في حالات نادرة جدا أنه لا ينبغي الإفصاح عن هذه المسائل ضمن تقريرنا لأنه من المعقول التوقع أن تفوق الآثار السلبية لذلك منافع المصلحة العامة المتحققة عن تلك الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

بالتأييد عن برئيس وثر هاوس كويرز "الأردن"



حازم حنا صبا
إجازة رقم (٨٠٢)

عسان - المملكة الأردنية الهاشمية
٢٨ شباط ٢٠٢٢

قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2022

النسبة	مقارنة دينار	2021 دينار	2022 دينار	إيضاح	
الموجودات					
%51.5	163,509,236	317,205,145	480,714,381	4	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
%-13.2	(18,702,502)	142,138,455	123,435,953	5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
	(10,000,000)	10,000,000	-	6	قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة
%13.9	235,353,625	1,687,286,812	1,922,640,437	7	تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي
%407.0	16,824,546	4,133,548	20,958,094	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
%26.7	20,005,485	74,979,107	94,984,592	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
%25.0	123,419,297	494,569,305	617,988,602	10	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
%6.4	2,162,646	33,850,914	36,013,560	11	ممتلكات ومعدات بالصافي
%27.8	1,574,022	5,664,986	7,239,008	12	موجودات غير ملموسة بالصافي
%29.5	12,811,792	43,487,269	56,299,061	21	موجودات ضريبية مؤجلة
%-1.6	(2,834,972)	178,976,591	176,141,619	14	موجودات أخرى
%-18.1	(2,320,509)	12,844,569	10,524,060	13	حق استخدام أصول مستأجرة
%18.0	541,802,666	3,005,136,701	3,546,939,367		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية					
المطلوبات					
%-35.8	(59,760,464)	166,945,457	107,184,993	15	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
%24.8	481,373,488	1,937,299,470	2,418,672,958	16	ودائع عملاء
%26.7	24,847,364	93,079,208	117,926,572	17	تأمينات نقدية
%24.0	57,482,432	239,115,636	296,598,068	18	أموال مقترضة
%15.8	1,976,742	12,478,231	14,454,973	19	مخصصات متنوعة
%0.0	0	11,000,000	11,000,000	20	أسناد قرض
%92.7	9,038,774	9,745,645	18,784,419	21	مخصص ضريبة الدخل
%60.7	2,817,534	4,642,969	7,460,503	21	مطلوبات ضريبية مؤجلة
%-14.3	(1,796,821)	12,530,503	10,733,682	13	إلتزامات مقابل حق استخدام أصول مستأجرة
%31.5	15,942,447	50,625,524	66,567,971	22	مطلوبات أخرى
%21.0	531,921,496	2,537,462,643	3,069,384,139		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية					
%0.0	0	150,000,000	150,000,000	23	رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع
%2.8	2,729,228	97,254,251	99,983,479	24	الإحتياطي القانوني
%-7.9	(10,500,000)	133,444,584	122,944,584	24	الإحتياطي الاختياري
%-2.2	(156,646)	7,044,559	6,887,913	25	صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة
%87.9	491,248	558,921	1,050,169	19	أرباح إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة
%20.1	15,873,530	79,094,033	94,967,563	26	الأرباح المدورة
%1.8	8,437,360	467,396,348	475,833,708		مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك
%519.9	1,443,810	277,710	1,721,520		حقوق غير المسيطرين
%2.1	9,881,170	467,674,058	477,555,228		مجموع حقوق الملكية
%18.0	541,802,666	3,005,136,701	3,546,939,367		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

المدير العام التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

النسبة	مقارنة دينار	2021 دينار	2022 دينار	إيضاح	
30.7%	39,013,850	127,163,571	166,177,421	28	الفوائد الدائنة
51.9%	22,236,032	42,823,508	65,059,540	29	ينزل : الفوائد المدينة
19.9%	16,777,818	84,340,063	101,117,881		صافي إيرادات الفوائد
6.1%	589,180	9,662,696	10,251,876	30	صافي إيرادات العمولات
18.5%	17,366,998	94,002,759	111,369,757		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
36.4%	992,049	2,722,720	3,714,769	31	أرباح عملات أجنبية
1747.5%	5,308,457	(303,783)	5,004,674	8	أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل
127.3%	114,568	(89,987)	24,581	9	أرباح (خسائر) بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر أدوات دين
55.8%	596,784	1,068,858	1,665,642	9	توزيعات أرباح نقدية لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
101.2%	(2,157,052)	2,132,280	(24,772)	10	(خسائر) أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
44.0%	5,433,254	12,355,910	17,789,164	32	إيرادات أخرى
24.7%	27,655,058	111,888,757	139,543,815		إجمالي الدخل
11.5%	3,427,516	29,892,235	33,319,751	33	نفقات الموظفين
7.2%	322,913	4,470,471	4,793,384	11 و 12	إستهلاكات وإطفاءات
2.7%	766,818	28,707,400	29,474,218	7	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة تسهيلات الائتمانية المباشرة
1748.3%	4,352,180	(248,939)	4,103,241		مخصص (المسترد من) خسائر ائتمانية متوقعة تسهيلات غير مباشرة
3812.0%	(2,041,983)	(53,567)	(2,095,550)	4 و 5	(المسترد من) خسائر ائتمانية متوقعة بنوك ومؤسسات مالية
29.4%	(630,450)	2,142,782	1,512,332	10	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة إستثمارات
3.8%	88,402	2,300,042	2,388,444	19	مخصصات متنوعة
20.1%	6,556,048	32,605,633	39,161,681	34	مصاريف أخرى
12.9%	12,841,444	99,816,057	112,657,501		إجمالي المصروفات
100.0%	458,225	-	458,225	47 - ب	أرباح ناتجة أثر صفقة إستحواذ
126.5%	15,271,839	12,072,700	27,344,539		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
97.1%	4,242,301	4,367,863	8,610,164	21	ينزل : مصروف في ضريبة الدخل للسنة
143.2%	11,029,538	7,704,837	18,734,375		الربح للسنة
					يعود الى:
141.4%	10,943,872	7,738,243	18,682,115		مساهمي البنك
256.4%	85,666	(33,406)	52,260		حقوق غير المسيطرين
					حصة السهم من الربح العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض):
		0.052	0.125	35	الربح للسنة

المدير العام التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

2021	2022	
دينار	دينار	
7,704,837	18,734,375	الربح للسنة
بنود الدخل الشامل الآخر		
بنود قابلة للتحويل لاحقا لقائمة الدخل الموحدة بعد الضريبة:		
308,573	(3,081,994)	صافي التغير في إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة - أدوات الدين
بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحدة بعد الضريبة:		
1,792,948	2,805,445	صافي التغير في إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة - أدوات الملكية
1,124,657	491,248	أرباح إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة
10,931,015	18,949,074	إجمالي الدخل الشاملة
يعود الى:		
10,964,421	18,937,360	مساهمي البنك
(33,406)	11,714	حقوق غير المسيطرين

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

إيضاح	2022 دينار	2021 دينار
الأنشطة التشغيلية:		
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	27,344,539	12,072,700
تعديلات :		
إستهلاكات وإطفاءات	4,793,384	4,470,471
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة تسهيلات مباشرة	29,474,218	28,707,400
مخصص (المسترد من) خسائر ائتمانية متوقعة تسهيلات غير مباشرة	4,103,241	(248,939)
(المسترد من) خسائر ائتمانية متوقعة بنوك	(2,095,550)	(53,567)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة إستثمارات	1,512,332	2,142,782
صافي إيرادات الفوائد	(19,481,026)	(20,659,697)
مخصص تعويض نهاية الخدمة	1,788,444	2,342,268
مخصص قضايا مقامة على البنك والمطالبات المحتملة	600,000	600,000
مخصص خسائر ائتمانية مدنيون	82,720	-
مخصصات إضافية - أدوات ملكية	3,500,000	-
مخصصات إضافية - أقساط مؤجلة	935,000	-
خسائر بيع موجودات مستملكة	1,015,788	2,271,861
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات	1,935	(36,495)
(أرباح) خسائر بيع أدوات ملكية من خلال الدخل	(56,751)	303,783
خسائر (أرباح) بيع أدوات دين بالكلفة المطفأة	24,772	(2,132,280)
(أرباح) خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات الدين	(24,581)	89,987
مخصصات عقارات مستملكة	4,625,923	4,392,387
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	2,924,193	2,713,528
تأثير التغير في أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	22,076	5,854
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات	61,090,657	36,982,043
التغير في الموجودات والمطلوبات :		
النقص في الأرصدة والإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	2,334,736	53,567
(الزيادة) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل	(16,767,795)	(4,437,331)
(الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة	(264,827,843)	(159,481,379)
النقص قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة	10,000,000	-
(الزيادة) النقص في الموجودات الأخرى	33,110,542	16,798,828
(النقص) في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	(37,614,010)	(89,279,667)
الزيادة في ودائع العملاء	481,373,488	59,748,987
الزيادة في تامينات نقدية	24,847,364	19,183,891
الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى	(9,798,182)	(13,572,405)
(النقص) في مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	(1,529,164)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل قبل المخصصات المدفوعة وضريبة الدخل المدفوعة	283,748,957	(135,532,630)
مخصص تعويض نهاية الخدمة المدفوع	(970,697)	(2,043,855)
مخصص القضايا المدفوع	(4,888)	(350,572)
ضريبة الدخل المدفوعة	(10,799,674)	(2,069,670)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية	271,973,698	(139,996,727)
الأنشطة الإستثمارية:		
(الزيادة) في موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(124,956,401)	(96,943,745)
(الزيادة) النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(18,724,707)	14,023,239
النقص في موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	5,642,817
(الزيادة) في ممتلكات ومعدات والموجودات غير الملموسة	(8,531,987)	(13,457,461)
صافي (النقد المستخدم في) الأنشطة الإستثمارية	(152,213,095)	(90,735,150)
الأنشطة التمويلية:		
المدفوع من التزام مقابل عقود إيجارات تشغيلية	(2,400,505)	(2,210,520)
الزيادة في أموال مقترضة	57,482,432	110,860,192
حقوق غير المسيطرين	2,823,646	311,116
أرباح موزعة على المساهمين	(10,452,645)	(80,015)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	47,452,928	108,880,773
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه	167,213,531	(121,851,104)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	(22,076)	(5,854)
النقد وما في حكمه في بداية السنة	327,469,080	449,326,038
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	494,660,535	327,469,080

36

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

(1) معلومات عامة

إن البنك الأردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة أردنية تأسست تحت رقم (108) بتاريخ 25 تشرين الأول 1976 بموجب قانون الشركات الأردني رقم (13) لسنة (1964) ومركزه الرئيسي مدينة عمان في منطقة العبدلي، شارع أمية بن عبد شمس هاتف (5629400 +962) ص.ب. (9776) عمان - (11191) المملكة الأردنية الهاشمية. يبلغ رأسمال البنك الحالي المصرح به والمدفوع (150) مليون دينار موزع على (150) مليون سهم، بقيمة إسمية دينار للسهم الواحد.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (65) وخارجها وعددها (1)، كما يمتلك البنك شركتين تابعتين لأعمال التأجير التمويلي والأخرى لأعمال الوساطة المالية والتي تمتلك شركة لأعمال الإستشارات المالية وشركتين للوساطة المالية.

إن البنك الأردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة أسهمه بالكامل في بورصة عمان.

إن البنك الأردني الكويتي مملوك بنسبة (50.927%) من شركة الروابي المتحدة القابضة - الكويت ويتم توحيد القوائم المالية للبنك ضمن القوائم المالية الموحدة لشركة مشاريع الكويت القابضة (كيكو) وهي الشركة الأم.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (1/2023) المنعقدة بتاريخ 12 شباط 2023 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي الأردني.

(2) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المجموعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

1-2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وشركاته التابعة (معاً «المجموعة») وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم تعديلها من قبل البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم إعماله من قبل البنك المركزي الأردني تتمثل في ما يلي:

1. يتم إظهار وتصنيف بعض بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والإيضاحات التفصيلية الخاصة ببعض منها، مثل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة والخسائر الائتمانية المتوقعة والارصدة مقيدة السحب والموجودات المستملكة لقاء ديون ومستويات القيمة العادلة والتصنيف القطاعي والإيضاحات الخاصة بالمخاطر وغيرها، وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني وتعليماته والنماذج الاسترشادية الصادرة عنه والتي قد لا تشمل جميع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية كتلك الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 7 و 9 و 13.

2. يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (13/2018) «تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)» تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أياً أشد، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي: (أ) تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.

(أ) تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.

(ب) عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (47/2009) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد. كما يقوم البنك بأخذ مخصصات إضافية لتعرضات معينة عند الحاجة.

* وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية وإحتساب مخصص التدني رقم (47/2009) الصادرة بتاريخ 10 كانون الأول 2009، تم تصنيف التسهيلات الائتمانية إلى الفئات التالية:

(أ) تسهيلات ائتمانية متدنية المخاطر لا يتم إحتساب مخصصات عليها:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تحمل أي من الخصائص التالية:

(1) الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها، وكذلك لحكومات البلدان التي يوجد للبنوك الأردنية فروع فيها على أن تكون هذه التسهيلات ممنوحة بنفس عملة البلد المضيف.

(2) المضمونة بتأمينات نقدية بنسبة (100%) من الرصيد القائم بأي وقت من الأوقات.

(3) المكفولة بكفالة بنكية مقبولة بنسبة (100%).

(ب) تسهيلات ائتمانية مقبولة المخاطر لا يتم إحتساب مخصصات عليها:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بالخصائص التالية:

(1) مراكز مالية قوية وتدفقات نقدية كافية.

(2) موثقة بعقود ومغطاة بضمانات مقبولة حسب الأصول.

(3) وجود مصادر جيدة للسداد.

(4) حركة حساب نشطة وإنتظام السداد لأصل المبلغ والفوائد

(5) إدارة كفؤة للعميل.

(ج) تسهيلات ائتمانية تحت المراقبة (تتطلب عناية خاصة) ويتم إحتساب مخصصات تدني عليها بنسبة تتراوح من (1.5% - 15%):

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من ما يلي:

(1) وجود مستحقات لفترة تزيد عن (60) يوم وتقل عن (90) يوم لأصل التسهيلات الائتمانية و/أو فوائدها.

(2) تجاوز رصيد الجاري مدين للسقف المقرر بنسبة (10%) فأكثر ولفترة تزيد عن (60) يوم وتقل عن (90) يوم.

(3) التسهيلات الائتمانية التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية.

(4) التسهيلات الائتمانية مقبولة المخاطر والتي تمت هيكلتها مرتين خلال سنة.

(5) التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ إنتهاء سريانها مدة تزيد عن (60) يوم وتقل عن (90) يوم ولم تجدد.

هذا بالإضافة إلى شروط أخرى مذكورة بشكل تفصيلي بالتعليمات.

(د) التسهيلات الائتمانية غير العاملة:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من الصفات التالية:

(1) مضى على إستحقاقها أو إستحقاق أحد أقساطها أو عدم إنتظام السداد لأصل المبلغ و/أو الفوائد أو جمود حساب الجاري مدين المدد التالية:

التصنيف	عدد أيام التجاوز	نسبة المخصص للسنة الأولى
التسهيلات الائتمانية دون المستوى	من (90) يوم إلى (179) يوم	25%
التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها	من (180) يوم إلى (359) يوم	50%
التسهيلات الائتمانية الهالكة	من (360) يوم فأكثر	100%

(2) الجاري مدين المتجاوز للسقف الممنوح بنسبة (10%) فأكثر ولمدة (90) يوم فأكثر.

(3) التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ إنتهاء سريانها مدة (90) يوم فأكثر ولم تجدد.

(4) التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل أعلن إفلاسه أو لأي شركة تم إعلان وضعها تحت التصفية.

(5) التسهيلات الائتمانية التي تمت هيكلتها لثلاث مرات خلال سنة.

(6) الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة لمدة (90) يوم فأكثر.

(7) قيمة الكفالات المدفوعة نيابة عن العملاء ولم تقيّد على حساباتهم ومضى على دفعها (90) يوم فأكثر.

يتم إحتساب مخصص تدني على التسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات (47/2009) لهذه الفئة من التسهيلات وفقاً للنسب أعلاه ولمبلغ التسهيلات غير المغطى بضمانات مقبولة خلال السنة الأولى، بينما يتم إستكمال إحتساب المخصص للمبلغ المغطى بنسبة 25% وعلى مدار أربعة سنوات.

3. يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة والتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.

4. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

قام البنك المركزي الأردني بموجب تعميم رقم 10/3/16234 تاريخ 10 تشرين الأول 2022 بإلغاء العمل بكافة التعاميم السابقة التي تقضي اقتطاع مخصصات مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك مع الإبقاء على المخصصات المرصودة مقابل العقارات ليتم تحريرها عند التخلص منها.

يتضمن بند نقد وأرصدة لدى البنك المركزي، بند متطلبات الإحتياطي النقدي والذي يمثل أرصدة مقيدة السحب وفقاً لتعليمات البنك المركزي ووفقاً لتعليمات السلطة الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء بعض الأدوات المالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة.
- إن إعداد القوائم المالية الموحدة بالتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة ومحددة، كما يتطلب من الإدارة إبداء الرأي في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. لقد تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الاجتهاد أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات أساسية للقوائم المالية الموحدة في الإيضاح رقم (3).

2 - 2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد آخر قوائم مالية موحدة للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 بإستثناء تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية كما هو مذكور أدناه:

أ- المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات التي تم تطبيقها من قبل المجموعة في السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني 2022:

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16، «الممتلكات والألات والمعدات»:** تمنع المنشأة من خصم المبالغ المستلمة من بيع الأصناف المنتجة أثناء قيام الشركة بإعداد الأصل للاستخدام المقصود من تكلفة الممتلكات والمعدات، كما يوضح أنه يجب المنشأ «اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل صحيح» عند التقييم الأداء الفني للأصل علماً بأن أداء الأصل المادي غير صلة بهذا التقييم. ويجب على المنشآت أن تفصح بشكل منفصل عن مبالغ العائدات والتكاليف المتعلقة بالبند المنتجة والتي ليست من مخرجات الأنشطة العادية للمنشأة.
- **تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3، «اندماج الأعمال»:** تحديث مراجع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 المتعلق بمفاهيم إطار العمل لإعداد التقارير المالية بالإضافة إلى استثناء الاعتراف بالمطلوبات والالتزامات المحتملة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 37 «المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة» والتفسير رقم 21 «الرسوم». تؤكد التعديلات أيضاً أنه لا ينبغي الاعتراف بالموجودات المحتملة في تاريخ الاستحواذ.
- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 37، «المخصصات والمطلوبات والأصول المحتملة»:** يوضح أن التكاليف المباشرة للوفاء بالعقد تشمل كلاً من التكاليف الإضافية للوفاء بالعقد وتخصيص التكاليف الأخرى المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقود قبل الاعتراف بمخصص منفصل للعقد المحمل بخسارة، تعترف المنشأة بأي خسارة انخفاض حدثت على الأصول المستخدمة في تنفيذ العقد.

تم الإنتهاء من التحسينات التالية في أيار 2020:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، «الأدوات المالية»: يوضح الرسوم التي يجب تضمينها في اختبار 10% لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 «عقود الإيجار»: تعديل المثال التوضيحي رقم 13 لإزالة المثال التوضيحي للمدفوعات من المؤجر فيما يتعلق بتحسينات العقارات المستأجرة، لإزالة أي لبس حول معالجة حوافز الإيجار.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1، «التطبيق لأول مرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية»: يسمح للشركات التي قامت بقياس أصولها ومطلوباتها بالمبالغ الدفترية المسجلة في دفاتر الشركة الأم بقياس أي فروق تراكمية في الترجمة باستخدام المبالغ المبلغ عنها من قبل الشركة الأم. سينطبق هذا التعديل أيضاً على الشركات الحليقة والمشاريع المشتركة التي حصلت على نفس الإعفاء من المعيار الدولي للتقارير المالية 1

معييار المحاسبة الدولي رقم 41، «الزراعة»: حذف مطلب المنشآت لاستبعاد التدفقات النقدية للضرائب عند قياس القيمة العادلة بموجب معيار المحاسبة الدولي 41. ويهدف هذا التعديل إلى التوافق مع متطلبات المعيار لخصم التدفقات النقدية على أساس ما بعد الضريبة.

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم تطبق المجموعة مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي قد تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه، حيث تسري تلك المعايير اعتباراً من أول كانون الثاني 2023:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 «عقود التأمين» - في ايار 2017 أصدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 «عقود التأمين» ويحل المعيار الدولي رقم 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4.

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، «عرض القوائم المالية» تصنيف المطلوبات - توضح هذه التعديلات الطفيفة التي أجريت على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، «عرض القوائم المالية» أن المطلوبات تصنف إما كمطلوبات متداولة أو غير متداولة، اعتماداً على الحقوق المتوفرة في نهاية فترة المالية، لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث اللاحقة بعد نهاية فترة المالية (على سبيل المثال، تنازل أو خرق تعهد). يوضح التعديل أيضاً ما يعنيه المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عند الإشارة إلى «تسوية» التزام.

من الممكن أن تؤثر هذه التعديلات على تصنيف المطلوبات المالية، وخاصة بالنسبة للمنشآت التي نظرت سابقاً في نوايا الإدارة لتحديد التصنيف وبالنسبة لبعض المطلوبات التي يمكن تحويلها إلى حقوق ملكية حيث يجب تطبيقها بأثر رجعي وفقاً للمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 8 «السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء».

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 ليطلب من المنشآت الإفصاح عن السياسات المحاسبية ذات القيمة الجوهرية وليس عن سياساتها المحاسبية الهامة.

وتوضح كذلك أن معلومات السياسة المحاسبية غير الجوهرية لا تحتاج إلى الإفصاح عنها. إذا تم الإفصاح عنها، فلا ينبغي أن تؤثر على المعلومات المحاسبية الجوهرية. لدعم هذا التعديل، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً بتعديل بيان الممارسة رقم 2 الخاص بالمعايير الدولية للتقارير المالية «إصدار أحكام جوهرية لتوفير إرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم الأهمية النسبية على عمليات الإفصاح عن السياسة المحاسبية».

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8

يوضح التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 8 «السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء» كيف يجب على الشركات التمييز بين التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية. يعتبر التمييز مهماً، لأن التغيرات في التقديرات المحاسبية يتم تطبيقها بأثر مستقبلي على المعاملات المستقبلية والأحداث المستقبلية الأخرى، ولكن يتم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية بشكل عام بأثر رجعي على المعاملات السابقة والأحداث الماضية الأخرى وكذلك الفترة الحالية.

الموجودات الضريبية المؤجلة والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12، حيث تسري تلك المعايير اعتباراً من أول كانون الثاني 2023:

تتطلب التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 ضرائب الدخل من الشركات الاعتراف بالضريبة المؤجلة على المعاملات التي عند الاعتراف الأولي تؤدي إلى مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة الخاضعة للاقتطاع والخاضعة للضريبة. ستطبق عادةً على المعاملات مثل عقود إيجار المستأجرين والتزامات إنهاء الخدمة وستتطلب الاعتراف بموجودات ومطلوبات ضريبية مؤجلة إضافية.

يجب تطبيق هذا التعديل على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أول فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المنشآت الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة (إلى الحد الذي يحتمل معه إمكانية استخدامها) ومطلوبات الضرائب المؤجلة في بداية أقرب فترة مقارنة لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بما يلي:

• حق استخدام الأصول والتزامات الإيجار،

• إيقاف التشغيل والاستعادة والمطلوبات المماثلة والمبالغ المقابلة المعترف بها كجزء من تكلفة الموجودات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بالتأثير التراكمي لإثبات هذه التعديلات في الأرباح المدورة، أو في عنصر آخر من حقوق الملكية حسب الاقتضاء.

لم يتطرق معيار المحاسبة الدولي رقم 12 سابقاً إلى كيفية حساب الآثار الضريبية لعقود الإيجار في قائمة المركز المالي والمعاملات المماثلة، واعتبرت الأساليب المختلفة مقبولة. قد تكون بعض الشركات قد أدرجت بالفعل مثل هذه المعاملات بما يتفق مع المتطلبات الجديدة. لن تتأثر هذه الشركات بالتعديلات. بيع أو المساهمة في الأصول بين مستثمر وشركته التابعة أو مشروع مشترك - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 - أجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات محدودة النطاق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 للبيانات المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي 28 الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة.

توضح التعديلات المعالجة المحاسبية للمبيعات أو المساهمة في الأصول بين المستثمر وشركته التابعة أو المشاريع المشتركة. وهي تؤكد أن المعالجة المحاسبية تعتمد على ما إذا كانت الأصول غير النقدية المباعة أو المساهمة في شركة تابعة أو مشروع مشترك تشكل «نشاطاً تجارياً» (على النحو المحدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 «اندماج الأعمال»)

3-2 أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرته (المنشآت التابعة له)، وتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

• القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها.

• تتعرض للعوائد المتغيرة، أو له الحق في القوائد المتغيرة، الناتجة من إرباطاته مع المنشأة المستثمر بها.

• وله القدرة على إستعمال سلطته للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.

ويعيد البنك تقديراته بشأن ما إذا كان يسيطر على المنشآت المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال إنخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من المنشآت المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة المنشأة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق التصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى.
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى.
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك، أو لا يترتب عليه، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

يتم توحيد المنشأة التابعة عند سيطرة البنك على المنشأة التابعة وتتوقف عندما يفقد البنك السيطرة على المنشأة التابعة. وبالتحديد، إن نتائج عمليات المنشآت التابعة المستحوذ عليها أو التي تم إستبعادها خلال العام متضمنة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تحقق السيطرة وحتى تاريخ فقدان السيطرة على المنشأة التابعة. يتم توزيع الأرباح والخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل إلى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين، يتم توزيع الدخل الشامل للمنشآت التابعة إلى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين حتى وإن كان هذا التوزيع سيؤدي إلى ظهور عجز في رصيد حصة غير المسيطرين.

يتم إجراء تعديلات على القوائم المالية للمنشآت التابعة، عند الضرورة، لتتماشى سياساتها المحاسبية المستخدمة مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يتم تحديد حصص غير المسيطرين في المنشآت التابعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية البنك في هذه المنشآت. إن حصص المساهمين لغير المسيطر عليهم والموجودة حالياً بحقوق الملكية الممنوحة لمالكهم بحصة متناسبة من صافي الموجودات عند التصفية قد يتم قياسها في البداية بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية لحقوق حصص غير المسيطرين في القيمة العادلة للصافي القابل للتعرف على شراء الأصول. يتم إختيار القياس على أساس الإستحواذ يتم قياس الحصص الأخرى غير المسيطرة مبدئياً بالقيمة العادلة بعد الحياة. فإن القيمة الدفترية للحقوق غير المسيطرة هي قيمة هذه الحصص عند الإعتراف المبدئي بالإضافة إلى حصة الحصص غير المسيطرة من التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية، يعود إجمالي الدخل الشامل إلى حصص غير المسيطرين حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد حصص غير المسيطرين.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص البنك في المنشآت التابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيمة الحالية لحصص البنك وحصص غير المسيطرين لتعكس التغيرات في حصصها النسبية في المنشآت التابعة. يتم إثبات أي فرق بين المبلغ الذي يتم من خلاله تعديل حصص غير المسيطرين والقيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق الملكية وينسب إلى مالكي البنك.

عندما يفقد البنك السيطرة على منشأة تابعة، يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن الإستبعاد في قائمة الدخل بالفرق بين (1) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة لأي حصص متبقية و(2) القيمة الحالية السابقة للأصول (بما في ذلك الشهرة) مطروحا منها مطلوبات المنشأة التابعة وأي حصص لغير المسيطرين.

يتم احتساب جميع المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة كما لو أن البنك قام مباشرة بالتخلص من الموجودات أو المطلوبات المتعلقة بالمنشأة التابعة.

تعتبر القيمة العادلة للإستثمار الذي يتم الإحتفاظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة كقيمة عادلة عند الإعتراف المبدئي للمحاسبة اللاحقة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية عندما تنطبق احكام المعيار، أو تكلفة الإعتراف المبدئي بالإستثمار في شركة حليفة أو مشروع مشترك.

يملك البنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 الشركات التابعة التالية:

31 كانون الأول 2022:					
إسم الشركة	رأس المال المدفوع دينار	نسبة ملكية البنك %	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
شركة إجارة للتأجير التمويلي	20,000,000	100	تأجير تمويلي	عمان	2011
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية *	10,000,000	78.3	وساطة مالية وإستثمارات	عمان	على مراحل إبتداء من العام 2002

31 كانون الأول 2021:					
إسم الشركة	رأس المال المدفوع دينار	نسبة ملكية البنك %	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
شركة إجارة للتأجير التمويلي	20,000,000	100	تأجير تمويلي	عمان	2011
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	8,000,000	97.4	وساطة مالية	عمان	على مراحل إبتداء من العام 2002

- تم خلال الربع الثالث من العام 2022 زيادة رأس مال الشركة المتحدة للإستثمارات المالية بمبلغ 2 مليون دينار بقيمة إسمية 1 دينار لكل سهم، وقد تمت الزيادة من خلال إكتتاب خاص لغير المساهمين.

- تبلغ نسبة حقوق غير المسيطرين 21.7% (مقابل 2.6 % كما في 31 كانون الأول 2021) من رأس مال الشركة المتحدة للإستثمارات المالية، حيث بلغت قيمتها من حقوق الملكية 1,721,520 دينار وربح 52,260 دينار من الدخل للسنة (مقابل 277,710 دينار وخسارة 33,406 دينار على التوالي للعام السابق).

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.

كما تملك الشركة المتحدة للإستثمارات المالية الشركات التابعة التالية:

إسم الشركة	رأس المال المدفوع دينار	نسبة ملكية البنك %	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
الإدارية المتخصصة للإستثمار والإستشارات المالية	530,000	100	إستشارات مالية	عمان	2021
شركة الموارد للوساطة المالية	3,000,000	100	وساطة مالية	عمان	2022
الشركة العربية للإستثمارات المالية *	4,800,000	100	وساطة مالية	عمان	2022

تم تحقيق أرباح من الإستحواذ على الشركة العربية للإستثمارات المالية بقيمة 458,225 دينار وتم قيدها في قائمة الدخل للسنة حيث نتجت من الزيادة في القيمة العادلة عن قيمة الإقتناء (إيضاح 47).

4-2 معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعو القرار الرئيسيين لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

5-2 الأدوات المالية

الإعتراف المبدي والقياس

يعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الإعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الإستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجبات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الإعتراف المبدي، كما تثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناء على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق فإنه يعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول).
- في جميع الحالات الأخرى، تعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه/ تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل الموحدة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الإعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند إلغاء الإعتراف من تلك الأداة.

الإعتراف المبدي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة بإستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة. يتم الإعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نماذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، وتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- تم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والاستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم بإختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الإعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالإختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الإستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، في الدخل الشامل الآخر .
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل الموحدة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات إختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الإعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملية المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال:

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الإجهاد». كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
 - كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك.
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
 - كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
 - عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخراً هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.
- عندما يتم إلغاء الاعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة. في المقابل، بالنسبة للإستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.
- تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لإختبار التدني.

الموجودات المالية

- تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «أصل المبلغ» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الإقرار الأولي. يتم تعريف «الفائدة» على أنها الإعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، أخذ البنك في الإعتبار الشروط التعاقدية للأداة، ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بعين الإعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وإمكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
 - موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحويل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحويل والبيع.
 - موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة باستخدام خيار القيمة العادلة.
- يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإقرار بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي إعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل وإستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحديد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الأرباح أو الخسائر. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي تقييم الإستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الإعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم إقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن إستخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الإعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الإعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف («عدم التطابق المحاسبي»). يمكن إختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى إلغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الإستثمار.
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق إرتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الإحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الإستثمار.

2 - 6 الإفصاحات الوصفية المتعلقة بتطبيق معيار الإبلاغ المالي (9).

1. تعريف تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر:

يعرف البنك التعثر وآلية معالجة التعثر وفقاً لتعليمات البنك المركزي المتعلقة بتطبيق معيار الإبلاغ المالي (9) رقم 2018/13 الصادرة في بتاريخ 2018/6/6. وقد تضمنت تعليمات البنك المركزي رقم (47/2009) تاريخ 2009/12/10 (البند ثانياً / د) عدد من المؤشرات التي تدل على وجود حالة تعثر يتوجب الإلتزام بها أيضاً.

- وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (90) يوم.
- إرتفاع في درجات المخاطر عن 7-.
- التعرض الائتماني/ أدوات الدين التي يتوفر دليل / أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة) او متوقع تعثرها قريباً.
- إن الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد في البيانات المالية).
- وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين.

آلية معالجة التعثر:

يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره محاولاً عدم الوصول إلى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له، وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابلته وفقاً للتعليمات والمعايير، وكذلك متابعته من قبل دائرة المتابعة والتحصيل قبل البدء بالإجراءات القانونية في حال عدم الوصول إلى حلول أو جدوليات وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية في الدول التي يعمل بها البنك.

2. شرح مفصل عن نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:

- نظام التصنيف الائتماني الداخلي للعملاء الشركات:

يطبق البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي آلي من مورد شركة Moody's، نظام التصنيف يضم كل من العمليات، والضوابط، والبيانات المجمعة، ونظام المعلومات التي تدعم وتقيم الجدارة الائتمانية للمقترض والتي يتم ترجمتها إلى درجة مخاطر للعملاء وربطها بإحتمالية تعثر العميل وبما يساهم بإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يحتوي نظام Moody's على النماذج (Model's) التالية لإحتساب التصنيف الائتماني للعملاء:

- نموذج تصنيف الشركات الكبرى.
- نموذج تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة (مع وجود بيانات مالية).
- نموذج تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة (بدون وجود بيانات مالية).
- نموذج تصنيف العملاء لتمويل المشاريع.
- نموذج تصنيف كبار العملاء من أصحاب الثروات.

تتراوح الدرجات في النظام من 1 (إستثنائي: شركة ذات جودة عالية جداً وبأقل المخاطر) إلى 10 (هالك: شركة مصنفة غير عاملة) - 7 درجات عاملة و 3 درجات غير عاملة.

يوجد Master scale واضح ومحدد، كل تصنيف ائتماني يتم إحتسابه من خلال نظام (Moody's) يقابله معدل إحتمالية التعثر (PD)، يتم عمل تحليل مالي وغير مالي للعملاء، ويتكون هيكل التحليل المالي لنظام Moody's (Moody's Financial Analysis Structure) من أربعة أقسام رئيسية:

1 - الأنشطة التشغيلية (Operations):

2 - السيولة (Liquidity):

3 - هيكل رأس المال (Capital Structure):

4 - خدمة الدين (Debt Service):

يمكن عمل Override لتصنيف العميل من خلال موافقة لجنة الإدارة للتسهيلات على التصنيف المقترح.

- نظام التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء الأفراد (Credit Scoring System):

يتم تصنيف عملاء التجزئة (الأفراد) ومنحهم درجة تصنيف بناء على مخاطرهم قبل الموافقة على منحهم القروض ويتم الاستفادة منها لغايات تقدير احتمالية التعثر. ويتم ذلك لمنتجات قروض الإسكان، وتمويل السيارات والقروض الإستهلاكية.

3 - الآلية المعتمدة لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على الأدوات المالية ولكل بند على حدا:

يتم استخدام نموذج «تحقق الخسارة» باستخدام نموذج النظرة المستقبلية «الخسائر الائتمانية المتوقعة» والذي يتطلب استخدام التقديرات والإجهادات بشكل جوهري لتقدير العوامل الإقتصادية والتي لها تأثير على قيمة التدني وفقاً للنموذج الجديد، حيث تم تطبيق هذا النموذج وتم إحتساب خسائر التدني وفقاً للقواعد التالية:

- خسائر التدني ل 12 شهر: يتم إحتساب التدني للتعثر المتوقع خلال 12 شهر اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.

- خسائر التدني لعمر الأداة: يتم إحتساب التدني للتعثر المتوقع على عمر الأداة المالية حتى تاريخ الإستحقاق لتاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن آلية إحتساب الخسائر المتوقعة تعتمد على احتمالية التعثر (Probability of Default) والتي تحتسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الإقتصادية المستقبلية والخسارة في حالة التعثر (Loss Given Default) والتي تعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات القائمة وكذلك المبلغ المعرض للتعثر (Exposure at Default (EAD).

وفقاً لمتطلبات المعيار (9) يطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي (إستثناء ما تم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل):

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).

- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.

- أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.

- الذمم المدينة التجارية.

- التعرضات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية بإستثناء الأرصدة الجارية التي - تستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات، الكفالات والإعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جداً (أيام).

فيما يخص التسهيلات المتجددة يتم إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بناء على ال Behavioral maturity وتبلغ ثلاث سنوات.

4 - تعريف وآلية احتساب ومراقبة احتمالية التعثر (PD) والتعرض الائتماني عند التعثر (EAD) ونسبة الخسارة بإفتراض التعثر (LGD).

أ - إحتمال التعثر (PD) :Probability of Default

هو الخطر الناتج عن عدم قدرة أو رغبة المقترض في سداد ديونه بالكامل أو في الوقت المحدد، والذي يتم توقعه عادة من خلال تحليل قدرة العميل على سداد مديونيته وفقاً لبياناته المالية. وترتبط احتمالية تعثر العميل بشكل عام مع المعطيات المالية مثل عدم كفاية التدفقات النقدية لخدمة الديون، انخفاض إيرادات أو هوامش التشغيل، رافعة مالية عالية، أو انخفاض السيولة، ويتم الإحتساب على النحو التالي:

عملاء الشركات:

- يتم إحتساب ال PD من خلال ربط التصنيفات الائتمانية ضمن التصنيف الائتماني الداخلي بدرجة تعثرهم المحددة في ال Master Scale ولكل عميل على حدا. ويتم تحويل احتمالية التعثر من (TTC) Point In ال Through The Cycle إلى Time، بعد أن تم عمل Calibration للتصنيف الائتماني وما يقابله من احتمالية تعثر PD لتتناسب مع بيانات التعثر لدى البنك.
- فيما يخص الديون المتعثرة Stage 3 تم تحديد إحتمال تعثر 100%.
- الحسابات غير المصنفة داخلياً تم إفتراض درجة تصنيف 5 لها لدى البنك و 5- لدى شركة إجاره.
- تم إحتساب احتمالية التعثر للحكومة الأردنية بناء على تصنيفها الائتماني الخارجي.

عملاء التجزئة:

يتم إحتساب إلى PD الخاص بهم إعتماًداً على Behavioral Scoring وبناء على logistic regression لكل عميل على حدا. فيما يخص أدوات الدين والسوق النقدي فقد تم إعتماذ التصنيف الائتماني الخارجي من قبل شركة موديز، وفي حال كانت أداة الدين لشركة غير مصنفة يتم التعامل معها كالشركات غير المصنفة، أما البنوك غير المصنفة فيتم إعتماذ التصنيف الائتماني للبلد التي ينتمي له البنك وتعديله بما يتناسب مع المتانة المالية للبنك.

ب - نسبة الخسائر الناتجة عن التعثر (LGD) : Loss Given Default

هي نسبة الأصول التي من المتوقع خسارتها في حال تخلف العميل عن السداد حيث تعرف هذه النسبة على مستوى التسهيل وليس على مستوى العميل وتتأثر بعوامل مختلفة مثل مدى توفر الضمانات، نوع الضمانة، درجة أولوية السداد، أجل القرض ونوعيته. ويتم الإحتساب على النحو التالي:

عملاء الشركات وأدوات الدين:

- يتم إستخدام نظام لإحتساب LGD يعتمد على عدد من المحددات منها تصنيف العميل الائتماني، القطاع الإقتصادي، نوع وقيمة الضمان، ونسبة التغطية وقد تم إحتسابها بناء على المعلومات التاريخية.
- تم عمل نسب إقطاع Hair cut للضمانات تزيد عن تلك المحددة بتعليمات البنك المركزي الأردني.
- وضع حدود دنيا Floors ل LGD تتراوح بين 0% و 10%.
- التسهيلات المتعثرة Stage 3 فقد تم تحديد نسبة LGD للجزء غير المغطى بضمانات 100%.
- تم تحديد نسبة LGD للحكومة الأردنية 0%.

عملاء التجزئة:

تم بناء نموذج Model للإحتساب (Logistic regression model) وباستخدام المتغيرات المستعملة بإحتساب نموذج Probability of Default.

ج - المبلغ المعرض للتعثر (EAD) Exposure at Default

يعرف المبلغ المعرض للمخاطر على أنه قيمة المديونية التي يتعرض فيها البنك لإحتمالية عدم السداد في حالة تعثر العميل، وعلى النحو التالي:

- يكون عبارة عن الرصيد الحالي فيما يخص التسهيلات المباشرة ونسبة CCF تبلغ 100% للتسهيلات غير المباشرة.
- في حالة السقوف فيكون قيمة المبلغ المعرض للتعثر يقسم إلى جزئين وهي الإلتزامات المستغلة والإلتزامات غير المستغلة حيث يتم إحتساب الرصيد أو السقف أيهما أعلى.
- فيما يخص التجزئة تم الإعتماد في تحديد قيمة المبلغ المعرض للتعثر بإستخدام نسبة التسهيلات التي تم سدادها تاريخياً (Prepayment) فيما يخص العملاء.

- محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية التي أعتمد عليها البنك في إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

التصنيف	المعايير
Stage 1: المرحلة الأولى	تتضمن التعرضات الائتمانية / أدوات الدين التي لم يحصل زيادة مهمة أو مؤثرة في مخاطرها الائتمانية منذ الإعراف الأولي بالتعرض / الأداة أو أن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد البيانات المالية وتعتبر مخاطر الائتمان منخفضة في حال توفرت الشروط التالية: مخاطر تعثر منخفضة.
	المدين له مقدرة عالية في الأجل القصير على الوفاء بالتزاماته.
	إن البنك لا يتوقع حدوث تغيرات معاكسة في الإقتصاد وفي بيئة العمل في الأجل الطويل تؤثر سلباً في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته (مؤشرات الإقتصاد الكلي وإختبارات الضغط).
Stage 2: المرحلة الثانية	الحسابات التي لديها مستحقات أكثر من 30 يوم وتقل عن 90 يوم.
	الحسابات التي تم جدولتها سابقاً.
	الحسابات التي تم هيكلتها مرتين خلال عام.
	الحسابات التي تصنيفها الائتماني الداخلي 7- .
	في حال تخفيض التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي أو المتوقع للمقترض أو للتعرض الائتماني / لأداة الدين حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك.
Stage 3: المرحلة الثالثة	الإنخفاض الجوهرية الفعلي أو المتوقع للتصنيف الائتماني الخارجي للتعرض الائتماني / لأداة الدين.
	تغيرات سلبية جوهرية في أداء وسلوك المقترض مثل التأخر في تسديد الأقساط أو عدم الرغبة في التجاوب مع البنك.
	تتضمن التعرض الائتماني / أدوات الدين التي يتوفر دليل / أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة) أو متوقع تعثرها قريباً.
	إن الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد في البيانات المالية).
	عدم الإلتزام بالشروط التعاقدية مثل وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (90) يوم، وإرتفاع التصنيف الائتماني عن 7-.
	وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين.
بالإضافة لما ورد أعلاه فقد تضمنت تعليمات البنك المركزي رقم (2009/47) تاريخ 2009/12/10 (البند ثانيا / د) عدد من المؤشرات التي تدل على وجود حالة تعثر يتوجب الإلتزام بها أيضاً.	

- يوجد معايير واضحة ومحددة للتصنيف في المراحل الثلاث (Stage 3.2.1) والإنتقال بينهم، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني التي تنص على أنه في حال حصول تحسن على نوعية الائتمان وتوفر أسباب كافية وموثقة تجعل من الممكن نقل تعرضات ائتمانية من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية او من المرحلة الثانية الى المرحلة الأولى، فإن عملية النقل يجب أن لا تتم إلا بعد التحقق من تحسن الوضع الائتماني للتعرض والإلتزام بسداد 3 أقساط شهرية أو قسطين ربع سنويين أو قسط نصف سنوي على الأقل في موعدها، إضافة إلى تحسن التصنيف الائتماني للعميل أفضل من 7- لتنتقل إلى Stage 1.

- يعتبر تراجع التصنيف الائتماني للتعرض الائتماني / لأداة الدين بمقدار درجتين على نظام التصنيف الائتماني المكون من 10 درجات منذ تاريخ الإعراف الأولي دليل على حدوث تراجع مهم في مخاطر الائتمان.

5 - المؤشرات الإقتصادية الرئيسية التي تم إستخدامها من قبل البنك في إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL).

إستخدم البنك مؤشرات إقتصادية رئيسية في إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)، وعلى النحو التالي:

- الشركات: مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر السوق المالي.
- التجزئة: تم إستخدام عدد أكبر من المتغيرات أهمها مؤشر أسعار المستهلكين، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة للودائع بين البنوك، حجم الإستهلاك، التضخم المتوقع، نسبة البطالة، سعر فائدة إعادة الخصم، أسعار الفائدة لنافذة الإيداع وأخرى.

حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) وبما يتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان الإلتزام بمتطلبات تطبيق المعيار.

- تقع على مجلس الإدارة المسؤولية لوضع درجة المخاطر المقبولة والإدارة الفاعلة لإدارة المخاطر لدى البنك.

- مجلس الإدارة مسؤول وصاحب الصلاحية لإعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.
- يقوم مجلس إدارة البنك بتوفير هيكل وإجراءات حاكمية مناسبة تضمن التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام إدارة البنك بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الإحتساب وبتشارك من جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام إدارة البنك بتطبيق أنظمة ذات نوعية عالية وجودة يعتمد عليها سواء من ناحية المدخلات أو عمليات التشغيل عيها أو النتائج المستخرجة منها.
- يتأكد مجلس الإدارة من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديد إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار 9 والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

لجنة مجلس الإدارة للتدقيق:

- ترأب اللجنة التواءم مع إطار إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم (9) وتتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
- توصي اللجنة لمجلس الإدارة بإعتماد أرقام الخسائر الائتمانية المتوقعة كجزء من البيانات المالية ربع السنوية.

لجنة مجلس الإدارة للمخاطر:

- تقوم اللجنة بمراجعة إطار وفرضيات إحتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية بإعتمادها.
- تعتبر المسؤولية عن عملية إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم الرجوع إليها على مستوى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالأدوار والنماذج المستخدمة للإحتساب.

لجنة الإدارة للمخصصات:

- تعتبر مسؤولة عن أي إستثناءات على نتائج مخرجات الأنظمة والإجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الإحتساب.
- تراجع عملية محددات المراحل Staging rules وتضع التوصيات اللازمة.
- الإطلاع على الإحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية بإعتمادها.

إدارة المخاطر:

- تقوم إدارة المخاطر بالأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار 9.
- مراجعة النماذج المستخدمة والفرضيات المستخدمة بالإحتساب والتوصية بأي تعديلات مطلوبة Independent model validation.
- تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.
- وضع مؤشرات تعتبر مؤشرات للتغير المهم في المخاطر الائتمانية.
- مراجعة عملية الإنتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع Staging rules ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

إدارة الشؤون المالية:

- إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL.
- تحليل نتائج الإحتساب المختلفة ومراجعة دقتها وكفاءة عملية إحتسابها.
- إعداد الكشوفات التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الأردني.
- الإشتراك مع الدوائر المعنية بمراجعة نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله تحديد أهداف وأسس إقتناء وتصنيف الأدوات المالية وبما يضمن التكامل مع متطلبات العمل الأخرى.
- إعداد القيود المحاسبية وعكس نتائج الإحتساب على النظام البنكي الرئيسي.

التدقيق الداخلي:

- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والفرضيات والأنظمة المستخدمة.

2 - 7 التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
 - تسهيلات ائتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء)
 - موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أوراق أدوات الدين)
 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
 - تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).
- لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية، حيث يتم تقييمها بالقيمة العادلة.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل (أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى.

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الإعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك إستلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات إقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم إستغلال التمويل.

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك إستلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي « متدني ائتمانياً » عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:»

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقرض أو المصدر.
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد.
- قيام البنك بمنح المقرض، لأسباب إقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقرض، تنازلاً.
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بخضم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.»

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين والعائدة للشركات، يعتبر البنك عوامل تمثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقرض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدني ائتمانياً عند منح المقرض إمتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الإمتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضا كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدني ائتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات احتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الإعتراف بإنخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الإستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الإعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الإعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغيرات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يؤدي التغير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)، التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقرض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض إلتزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات إنخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك بإعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية «المنخفضة» بتاريخ التقرير المالي أنه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد إرتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الإعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير إستناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الإستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الإعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالإعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبر الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الإقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الإعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الإقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الإقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتراف المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الإقتصادية الفعلية والمتوقعة.

وبخصوص تمويل الأفراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الإقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الإقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمانية ذات صلة بناء على جودتها وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة.

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير.
- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الإعتراف الأولي للتعرض.
- تُعتبر احتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها «قائمة المراقبة» حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الأفراد، يأخذ البنك في الاعتبار فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً بالقيمة المطلقة، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الإعتراف الأولي وإستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة إستحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة إنتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف عندما يؤدي إلى إختلاف كبير في الشروط.

- عوامل النوعية مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغير في العملة أو التغير في الطرف المقابل أو مدى التغير في سعر الفائدة، أو الإستحقاق وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن.
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً بإستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانياً. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الإعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخضم كبير لمبلغ القيمة الأسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعرض عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعرض سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعتراف، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الإعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الإعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية.
- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير إستناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف، فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الإعتراف، يقوم البنك بإحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (بإستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بإستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري وإستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر، مع إستثناء الإستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للإسترداد مثل عدم قيام العميل بالإشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد إستنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة إسترداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر المنفصلة عند إستردادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول.
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
- إلتزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون إلتزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب: فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.
- المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي إلتزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

8-2 القروض والسلف

تتضمن «القروض والسلف» المدرجة في قائمة المركز المالي ما يلي:

- القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة، والتي يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- القروض والسلف التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة.
- ذمم الإيجار.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يتم تحويل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

عندما يقوم البنك بشراء أصل مالي وإبرام اتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو إقتراض الأسهم)، يتم احتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة، ولا يتم الإعتراف بالأصل في القوائم المالية للمجموعة.

أدوات حقوق الملكية

رأس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

أسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. يصنف الإلتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب.
 - عند الإعتراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير.
 - هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.
 - يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الإلتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عند الإعتراف الأولي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الإعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك.
 - كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقيم أداؤها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الإستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخلياً على هذا الأساس.
 - إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.
- تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند «صافي الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر».

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغييرات في المخاطر الائتمانية لتلك الإلتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الإعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغييرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، ولإبعاد تصنيف التغييرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الأرباح أو الخسائر. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الإعتراف بالإلتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الإعتراف بالتغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، فإن البنك يقيم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للإلتزام المالي، أو، عند الإقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الإعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال.

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء الإلتزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهرى لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية وإعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط إختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الإقرار في قائمة الأرباح أو الخسائر على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للإلتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الإستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الإستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الإستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة موجودات أخرى أو مطلوبات أخرى.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند إستحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

إلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق.

تقاس الإلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنها تُقاس لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
 - المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.
- تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.
- لم يحدد البنك أي إلتزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الإقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على إلتزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك قواعد محاسبة التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط حسب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9).

- عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تلبى عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية: توجد علاقة إقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط.
- لا يهيمن أثر مخاطر الإئتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الإقتصادية.
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الإمتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعراف بالبند غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الإعراف بالبند غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط يستبعد البنك من التحديد العنصر الأجل لعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الأجل للعقد الأجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الأجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في إحتياطي التحوط في حقوق الملكية.»

التحوطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغيير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد بقائمة في قائمة الأرباح أو الخسائر. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الأرباح أو الخسائر بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت)، يتضمن ذلك حالات إنتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الإستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إضفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الأرباح أو الخسائر بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في إحتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت)، ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة، ويحتسب التوقف بأثر مستقبلي. يتبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية

تعالج تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في الإحتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في إحتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

9-2 حسابات مدارة لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الأرباح أو الخسائر، يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

2 - 10 القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36)، إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس.
- مدخلات المستوى (2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- مدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

2 - 11 الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

قام البنك المركزي الأردني بموجب تعميم رقم 10/3/16234 تاريخ 10 تشرين الأول 2022 بالغاء العمل بكافة التعاميم السابقة التي تقضي اقتطاع مخصصات مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك مع الإبقاء على المخصصات المرصودة مقابل العقارات ليتم تحريرها عند التخلص منها.

2 - 12 ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم إستهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها بإستخدام النسب السنوية المئوية التالية:

%	
3	مباني
9-15	معدات وأجهزة وأثاث
15	وسائط نقل
20	أجهزة الحاسب الآلي
20	تحسينات مباني

عندما يقل المبلغ الممكن إسترداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن إستردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة بإعتباره تغير في التقديرات.

يتم إستبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها.

2 - 13 الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الإندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الإندماج فيتم تسجيلها بالكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

يتم إطفاء أنظمة الحاسوب والبرامج على مدى عمرها الإنتاجي المقدر بطريقة القسط الثابت وبمعدل 20 - 33 % سنوياً.

2 - 14 النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

2 - 15 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بهدف البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة على أنها محتفظ بها بهدف البيع في حال كان إسترداد المبالغ المقيدة بشكل رئيسي سيتم من خلال عملية بيع وليس من خلال العمليات المستمرة، ويجب أن يكون الأصل جاهز للبيع في وضعه الحالي، ويجب أن يكون أمر بيعها محتمل بشكل كبير. بالإضافة إلى أن يكون هنالك إلتزام بخطة البيع من قبل الإدارة ويحيث يكون البيع مؤهلاً للإعتراف به كعملية بيع مكتملة خلال سنة واحدة من تاريخ هذا التصنيف.

عندما يكون البنك ملتزم بخطة بيع تتضمن فقدان السيطرة على شركة تابعة، يتوجب عليه تصنيف جميع موجوداتها وإلتزاماتها على أنها محتفظ بها بهدف البيع وذلك عند إستيفاء جميع الشروط المشار إليها أعلاه.

يتم قياس الموجودات غير المتداولة المصنفة بأنها محتفظ بها بهدف البيع بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع أيهما أقل، كما يتم إظهار نتائج أعمال تلك الشركة ضمن بند مستقل في قائمة الدخل الموحدة كصافي أرباح من العمليات غير المستمرة.

2 - 16 الموجودات المالية المرهونة

وهي الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن) يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

2 - 17 العملات الأجنبية

- تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها بإستثناء:
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تمت من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الإستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

2 - 18 مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمواجهة الإلتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين أو عن مدة الخدمة المتراكمة للموظفين بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها. ويتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحدة أو الدخل الموحد الشامل وفقاً لمتطلبات لمعيار المحاسبة الدولي رقم (19) والذي يخص منافع الموظفين.

2 - 19 المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وأن يكون تسديد الإلتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

2 - 20 ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة، لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التزليل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك .

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو إستردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم إحتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم إحتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الإلتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الإستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

2 - 21 صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصرفات الفوائد لجميع الأدوات المالية بإستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في «صافي إيرادات الفوائد» كـ «إيرادات فوائد» و «مصرفات فوائد» في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو عند الإقضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية ائتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إستلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار.

2 - 22 صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بإلتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند إستلام الخدمات.

2 - 23 صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد إختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

2 - 24 صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بإستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد إختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطبّق محاسبة التحوط في «صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر». ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط على نفس سطر البند في قائمة الأرباح أو الخسائر كبند متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوط، بما في ذلك أي عدم فعالية تحوطية مدرجة في قائمة الأرباح أو الخسائر، في نفس البند كبند متحوط له يؤثر على قائمة الأرباح أو الخسائر.

25-2 إيرادات توزيعات الأرباح

تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق إستلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الإستثمار في الأسهم، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

26-2 التدني في الموجودات غير المالية

- يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للبنك في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن إسترداده من تلك الموجودات.
- في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن إسترداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.
- المبلغ الممكن إسترداده هو القيمة العادلة للأصل - مطروحا منها تكاليف البيع - أو قيمة إستخدامه أيهما أكبر.
- يتم تسجيل كافة خسائر التدني في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد.
- لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الإستهلاك أو الإطفاء إذا لم يتم الإعتراف بخسارة التدني في القيمة.

2-27 العملات الأجنبية

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها بإستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الإستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصة في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً مالياً)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. أما بخصوص جميع التصنيفات الجزئية الأخرى (مثل التصنيفات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

2 - 28 عقود الإيجار

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) «الإيجارات» الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «عقود الإيجار» والتفسير الدولي (4) «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار» وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) «عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز» وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار».

البنك كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ إعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم البنك بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بأن البنك قد قرر فيما يتعلق بعقود الإيجار التي تتضمن أرض ومبنى بأن تعامل مكونات العقد كبنود واحد.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:

اختار البنك عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة 12 شهر أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف البنك بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمؤجر

- عندما يكون البنك كمؤجر، فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.
- لتصنيف كل عقد إيجار، يقوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل. إذا كان هذا هو الحال، فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم، يأخذ البنك في عين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الإقتصادي للأصل.
- يطبق البنك متطلبات إلغاء الإعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية (9) على صافي الإستثمار في عقد الإيجار. يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم إستخدامها في إحتساب مبلغ الإستثمار الإجمالي في الإيجار.

2 - 29 الربح للسهم

يتم إحتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية. ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة. ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.

(3) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات وإجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والإجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام وإجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل يتم مراجعة الإجتهادات والتقديرات والإفتراسات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

تعتقد إدارة البنك بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات إحتساب التدني في قيمة الأصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

- مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (7-2).

- الإيجارات

تحديد مدة عقد الإيجار: عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الإعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً إقتصادياً خيار التمديد أو خيار لإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر. خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار: يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، أن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

خصم مدفوعات الإيجار: تم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الإقتراض الإضافي للبنك (IBR). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الإقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

- الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات إحتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

- الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

- ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

- مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة إستناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

(4) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2021	2022	
دينار	دينار	
61,795,532	61,570,899	نقد في الخزنة
		أرصدة لدى بنوك مركزية :
11,615,697	15,294,165	حسابات جارية وتحت الطلب
173,036,213	313,301,421	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار وشهادات إيداع
70,757,703	90,547,896	متطلبات الإحتياطي النقدي
255,409,613	419,143,482	مجموع الأرصدة لدى البنوك المركزية
-	-	ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك مركزية
255,409,613	419,143,482	صافي الأرصدة لدى البنوك المركزية
317,205,145	480,714,381	المجموع

- بإستثناء الأرصدة مقيمة السحب لمتطلبات الإحتياطي النقدي ، لا يوجد أرصدة مقيمة السحب كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 .

- لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الاول 2022 و 2021.

- لا يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة على الأرصدة لدى البنوك المركزية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

- فيما يلي افصاح توزيع اجمالي الأرصدة لدى البنوك المركزية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما - فيما يلي افصاح توزيع اجمالي الأرصدة لدى البنوك المركزية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) إلى (5)	-	-	-	-
من (6) إلى (7)	3,669,301	-	-	3,669,301
من (8) إلى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	415,474,181	-	-	415,474,181
المجموع	419,143,482	-	-	419,143,482
31 كانون الأول 2021				
من (1) إلى (5)	-	-	-	-
من (6) إلى (7)	-	-	-	-
من (8) إلى (10)	2,493,743	-	-	2,493,743
غير مصنف	252,915,870	-	-	252,915,870
المجموع	255,409,613	-	-	255,409,613

- فيما يلي إفصاح الحركة على الأرصدة لدى البنوك المركزية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	255,409,613	-	-	255,409,613
الأرصدة الجديدة خلال السنة	163,733,869	-	-	163,733,869
الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	419,143,482	-	-	419,143,482
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	297,372,740	-	-	297,372,740
الأرصدة الجديدة خلال السنة	611,994	-	-	611,994
الأرصدة المسددة خلال السنة	(42,575,121)	-	-	(42,575,121)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	255,409,613	-	-	255,409,613

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة البنوك المركزية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي
دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022			
-	-	-	-
الرصيد في بداية السنة			
-	-	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة			
-	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة			
-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى			
-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية			
-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة			
-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات			
-	-	-	-
مخصص الأرصدة المعدومة			
-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة			
31 كانون الأول 2021			
-	-	-	-
الرصيد في بداية السنة			
-	-	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة			
-	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة			
-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى			
-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية			
-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة			
-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات			
-	-	-	-
مخصص الأرصدة المعدومة			
-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة			

(5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		
2021	2022	2021	2022	2021	2022	
145,684,708	111,558,865	145,679,545	111,549,908	5,163	8,958	حسابات جارية وتحت الطلب
2,570,146	11,878,513	2,570,146	5,974,068	-	5,904,445	ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل
148,254,854	123,437,378	148,249,691	117,523,976	5,163	5,913,403	المجموع
(201,193)	-	(201,193)		-	-	ينزل : فوائد معلقة
(5,915,206)	(1,425)	(5,915,206)	(660)	-	(765)	ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
142,138,455	123,435,953	142,133,292	117,523,316	5,163	5,912,638	صافي مجموع الارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 24,857,683 دينار كما في 31 كانون الاول 2022 مقابل 54,445,850 دينار كما في 31 كانون الاول 2021.
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب مبلغ 3,557,652 دينار كما في 31 كانون الاول 2022 و مقابل 2,543,992 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.
- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع دينار	المرحلة الثالثة دينار	المرحلة الثانية افرادي دينار	المرحلة الأولى افرادي دينار	فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك
31 كانون الأول 2022				
116,662,493	-	-	116,662,493	من (1) إلى (5)
597,290	-	-	597,290	من (6) إلى (7)
-	-	-	-	من (8) إلى (10)
2,273,150	-	-	2,273,150	غير مصنف
119,532,933	-	-	119,532,933	المجموع
31 كانون الأول 2021				
134,803,905	-	-	134,803,905	من (1) إلى (5)
108,333	-	-	108,333	من (6) إلى (7)
6,178,801	6,116,399	-	62,402	من (8) إلى (10)
7,163,815	-	-	7,163,815	غير مصنف
148,254,854	6,116,399	-	142,138,455	المجموع

- فيما يلي إفصاح الحركة على الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	142,138,455	-	6,116,399	148,254,854
الأرصدة الجديدة خلال السنة	15,427,388	-		15,427,388
الأرصدة المسددة خلال السنة	(38,032,910)	-	(1,999,686)	(40,032,596)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	(4,116,713)	(4,116,713)
الرصيد في نهاية السنة	119,532,933	-	-	119,532,933
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	136,758,517	-	6,049,582	142,808,099
الأرصدة الجديدة خلال السنة	12,246,264	-	139,787	12,386,051
الأرصدة المسددة خلال السنة	(6,866,326)	-	(72,970)	(6,939,296)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	142,138,455	-	6,116,399	148,254,854

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
5,915,206	5,915,206	-	-	الرصيد في بداية السنة
1,425	-	-	1,425	الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(2,096,975)	(2,096,975)	-	-	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
(3,818,231)	(3,818,231)	-	-	مخصص الأرصدة المعدومة
1,425	-	-	1,425	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021				
5,968,773	5,968,773	-	-	الرصيد في بداية السنة
19,402	19,402	-	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(72,969)	(72,969)	-	-	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
-	-	-	-	مخصص الأرصدة المعدومة
5,915,206	5,915,206	-	-	الرصيد في نهاية السنة

(6) قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

قام البنك بتاريخ 4 حزيران 2020 بتوقيع إتفاقية شراء (10) مليون سهم في إحدى الشركات المساهمة العامة المحدودة المسجلة في الأردن بسعر 1 دينار للسهم الواحد أي ما يعادل بالإجمالي (10) مليون دينار، تتضمن الإتفاقية حق البائع بإعادة شراء تلك الأسهم، حيث تنص الإتفاقية أنه يحق للبائع إعادة شراء السهم بسعر البيع البالغ (1) دينار خلال فترة سنتان من تاريخ توقيع الإتفاقية.

لم ترتقي المعاملة المالية أعلاه إلى حالة البيع محاسبياً والتي من أهم شروطها إنتقال الملكية والمخاطر الخاصة بالأصل إلى المشتري وذلك لوجود شرط إعادة الشراء بسعر البيع (سعر ثابت)، وعليه لم يتم البنك بالإعتراف بالأسهم المشتراه في قائمة المركز المالي بالمبلغ المدفوع كقرض بالقيمة العادلة بسعر فائدة ثابت.

إنتهت المدة التي يحق للبائع إعادة شراء الأسهم بتاريخ 4 حزيران 2022 وتسجيلها كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بمبلغ 14,8 مليون دينار وتم قيد مبلغ 4.8 مليون دينار كأرباح ضمن الإيرادات الأخرى وتم إعادة تقييمها خلال النصف الأول من العام 2022 وتم تصنيف الأسهم كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

(7) تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2021	2022	
دينار	دينار	
		الأفراد (التجزئة)
72,441	129,642	حسابات جارية مدينة
252,062,593	296,298,886	قروض وكميالات *
11,072,361	12,788,753	بطاقات الائتمان
255,897,699	263,006,274	القروض العقارية
		الشركات
		الشركات الكبرى
130,074,162	119,972,299	حسابات جارية مدينة
872,362,056	1,028,339,715	قروض وكميالات *
		مؤسسات صغيرة ومتوسطة
14,099,500	36,548,126	حسابات جارية مدينة
129,482,604	166,042,740	قروض وكميالات *
177,939,198	181,960,741	الحكومة والقطاع العام
1,843,062,614	2,105,087,176	المجموع
126,245,225	152,369,385	ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
29,530,577	30,077,354	فوائد معلقة
1,687,286,812	1,922,640,437	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 296,766 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 84,885 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.

- بلغت التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة 137,657,367 دينار أي ما نسبته 6.54% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022 (147,323,386 دينار أي ما نسبته 7.99% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2021).
- بلغت التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 109,458,500 دينار أي ما نسبته 5.27% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2022 (مقابل 120,397,568 دينار تسهيلات غير عاملة أي ما نسبته 6.6% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2021).
- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 107,522,932 دينار أي ما نسبته 5.11% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 123,501,389 دينار أي ما نسبته 7.7% كما في 31 كانون الأول 2021.
- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى		دينار
			تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022					
الرصيد في بداية السنة	1,843,062,614	147,323,386	-	183,732,241	1,512,006,987
التسهيلات الجديدة خلال السنة	539,298,924	7,436,118	-	29,723,792	502,139,014
التسهيلات المسددة خلال السنة	(272,587,225)	(25,270,421)	-	(25,675,943)	(221,640,861)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	(4,701,685)	-	(11,056,054)	15,757,739
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(4,319,994)	-	28,678,336	(24,358,342)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	21,877,095	-	(13,547,693)	(8,329,402)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	(4,687,138)	(4,687,132)	-	(6)	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	2,105,087,176	137,657,367	-	191,854,673	1,775,575,135
31 كانون الأول 2021					
الرصيد في بداية السنة	1,696,199,997	187,198,381	-	145,237,872	1,363,763,744
التسهيلات الجديدة خلال السنة	489,381,956	14,140,997	-	29,428,899	445,812,060
التسهيلات المسددة خلال السنة	(321,064,086)	(30,450,270)	-	(15,555,771)	(275,058,045)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	(2,362,788)	-	(15,618,662)	17,981,450
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(26,115,970)	-	55,123,801	(29,007,831)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	26,368,289	-	(14,883,898)	(11,484,391)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	(21,455,253)	(21,455,253)	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	1,843,062,614	147,323,386	-	183,732,241	1,512,006,987

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

للعام 2022	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	19,092,565	24,672,970	72,245,590	9,697,676	536,424	126,245,225
المخصص المضاف خلال السنة	8,720,792	9,069,154	33,331,462	6,195,158	137,686	57,454,252
المخصص المسترد (الوفر) خلال السنة	(2,889,331)	(4,480,205)	(15,751,335)	(3,966,970)	(38,190)	(27,126,031)
مخصص الديون المشطوبة والمحولة لخارج قائمة المركز المالي	(343,568)	(47,635)	(894,115)	(2,918,743)	-	(4,204,061)
الرصيد في نهاية السنة	24,580,458	29,214,284	88,931,602	9,007,121	635,920	152,369,385
المرحلة الأولى	10,721,325	1,321,100	20,276,753	776,908	635,920	33,732,006
المرحلة الثانية	864,516	5,895,139	25,695,019	1,654,878	-	34,109,552
المرحلة الثالثة	12,994,617	21,998,045	42,959,829	6,575,335	-	84,527,827
المجموع	24,580,458	29,214,284	88,931,601	9,007,121	635,920	152,369,385

- يشمل المخصص المضاف خلال السنة مبلغ 854,003 دينار تخص رصيد المخصصات بتاريخ الاستحواذ على الشركات التابعة والذي تم خلال العام 2022 من قبل الشركة المتحدة للإستثمارات المالية (شركة تابعة للبنك).

للعام 2021	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	16,387,972	22,961,285	67,607,919	8,037,169	107,426	115,101,771
المخصص المضاف خلال السنة	7,001,258	6,684,316	29,231,623	4,978,817	428,998	48,325,012
المخصص المسترد (الوفر) خلال السنة	(3,784,111)	(4,745,111)	(7,429,623)	(1,977,251)	-	(17,936,096)
مخصص الديون المشطوبة والمحولة لخارج قائمة المركز المالي	(512,554)	(227,520)	(17,164,329)	(1,341,059)	-	(19,245,462)
الرصيد في نهاية السنة	19,092,565	24,672,970	72,245,590	9,697,676	536,424	126,245,225
المرحلة الأولى	8,774,489	1,123,340	11,907,740	359,997	536,424	22,701,990
المرحلة الثانية	913,870	3,489,409	19,199,912	156,127	-	23,759,318
المرحلة الثالثة	9,404,206	20,060,221	41,137,938	9,181,552	-	79,783,917
المجموع	19,092,565	24,672,970	72,245,590	9,697,676	536,424	126,245,225

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة اليها نتيجة تسويات او تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 27,126,031 دينار للعام 2022 مقابل 17,936,096 دينار للعام 2021.

- تم خلال العام 2022 تحويل/شطب ديون تسهيلات ائتمانية شاملة للفوائد المعلقة بمبلغ 4,687,138 دينار مقابل 21,455,252 دينار في العام 2021 إلى خارج قائمة المركز المالي الموحدة وفقاً لقرار مجلس الإدارة.

- تم الإفصاح أعلاه عن إجمالي المخصصات المعدة إزاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد.

- يتبع البنك سياسة الفوائد المعلقة للحسابات ، حيث تم خلال العام 2022 تعليق فوائد بقيمة 3,001,969 دينار وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص ، مقابل 5,607,649 دينار خلال العام 2021 ليصبح إجمالي الفوائد المعلقة 45,440,101 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 ، مقابل 42,438,132 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.

الفوائد المعلقة

الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

للعام 2022	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	1,645,929	9,459,416	15,776,397	2,648,835	29,530,577
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	550,645	1,291,578	3,048,832	539,143	5,430,198
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(168,318)	(1,851,771)	(770,443)	(1,609,812)	(4,400,344)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها/ تحويلها إلى خارج المركز المالي	(50,850)	(41,567)	(182,652)	(208,008)	(483,077)
الرصيد في نهاية السنة	1,977,406	8,857,656	17,872,134	1,370,158	30,077,354

للعام 2021	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	1,478,294	7,594,260	14,088,077	1,424,761	24,585,392
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	554,809	2,245,478	4,565,544	1,702,241	9,068,071
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(211,571)	(239,252)	(1,223,418)	(238,856)	(1,913,096)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها/ تحويلها إلى خارج المركز المالي	(175,603)	(141,070)	(1,653,807)	(239,310)	(2,209,790)
الرصيد في نهاية السنة	1,645,929	9,459,416	15,776,397	2,648,835	29,530,577

الافصاحات وفقا لمتطلبات البنك المركزي الأردني بخصوص عرض المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):
 - فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المباشرة بشكل تجميعي خلال
 السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:
 أ- حسب القطاع الاقتصادي:

الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022					
الرصيد في بداية السنة	19,092,565	24,672,970	72,245,590	9,697,676	126,245,225
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	7,987,493	9,069,154	33,331,462	6,074,454	56,600,249
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(2,889,331)	(4,480,205)	(15,751,335)	(3,966,970)	(27,126,031)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	294,719	119,521	716,962	125,355	1,256,557
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(439,970)	(73,258)	(224,571)	1,642,811	905,012
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	145,250	(46,261)	(492,391)	(1,768,166)	(2,161,568)
مخصص التسهيلات المعدومة و المحول خارج المركز المالي	(343,567)	(47,635)	(894,116)	(2,918,743)	(4,204,061)
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	733,299	-	-	120,704	854,003
الرصيد في نهاية السنة	24,580,458	29,214,284	88,931,601	9,007,121	152,369,385
إعادة توزيع:					
المخصصات على مستوى إفرادي	24,580,458	29,214,284	88,931,601	9,007,121	152,369,385
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-
31 كانون الأول 2021					
الرصيد في بداية السنة	16,387,972	22,961,285	67,607,919	8,037,169	115,101,771
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة *	7,001,258	6,684,316	29,231,623	4,978,817	48,325,012
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(3,784,111)	(4,745,111)	(7,429,623)	(1,977,251)	(17,936,096)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	449,344	252,562	(134,398)	133,105	700,613
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	82,622	827,396	4,793,325	(355,152)	5,348,191
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(531,966)	(1,079,958)	(4,658,927)	222,047	(6,048,804)
مخصص التسهيلات المعدومة و المحول خارج المركز المالي	(512,554)	(227,520)	(17,164,329)	(1,341,059)	(19,245,462)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	19,092,565	24,672,970	72,245,590	9,697,676	126,245,225
إعادة توزيع:					
المخصصات على مستوى إفرادي	19,092,565	24,672,970	72,245,590	9,697,676	126,245,225
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-

* يشمل المضاف مبلغ 1,681,516 دينار تخص الشركات التابعة التي تم إعادة توحيدها بدلا من تصنيفها من موجودات محتفظ بها بهدف البيع.

ب- حسب المرحلة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
126,245,225	79,783,917	23,759,318	22,701,990	الرصيد في بداية السنة
56,600,248	23,037,005	18,689,769	14,873,474	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(27,126,031)	(12,749,729)	(9,246,442)	(5,129,860)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(1,160,183)	(511,809)	1,671,992	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,129,638)	2,362,757	(233,119)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
--	1,128,253	(945,936)	(182,317)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
854,003	822,256	1,901	29,846	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
(4,204,060)	(4,204,054)	(6)	-	التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
152,369,385	84,527,827	34,109,552	33,732,006	الرصيد في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2021				
115,101,771	90,201,718	10,368,518	14,531,535	الرصيد في بداية السنة
48,325,012	23,985,615	11,645,884	12,693,512	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(17,936,096)	(9,109,153)	(3,603,274)	(5,223,669)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(808,124)	(695,577)	1,503,701	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(9,403,964)	9,818,085	(414,121)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	4,163,286	(3,774,317)	(388,969)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(19,245,462)	(19,245,462)	-	-	التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
126,245,225	79,783,917	23,759,318	22,701,990	الرصيد في نهاية السنة

الأفراد

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الأفراد حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 :

31 كانون الأول 2022				
37,722,157	-	7,391,846	30,330,311	من (1) إلى (5)
-	-	-	-	من (6) إلى (7)
4,644,492	4,644,492	-	-	من (8) إلى (10)
266,850,632	13,226,352	3,485,792	250,138,488	غير مصنف
309,217,281	17,870,844	10,877,638	280,468,799	المجموع
31 كانون الأول 2021				
28,151,562	-	5,833,564	22,317,998	من (1) إلى (5)
-	-	-	-	من (6) إلى (7)
3,149,277	3,149,277	-	-	من (8) إلى (10)
231,906,556	9,894,267	3,625,285	218,387,004	غير مصنف
263,207,395	13,043,544	9,458,849	240,705,002	المجموع

فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
263,207,395	13,043,544	9,458,849	240,705,002	الرصيد في بداية السنة
79,269,439	(237,318)	3,085,867	76,420,890	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(38,723,109)	(2,232,978)	(1,426,244)	(35,063,887)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(350,053)	(2,131,682)	2,481,735	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(299,825)	3,808,140	(3,508,315)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	6,104,605	(2,292,339)	(3,812,266)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
5,857,973	2,237,286	375,047	3,245,640	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
(394,417)	(394,417)	-	-	التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
309,217,281	17,870,844	10,877,638	280,468,799	الرصيد في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2021				
202,288,097	13,306,818	5,694,963	183,286,316	الرصيد في بداية السنة
92,005,321	1,890,013	2,333,857	87,781,451	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(30,397,866)	(2,692,537)	(1,226,077)	(26,479,252)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(501,785)	(2,504,795)	3,006,580	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,287,303)	6,623,370	(5,336,067)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	3,016,496	(1,462,469)	(1,554,027)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(688,158)	(688,158)	-	-	التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
263,207,395	13,043,544	9,458,849	240,705,002	الرصيد في نهاية السنة

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لتسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
19,092,565	9,404,206	913,870	8,774,489	الرصيد في بداية السنة
7,987,493	4,149,123	583,897	3,254,473	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(2,889,331)	(1,077,760)	(195,184)	(1,616,387)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(177,927)	(360,750)	538,676	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(196,221)	302,803	(106,582)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	519,399	(382,023)	(137,376)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
733,299	717,366	1,901	14,032	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
(343,567)	(343,567)	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
24,580,458	12,994,619	864,515	10,721,325	الرصيد في نهاية السنة

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2021				
16,387,972	8,901,833	740,634	6,745,505	الرصيد في بداية السنة
7,001,258	3,411,057	534,537	3,055,664	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(3,784,111)	(1,864,165)	(443,922)	(1,476,024)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(302,509)	(312,922)	615,431	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(534,239)	639,810	(105,571)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	304,783	(244,267)	(60,516)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(512,554)	(512,554)	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
19,092,565	9,404,206	913,870	8,774,489	الرصيد في نهاية السنة

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي التسهيلات العقارية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	58,204,574	5,028,026	-	63,232,600
من (6) الى (7)	52,200	17,806,772	-	17,858,972
من (8) الى (10)	-	-	25,783,365	25,783,365
غير مصنف	138,637,832	4,604,603	12,888,903	156,131,338
المجموع	196,894,606	27,439,401	38,672,268	263,006,274
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	56,569,691	7,715,629	-	64,285,320
من (6) الى (7)	78,941	17,041,032	-	17,119,973
من (8) الى (10)	-	-	30,528,213	30,528,213
غير مصنف	123,199,460	7,280,590	13,484,143	143,964,193
المجموع	179,848,092	32,037,251	44,012,356	255,897,699

القروض العقارية

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
255,897,699	44,012,356	32,037,251	179,848,092	الرصيد في بداية السنة
38,205,438	1,394,149	1,212,513	35,598,776	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(31,007,660)	(8,618,435)	(2,463,335)	(19,925,890)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(443,531)	(6,605,268)	7,048,799	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,116,802)	4,933,686	(3,816,884)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	3,533,735	(1,675,447)	(1,858,288)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
(89,202)	(89,202)	-	-	التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
263,006,274	38,672,268	27,439,401	196,894,606	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021				
221,155,759	47,289,989	31,521,072	142,344,699	الرصيد في بداية السنة
67,968,345	2,667,102	2,080,020	63,221,222	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(32,857,815)	(6,434,498)	(3,834,895)	(22,588,422)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(1,587,095)	(4,531,577)	6,118,672	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(4,346,095)	8,867,960	(4,521,865)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	6,791,543	(2,065,329)	(4,726,214)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(368,590)	(368,590)	-	-	التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
255,897,699	44,012,356	32,037,251	179,848,092	الرصيد في نهاية السنة

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
24,672,970	20,060,221	3,489,409	1,123,340	الرصيد في بداية السنة
9,069,154	5,726,596	2,746,143	596,415	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(4,480,205)	(3,694,875)	(267,154)	(518,176)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(49,581)	(133,292)	182,873	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(239,514)	280,451	(40,937)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	242,832	(220,417)	(22,415)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
(47,635)	(47,635)	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
29,214,284	21,998,045	5,895,139	1,321,100	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021				
22,961,285	18,762,925	2,903,993	1,294,367	الرصيد في بداية السنة
6,684,316	5,265,045	892,859	526,411	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(4,745,111)	(2,660,272)	(1,134,839)	(950,000)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(387,856)	(145,622)	533,478	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(901,970)	1,162,828	(260,858)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	209,868	(189,809)	(20,059)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(227,520)	(227,520)	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
24,672,970	20,060,221	3,489,409	1,123,340	الرصيد في نهاية السنة

الشركات الكبرى

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) إلى (5)	747,134,955	29,650,730	-	776,785,685
من (6) إلى (7)	205,316,176	95,532,065	-	300,848,241
من (8) إلى (10)	-	-	70,634,294	70,634,294
غير مصنف	13,096	142	30,555	43,793
المجموع	952,464,227	125,182,937	70,664,849	1,148,312,013
31 كانون الأول 2021				
من (1) إلى (5)	561,314,669	15,040,998	-	576,355,667
من (6) إلى (7)	241,576,010	111,559,292	-	353,135,302
من (8) إلى (10)	-	-	72,738,661	72,738,661
غير مصنف	158,797	38,280	9,511	206,588
المجموع	803,049,476	126,638,570	72,748,172	1,002,436,218

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
1,002,436,218	72,748,172	126,638,570	803,049,476	الرصيد في بداية السنة
287,259,708	2,611,194	15,904,568	268,743,946	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(140,307,146)	(8,840,934)	(17,509,746)	(113,956,466)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(3,661,954)	-	3,661,954	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	7,942,333	(7,942,333)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	8,885,138	(7,792,788)	(1,092,350)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(1,076,766)	(1,076,766)	-	-	الديون التي تم شطبها أو تحويلها خارج المركز المالي
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1,148,312,013	70,664,849	125,182,937	952,464,227	الرصيد في نهاية السنة

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2021				
1,027,880,831	112,731,661	94,970,871	820,178,299	الرصيد في بداية السنة
199,288,672	4,061,402	17,100,629	178,126,641	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(205,915,149)	(16,630,240)	(7,814,383)	(181,470,526)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	(5,294,265)	5,294,265	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(19,873,173)	35,690,546	(15,817,373)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	11,276,658	(8,014,828)	(3,261,830)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(18,818,136)	(18,818,136)	-	-	التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
1,002,436,218	72,748,172	126,638,570	803,049,476	الرصيد في نهاية السنة

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
72,245,590	41,137,938	19,199,912	11,907,740	الرصيد في بداية السنة
33,331,462	9,199,634	13,796,581	10,335,247	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(15,751,335)	(5,991,236)	(7,076,902)	(2,683,197)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(789,057)	-	789,057	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	58,857	(58,857)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	296,666	(283,428)	(13,238)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
(894,115)	(894,115)	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
88,931,601	42,959,829	25,695,019	20,276,753	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021				
67,607,919	55,865,265	5,904,996	5,837,658	الرصيد في بداية السنة
29,231,623	10,498,286	10,180,758	8,552,579	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(7,429,623)	(3,402,357)	(1,679,167)	(2,348,099)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	(193,272)	193,272	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(7,688,536)	7,714,538	(26,002)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	3,029,609	(2,727,941)	(301,668)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(17,164,329)	(17,164,329)	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
72,245,590	41,137,938	19,199,912	11,907,740	الرصيد في نهاية السنة

الشركات الصغيرة والمتوسطة

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	132,805,418	20,693,780	-	153,499,198
من (6) الى (7)	16,668,790	7,650,785	-	24,319,575
من (8) الى (10)	-	-	9,624,176	9,624,176
غير مصنف	14,312,554	10,132	825,230	15,147,916
المجموع	163,786,762	28,354,697	10,449,406	202,590,866
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	99,688,353	12,797,452	-	112,485,805
من (6) الى (7)	10,741,789	-	-	10,741,789
من (8) الى (10)	-	2,762,525	17,107,662	19,870,187
غير مصنف	35,077	37,594	411,652	484,323
المجموع	110,465,219	15,597,571	17,519,314	143,582,104

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
143,582,104	17,519,314	15,597,571	110,465,219	الرصيد في بداية السنة
104,930,844	1,325,916	9,145,798	94,459,130	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(46,570,852)	(5,578,072)	(4,276,619)	(36,716,161)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(246,147)	(2,319,104)	2,565,251	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,903,366)	11,994,176	(9,090,810)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	3,353,617	(1,787,119)	(1,566,498)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
3,775,522	104,890	-	3,670,632	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
(3,126,752)	(3,126,746)	(6)	-	التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
202,590,866	10,449,406	28,354,697	163,786,762	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021				
132,436,440	13,869,914	13,050,966	105,515,560	الرصيد في بداية السنة
56,618,275	5,522,480	7,914,391	43,181,404	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(43,892,242)	(4,692,997)	(2,680,415)	(36,518,830)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(273,908)	(3,288,025)	3,561,933	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(609,399)	3,941,926	(3,332,527)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	5,283,593	(3,341,272)	(1,942,321)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(1,580,369)	(1,580,369)	-	-	التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
143,582,104	17,519,314	15,597,571	110,465,219	الرصيد في نهاية السنة

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
9,697,676	9,181,552	156,127	359,997	الرصيد في بداية السنة
6,074,454	3,961,654	1,563,149	549,651	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(3,966,970)	(1,985,858)	(1,707,202)	(273,910)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(143,618)	(17,767)	161,385	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,693,903)	1,720,646	(26,743)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	69,356	(60,068)	(9,288)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
120,704	104,890	-	15,814	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
(2,918,743)	(2,918,737)	(6)	-	مخصص التسهيلات المعدومة
9,007,121	6,575,335	1,654,878	776,908	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021				
8,037,169	6,671,695	818,895	546,579	الرصيد في بداية السنة
4,978,817	4,811,227	37,730	129,860	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(1,977,251)	(1,182,359)	(345,346)	(449,546)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(117,759)	(43,761)	161,520	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(279,219)	300,909	(21,690)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	619,026	(612,300)	(6,726)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(1,341,059)	(1,341,059)	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
9,697,676	9,181,552	156,127	359,997	الرصيد في نهاية السنة

الحكومة والقطاع العام

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الحكومة والقطاع العام حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) إلى (5)	105,948,954	-	-	105,948,954
من (6) إلى (7)	76,011,787	-	-	76,011,787
من (8) إلى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	181,960,741	-	-	181,960,741
31 كانون الأول 2021				
من (1) إلى (5)	89,887,857	-	-	89,887,857
من (6) إلى (7)	88,051,341	-	-	88,051,341
من (8) إلى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	177,939,198	-	-	177,939,198

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022			
الرصيد في بداية السنة	177,939,198	-	177,939,198
التسهيلات الجديدة خلال السنة	19,420,074	-	19,420,074
التسهيلات المسددة خلال السنة	(15,978,457)	-	(15,978,457)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	579,926	-	579,926
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	181,960,741	-	181,960,741

31 كانون الأول 2021			
112,438,870	-	-	112,438,870
الرصيد في بداية السنة			
73,501,342	-	-	73,501,342
التسهيلات الجديدة خلال السنة			
(8,001,014)	-	-	(8,001,014)
التسهيلات المسددة خلال السنة			
-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى			
-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية			
-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة			
-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)			
177,939,198	-	-	177,939,198
الرصيد في نهاية السنة			

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
536,424	-	-	536,424	الرصيد في بداية السنة
137,686	-	-	137,686	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(38,190)	-	-	(38,190)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
-	-	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
635,920	-	-	635,920	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021				
107,426	-	-	107,426	الرصيد في بداية السنة
428,998	-	-	428,998	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
-	-	-	-	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
536,424	-	-	536,424	الرصيد في نهاية السنة

* بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) ، لم يتم إحتساب و تسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية أو بكفالتها.

الافصاحات الإضافية المتعلقة بالإستحواذ وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - في حال اختلفت عن تعليمات البنك المركزي بالخصوص:

الأفراد

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022:

المجموعة	التسهيلات المشتراة متدنية القيمة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022					
263,207,395	-	13,043,544	9,458,849	240,705,002	الرصيد في بداية السنة
80,002,738	-	480,048	3,460,914	76,061,776	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(38,723,109)	-	(2,232,978)	(1,426,244)	(35,063,887)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	(350,053)	(2,131,682)	2,481,735	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(299,825)	3,808,140	(3,508,315)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	6,104,605	(2,292,339)	(3,812,266)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
5,124,674	1,519,920	-	-	3,604,754	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
(394,417)	-	(394,417)	-	-	التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
309,217,281	1,519,920	16,350,924	10,877,638	280,468,799	الرصيد في نهاية السنة

الشركات الصغيرة والمتوسطة

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 :

المجموعة	التسهيلات المشتراة متدنية القيمة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022					
143,582,104	-	17,519,314	15,597,571	110,465,219	الرصيد في بداية السنة
108,706,366	-	1,430,806	9,145,798	98,129,762	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(46,570,852)	-	(5,578,072)	(4,276,619)	(36,716,161)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	(246,147)	(2,319,104)	2,565,251	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(2,903,366)	11,994,176	(9,090,810)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	3,353,617	(1,787,119)	(1,566,498)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
3,654,818	-	-	-	3,654,818	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
(3,126,752)	-	(3,126,746)	(6)	-	التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
206,245,684	-	10,449,406	28,354,697	167,441,580	الرصيد في نهاية السنة

رصيد تسهيلات الحكومة والقطاع العام

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	التسهيلات المشتراة متدنية القيمة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					31 كانون الأول 2022
177,939,198	-	-	-	177,939,198	الرصيد في بداية السنة
19,420,074	-	-	-	19,420,074	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(15,978,457)	-	-	-	(15,978,457)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
579,926	-	-	-	579,926	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة (المشطوية والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
181,960,741	-	-	-	181,960,741	الرصيد في نهاية السنة

(8) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2021	2022	
دينار	دينار	
4,133,548	20,958,094	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
4,133,548	20,958,094	مجموع الموجودات المالية من خلال الدخل

- بلغت قيمة الارباح غير المتحققة الناتجة عن تقييم الأسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل 4,340,158 دينار خلال العام 2022 والتي تم في ضمن قائمة الدخل الموحدة مقابل خسارة 288,817 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه 55,056 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022.

- بلغت قيمة الارباح المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل 609,460 دينار خلال العام 2022 تم قيدها في قائمة الدخل الموحدة مقابل خسائر (14,966) كما في 31 كانون الأول 2021.

(9) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2021	2022	
دينار	دينار	
19,114,012	22,156,014	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
26,204,532	50,250,068	أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة
45,318,545	72,406,082	مجموع الأسهم
24,660,562	22,578,510	سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة
5,000,000	-	سندات مالية غير مدرجة في أسواق نشطة
29,660,562	22,578,510	مجموع السندات المالية (أدوات الدين)
74,979,107	94,984,592	مجموع الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر
تحليل السندات والأذونات :		
24,660,562	22,578,510	ذات عائد ثابت
5,000,000	-	ذات عائد متغير
29,660,562	22,578,510	المجموع

- بلغت قيمة الارباح المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 319,755 دينار خلال العام 2022 مقابل خسائر 393,798 دينار خلال العام 2021 تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق الملكية الموحدة.

- بلغت قيمة الأرباح المتحققة من بيع سندات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 24,581 دينار خلال العام 2022، مقابل خسائر 89,987 دينار للعام 2021 تم قيدها مباشرة ضمن قائمة الدخل الموحدة.

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه 1,665,642 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 مقابل 1,068,858 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021.

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) إلى (5)	1,270,681	-	-	1,270,681
من (6) إلى (7)	21,307,829	-	-	21,307,829
من (8) إلى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	22,578,510	-	-	22,578,510
31 كانون الأول 2021				
من (1) إلى (5)	763,026	-	-	763,026
من (6) إلى (7)	28,206,261	-	-	28,206,261
من (8) إلى (10)	-	-	691,275	691,275
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	28,969,287	-	691,275	29,660,562

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022			
القيمة العادلة في بداية السنة	28,969,287	-	29,660,562
أدوات الدين الجديدة خلال السنة	3,749,125	-	3,749,125
أدوات الدين المسددة خلال السنة	(10,139,903)	-	(10,139,903)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات *	-	-	(691,275)
أدوات الدين المعدومة	-	-	-
القيمة العادلة في نهاية السنة	22,578,510	-	22,578,510
31 كانون الأول 2021			
القيمة العادلة في بداية السنة	34,315,052	-	42,577,182
أدوات الدين الجديدة خلال السنة	33,656	-	33,656
أدوات الدين المسددة خلال السنة	(5,379,421)	-	(6,817,426)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-
أدوات الدين المعدومة	-	-	(6,132,850)
القيمة العادلة في نهاية السنة	28,969,287	-	29,660,562

* نتجت التعديلات عن إعادة تصنيف سندات حكومة خارجية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إلى موجودات مالية بالكلفة المطفأة نتيجة عدم إمكانية تداولها حالياً لظروف الحكومة المصدرة وتعتريها.

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021. هذا ويتم قيد تلك المخصصات إضافة على احتياطي التقييم لتحويله الى قائمة الدخل وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
607,970	412,876	-	195,094	الرصيد في بداية السنة
1,092		-	1,092	الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين الجديدة خلال السنة
(184,922)	-	-	(184,922)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(412,876)	(412,876)	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات *
-	-	-	-	مخصص أدوات الدين المعدومة
11,264	-	-	11,264	الرصيد في نهاية السنة

* يمثل المبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة للسندات التي تم إعادة تصنيفها الى موجودات مالية بالكلفة المطفأة.

31 كانون الأول 2021				
7,244,469	7,148,037	-	96,432	الرصيد في بداية السنة
475,066	335,768	-	139,298	الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين الجديدة خلال السنة
(978,715)	(938,079)	-	(40,636)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(6,132,850)	(6,132,850)	-	-	مخصص أدوات الدين المعدومة
607,970	412,876	-	195,094	الرصيد في نهاية السنة

- لم يقيم البنك بإحتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على أدوات الدين المصدرة من الحكومة الأردنية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

(10) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2021	2022	
دينار	دينار	
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية :		
6,245,547	18,486,755	سندات وأذونات خزينة حكومية أجنبية
6,245,547	18,486,755	مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية
(171,056)	(626,920)	ينزل: مخصصات تدني لموجودات مالية بالكلفة المطفأة
6,074,491	17,859,835	صافي موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية :		
482,250,189	592,194,705	سندات وأذونات خزينة
8,720,000	12,062,610	أسناد قروض شركات
490,970,189	604,257,315	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية
(2,475,375)	(4,128,548)	ينزل: مخصصات تدني لموجودات مالية بالكلفة المطفأة
488,494,814	600,128,767	صافي موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية
494,569,305	617,988,602	المجموع
تحليل السندات المالية :		
488,495,736	615,681,466	ذات عائد ثابت
8,720,000	7,062,604	ذات عائد متغير
497,215,736	622,744,070	المجموع

- بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع سندات بالكلفة المطفأة 24,772 دينار خلال العام 2022، تم قيدها مباشرة ضمن قائمة الدخل الموحدة مقابل أرباح 2,132,280 للعام 2021.
- بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) ، لم يتم احتساب و تسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على سندات و أذونات خزينة الحكومة الأردنية.

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021.

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) إلى (5)	676,159	-	-	676,159
من (6) إلى (7)	614,579,907	-	-	614,579,907
من (8) إلى (10)	-	-	7,488,004	7,488,004
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	615,256,066	-	7,488,004	622,744,070
31 كانون الأول 2021				
من (1) إلى (5)	-	-	-	-
من (6) إلى (7)	488,495,736	-	-	488,495,736
من (8) إلى (10)	-	-	8,720,000	8,720,000
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	488,495,736	-	8,720,000	497,215,736

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	488,495,736	-	8,720,000	497,215,736
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	301,672,175	-	425,400	302,097,575
الإستثمارات المسددة خلال السنة	(174,911,845)	-	(1,657,396)	(176,569,241)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الإستثمارات المددومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	615,256,066	-	7,488,004	622,744,071
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	402,110,610	-	-	402,110,610
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	217,763,801	-	8,720,000	226,483,801
الإستثمارات المسددة خلال السنة	(131,378,675)	-	-	(131,378,675)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الإستثمارات المددومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	488,495,736	-	8,720,000	497,215,736

التقرير
السنتي
2022

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
2,646,431	2,418,022	-	228,409	الرصيد في بداية السنة
2,171,910	2,007,378	-	164,532	الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(62,872)	-	-	(62,872)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
-	-	-	-	مخصص الإستثمارات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
4,755,468	4,425,400	-	330,068	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021				
-	-	-	-	الرصيد في بداية السنة
2,646,431	2,418,022	-	228,409	الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة
-	-	-	-	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
-	-	-	-	مخصص الإستثمارات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
2,646,431	2,418,022	-	228,409	الرصيد في نهاية السنة

* بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) ، لم يتم احتساب و تسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على سندات و أذونات خزينة الحكومة الأردنية.

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الإستثمارات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
526,876,298	9,411,275	-	517,465,023	الرصيد في بداية السنة
305,846,699	425,400	-	305,421,299	الإستثمارات الجديدة خلال السنة
(187,400,418)	(2,348,671)	-	(185,051,747)	الإستثمارات المستحقة خلال السنة
-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	الإستثمارات المعدومة
645,322,580	7,488,004	-	637,834,575	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021				
446,676,762	10,154,668	-	436,522,094	الرصيد في بداية السنة
232,367,069	14,569,612	-	217,797,457	الإستثمارات الجديدة خلال السنة
(146,034,683)	(9,180,155)	-	(136,854,528)	الإستثمارات المستحقة خلال السنة
-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(6,132,850)	(6,132,850)	-	-	الإستثمارات المعدومة
526,876,298	9,411,275	-	517,465,023	الرصيد في نهاية السنة

التقرير
السنوي
2022

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للإستثمارات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
3,254,401	2,830,899	-	423,502	الرصيد في بداية السنة
2,173,002	2,007,378	-	165,624	الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات الجديدة خلال السنة
(660,670)	(412,876)	-	(247,794)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
-	-	-	-	مخصص الإستثمارات المعدومة
4,766,732	4,425,400	-	341,332	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021				
7,244,469	7,148,037	-	96,432	الرصيد في بداية السنة
3,121,497	2,753,791	-	367,706	الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات الجديدة خلال السنة
(978,715)	(938,079)	-	(40,636)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
(6,132,850)	(6,132,850)	-	-	مخصص الإستثمارات المعدومة
3,254,401	2,830,899	-	423,502	الرصيد في نهاية السنة

(11) ممتلكات ومعدات بالصافي

أ - ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

العام 2022	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات مباني	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة :							
الرصيد في بداية السنة	7,585,533	13,182,536	18,369,695	1,227,884	17,158,180	21,641,756	79,165,583
أثر الاستحواذ على شركة تابعة	-	-	155,185	68,500	43,871	-	267,556
إضافات	774,432	311,521	850,217	33,168	794,632	908,464	3,672,434
إستبعادات وإعادة تصنيف	-	1,262	32,682	60,500	23,525	97,039	215,008
الرصيد في نهاية السنة	8,359,965	13,492,795	19,342,415	1,269,052	17,973,158	22,453,181	82,890,565
الإستهلاك المتراكم :							
الرصيد في بداية السنة	-	3,110,937	12,387,109	1,144,234	14,693,827	17,095,922	48,432,029
أثر الاستحواذ على شركة تابعة	-	-	146,104	60,500	38,790	-	245,394
إستهلاك السنة	-	379,657	1,253,706	115,167	910,158	1,344,967	4,003,655
إستبعادات	-	172	16,043	60,500	23,511	97,039	197,265
الرصيد في نهاية السنة	-	3,490,422	13,770,876	1,259,401	15,619,264	18,343,850	52,483,813
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	8,359,965	10,002,373	5,571,539	9,651	2,353,894	4,109,331	30,406,752
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	5,606,807	-	-	-	5,606,807
صافي الممتلكات و المعدات في نهاية السنة	8,359,965	10,002,373	11,178,346	9,651	2,353,894	4,109,331	36,013,559
العام 2021	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات مباني	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة :							
الرصيد في بداية السنة	4,136,712	14,548,109	16,283,465	1,188,459	16,831,725	18,849,546	71,838,015
رصيد بداية السنة لشركة تابعة معاد توحيدها	-	469,906	249,830	115,902	134,282	97,249	1,067,169
إضافات	3,448,821	2,216,600	2,122,427	-	1,042,324	2,694,961	11,525,133
إستبعادات وإعادة تصنيف	-	4,052,079	286,027	76,477	850,151	-	5,264,734
الرصيد في نهاية السنة	7,585,533	13,182,536	18,369,695	1,227,884	17,158,180	21,641,756	79,165,583
الإستهلاك المتراكم :							
الرصيد في بداية السنة	-	2,708,112	11,263,006	915,590	14,472,440	15,611,723	44,970,871
رصيد بداية السنة لشركة تابعة معاد توحيدها	-	143,577	244,013	102,582	130,650	95,996	716,818
إستهلاك السنة	-	259,248	1,153,202	126,587	932,005	1,388,203	3,859,245
إستبعادات	-	-	273,112	525	841,268	-	1,114,905
الرصيد في نهاية السنة	-	3,110,937	12,387,109	1,144,234	14,693,827	17,095,922	48,432,029
صافي القيمة الدفترية للممتلكات و المعدات	7,585,533	10,071,598	5,982,586	83,650	2,464,353	4,545,834	30,733,554
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	3,117,360	-	-	-	3,117,360
صافي الممتلكات و المعدات في نهاية السنة	7,585,533	10,071,598	9,099,946	83,650	2,464,353	4,545,834	33,850,914

ب - تتضمن الممتلكات والمعدات 34,257,749 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 33,937,412 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 وذلك قيمة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل .

(12) موجودات غير ملموسة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

أنظمة حاسوب وبرامج		
2021	2022	
دينار	دينار	
1,964,717	5,664,986	الرصيد في بداية السنة
4,311,495	2,363,751	إضافات
611,226	789,729	الإطفاء للسنة
5,664,986	7,239,008	الرصيد في نهاية السنة
33-20		نسبة الإطفاء السنوية %

(13) أصول مستأجرة وإلتزامات مقابلها

أ - فيما يلي الحركة على حق إستخدام أصول مستأجرة:

2021	2022	
دينار	دينار	
13,347,577	12,844,569	الرصيد في بداية السنة
2,209,520	603,684	يضاف: عقود جديدة خلال العام
2,712,528	2,924,193	يطرح: الاستهلاكات خلال السنة
12,844,569	10,524,060	الرصيد كما في نهاية السنة

ب - فيما يلي الحركة على التزامات مقابل حق استخدام أصول مستأجرة:

2021	2022	
دينار	دينار	
12,389,957	12,530,503	الرصيد في بداية السنة
1,212,858	1,108,897	يضاف: مصروف الفوائد
2,209,520	603,684	يضاف: عقود جديدة خلال العام
3,281,832	3,509,402	يطرح: الإلتزامات المسددة
12,530,503	10,733,682	الرصيد كما في نهاية السنة

ج - التحليل حسب الاستحقاقات:

أكثر من 3 سنوات	سنة الى 3 سنوات	
دينار	دينار	
9,667,575	856,485	حق استخدام أصول مستأجرة
10,131,876	601,806	التزامات عقود أصول مستأجرة

إختار البنك إستخدام الإعفاء المتاح بالمعيار بعدم إثبات حق الإستخدام للأصول المستأجرة بموجب عقود تقل مدتها عن عام ومبالغها غير مادية.

(14) موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2021 دينار	31 كانون الأول 2022 دينار	
30,698,981	36,000,001	فوائد وإيرادات برسم القبض
2,034,183	3,064,335	مصرفات مدفوعة مقدماً
131,966,150	125,328,002	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة بالصافي
1,157,017	230,086	شيكات مقاصة
6,422,079	4,165,777	مدينون بالصافي *
6,698,181	7,353,419	أخرى
178,976,591	176,141,619	المجموع

* يظهر بند المدينون بالصافي بعد طرح الخسائر الائتمانية المتوقعة والبالغة 82,720 دينار كما في 31 كانون الأول 2022.

- تتضمن بنود المدينون والموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة والموجودات الأخرى أرصدة تخص الشركات التابعة بمبلغ 7,815,284 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 6,245,421 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.

- تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك خلال فترة اقصاها سنتين من تاريخ تملكها ، وللبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى.

- فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة :

2022			
المجموع	موجودات مستملكة أخرى *	عقارات مستملكة	
دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022			
131,966,150	1,040,275	130,925,875	الرصيد بداية السنة - بالصافي
11,097,748	-	11,097,748	إضافات
(13,109,973)	-	(13,109,973)	إستبعادات
(4,625,923)	-	(4,625,923)	مخصص عقارات مستملكة
125,328,002	1,040,275	124,287,726	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021			
133,538,182	-	133,538,182	الرصيد بداية السنة - بالصافي
16,834,117	1,040,275	15,793,842	إضافات
(14,013,762)	-	(14,013,762)	إستبعادات
896,846	-	896,846	المسترد من مخصص بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني
(5,289,233)	-	(5,289,233)	خسارة التدني
131,966,150	1,040,275	130,925,875	الرصيد في نهاية السنة

* يمثل هذا البند أسهم في أحد البنوك العربية تم إستملاكها من أحد العملاء خلال العام 2021 لقاء ديون مستحقة.

- قام البنك المركزي الأردني بموجب تعميم رقم 10/3/16234 تاريخ 10 تشرين الأول 2022 بإلغاء العمل بكافة التعاميم السابقة التي تقضي بإقتطاع مخصصات مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك مع الإبقاء على المخصصات المرصودة مقابل العقارات ليتم تحريرها عند التخلص منها.

- بلغت خسائر بيع العقارات المستملكة 1,058,829 دينار للعام 2022 مقابل 2,319,793 دينار للعام 2021 وقد ظهرت ضمن المصاريف الأخرى.

(15) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2022			
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	
19,667,610	19,667,610	-	حسابات جارية وتحت الطلب
87,517,383	80,006,651	7,510,732	ودائع لأجل *
107,184,993	99,674,261	7,510,732	المجموع

31 كانون الأول 2021			
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	
38,791,340	38,791,340	-	حسابات جارية وتحت الطلب
128,154,117	82,069,117	46,085,000	ودائع لأجل *
166,945,457	120,860,457	46,085,000	المجموع

* لا يوجد ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 37,614,010 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.

(16) ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات			أفراد
		صغيرة ومتوسطة	كبرى		
دينار	دينار	دينار	دينار		دينار
31 كانون الأول 2022					
700,475,343	2,175,776	247,717,866	162,371,673		288,210,028
180,100,846	2,188,196	5,798,439	469,162		171,645,049
1,538,001,319	68,303,960	126,249,550	520,895,009		822,552,800
95,450	-	-	-		95,450
2,418,672,958	72,667,932	379,765,855	683,735,844		1,282,503,327
المجموع					
31 كانون الأول 2021					
643,872,946	2,246,868	242,280,968	118,948,896		280,396,214
185,819,593	2,148,391	3,147,265	636,766		179,887,171
1,107,475,452	70,282,107	97,043,392	224,012,363		716,137,590
131,479	-	-	-		131,479
1,937,299,470	74,677,366	342,471,625	343,598,025		1,176,552,454
المجموع					

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة 72,667,932 دينار أي ما نسبته 3% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022 (74,677,366 دينار أي ما نسبته 3.9% كما في 31 كانون الأول 2021).
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد 636,469,781 دينار أي ما نسبته 26.4% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022 (مقابل 586,779,824 دينار أي ما نسبته 30.3% كما في 31 كانون الأول 2021).
- بلغت الودائع المحجوزة «مقيدة السحب» 50,264,936 دينار أي ما نسبته 2.1% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022 (مقابل 29,375,093 دينار أي ما نسبته 1.5% كما في 31 كانون الأول 2021).
- بلغت الودائع الجامدة 45,448,398 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 51,847,094 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.

(17) تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2021	2022	
دينار	دينار	
62,744,733	90,710,245	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
30,334,475	27,216,327	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
93,079,208	117,926,572	المجموع

(18) أموال مقترضة

تم الحصول على هذه الأموال بموجب الاتفاقيات الموقعة مع مؤسسات مالية مختلفة، بهدف إستخدامها في تمويل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، وذلك على النحو التالي :

ثابتة/ متغيرة	سعر فائدة الاقراض	الضمانات	دورية إستحقاق الأقساط	المتبقية	عدد الأقساط الكلية	مبلغ القرض / دينار	31 كانون الأول 2022
متغيرة	%5.65	-	نصف سنوية	10	20	2,000,000	قرض من خلال البنك المركزي الاردني
ثابتة	%2.51	-	نصف سنوية	3	14	690,000	قرض من خلال البنك المركزي الاردني
متغيرة	%5.69	-	نصف سنوية	15	20	3,497,625	قرض من خلال البنك المركزي الاردني
ثابتة	%3.00	-	نصف سنوية	34	34	5,401,727	قرض من خلال البنك المركزي الاردني
متغيرة	%3.42	-	نصف سنوية	27	30	442,308	قرض من خلال البنك المركزي الاردني
ثابتة	%0.50	كميالات غب الطلب	كل 6 أشهر على سنة	0	2	333,336	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%0.50	كميالات غب الطلب	كل 6 أشهر على 5 سنوات	5	24	999,569	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%0.50	كميالات غب الطلب	كل 9 أشهر على 6 سنوات	10	18	1,560,288	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%0.50	كميالات غب الطلب	شهرية على مدار سنة	22-8	44-24	414,198	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%0.50	كميالات غب الطلب	شهرية على مدار 5 سنوات	73-3	99-4	11,807,052	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%0.50	كميالات غب الطلب	شهرية على مدار 10 سنوات	55-6	63-24	2,905,222	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%1.00	كميالات غب الطلب	شهرية على مدار سنة	23-2	44-24	543,764	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%1.00	كميالات غب الطلب	شهرية على مدار 5 سنوات	60-1	86-8	8,876,274	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%1.00	كميالات غب الطلب	شهرية على مدار 10 سنوات	106-20	113-20	2,049,590	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%0.00	-	شهرية على مدار سنة	18-1	43-12	2,144,012	سلف البنك المركزي الاردني - كورونا
ثابتة	%0.00	-	شهرية على مدار 3 سنوات	41-7	53-13	15,008,049	سلف البنك المركزي الاردني - كورونا
ثابتة	%0.00	-	شهرية على مدار 5 سنوات	50-36	54-42	2,886,907	سلف البنك المركزي الاردني - كورونا

ثابتة / متغيرة	سعر فائدة الأقراض	الضمانات	دورية إستحقاق الأقساط	المتبقية	عدد الأقساط الكلية	مبلغ القرض / دينار	31 كانون الأول 2022
ثابتة	%5.60	-	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2025	1	1	20,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
ثابتة	%5.60	-	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2025	1	1	10,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
ثابتة	%6.45	-	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024	1	1	10,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
ثابتة	%4.90	-	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2028	1	1	10,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
ثابتة	%4.50	-	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024	1	1	9,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
ثابتة	%1.79	-	فوائد نصف سنوية	9	9	84,583,700	قرض بنك الإستثمار الأوروبي (EIB)
ثابتة	%4.85	-	فوائد نصف سنوية	16	16	44,930,748	قرض بنك الإستثمار الأوروبي (EIB)
متغيرة	%5.00	-	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	33-7	36	6,556,287	بنك القاهرة عمان
متغيرة	%5.25	-	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	36-2	36	6,266,228	بنك كابيتال الأردن
ثابتة	%4.85	-	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024 - فوائد نصف سنوية	1	1	10,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
ثابتة	%5.85	-	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2025 - فوائد نصف سنوية	1	1	5,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
متغيرة	%7.13	-	فوائد شهريا	48	48	11,700,000	البنك الاستثماري
متغيرة	%8.00	-	فوائد نصف سنويا	10	10	5,000,000	بنك الاتحاد
متغيرة	%9.25	-	جاري مدين	-	-	17,944	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
متغيرة	%4.50	-	جاري مدين	-	-	1,983,240	بنك كابيتال
						296,598,068	

ثابتة/ متغيرة	سعر فائدة الاقراض	الضمانات	دورية إستحقاق الأقساط	المتبقية	عدد الأقساط الكلية	مبلغ القرض / دينار	31 كانون الأول 2021
متغيرة	%1.96	-	نصف سنوية	12	20	2,400,000	قرض من خلال البنك المركزي الاردني
ثابتة	%2.51	-	نصف سنوية	5	14	1,110,000	قرض من خلال البنك المركزي الاردني
متغيرة	%2.00	-	نصف سنوية	17	20	3,963,975	قرض من خلال البنك المركزي الاردني
ثابتة	%3.00	-	نصف سنوية	34	34	4,426,400	قرض من خلال البنك المركزي الاردني
متغيرة	%1.54	-	نصف سنوية	29	30	480,769	قرض من خلال البنك المركزي الاردني
ثابتة	%0.50	كميالات غب الطلب	بموجب شرائح - كل 6 أشهر على سنتين	2	3	666,668	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%0.50	كميالات غب الطلب	بموجب شرائح - كل 6 أشهر على 10 سنوات	20	27	999,245	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%0.50	كميالات غب الطلب	بموجب شرائح - كل 9 أشهر على 10 سنوات	11	17	994,034	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%0.50	كميالات غب الطلب	شهرية على مدار سنة	36-3	57-36	461,050	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%0.50	كميالات غب الطلب	شهرية على مدار 5 سنوات	38-1	64-3	2,675,667	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%0.50	كميالات غب الطلب	شهرية على مدار 10 سنوات	82-3	114-6	7,902,631	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%1.00	كميالات غب الطلب	شهرية على مدار سنة	27-1	68-5	749,404	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%1.00	كميالات غب الطلب	شهرية على مدار 5 سنوات	50-1	60-2	4,764,717	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%1.00	كميالات غب الطلب	شهرية على مدار 10 سنوات	101-9	101-22	4,313,978	سلف البنك المركزي الاردني
ثابتة	%0.00	-	شهرية على مدار سنة	50-14	54-14	549,442	سلف البنك المركزي الاردني - كورونا
ثابتة	%0.00	-	شهرية على مدار 3 سنوات	13-1	27-6	21,704,804	سلف البنك المركزي الاردني - كورونا
ثابتة	%0.00	-	شهرية على مدار 5 سنوات	50-10	54-12	5,310,084	سلف البنك المركزي الاردني - كورونا
ثابتة	%4.23	-	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2022	1	1	20,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
ثابتة	%4.23	-	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2022	1	1	10,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
ثابتة	%6.45	-	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024	1	1	10,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
ثابتة	%4.90	-	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2028	1	1	10,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
ثابتة	%4.50	-	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024	1	1	9,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري

ثابتة / متغيرة	سعر فائدة الأقراض	الضمانات	دورية إستحقاق الأقساط	المتبقية	عدد الأقساط الكلية	مبلغ القرض / دينار	31 كانون الأول 2021
ثابتة	%1.79	-	فوائد نصف سنوية	9	9	84,583,700	قرض بنك الإستثمار الأوروبي (EIB)
متغيرة	%5.50	-	فائدة سنوية	-	-	36,322	بنك الاسكان
متغيرة	%5.00	-	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	19	36	3,405,535	بنك القاهرة
متغيرة	%5.25	-	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	29-7	36	3,737,851	بنك كاييتال
متغيرة	%5.50	-	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	31-21	36	7,873,675	بنك الاسكان
متغيرة	%5.40	-	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	24-2	36	2,005,685	بنك سوسيتيه جينيرال
ثابتة	%4.85	-	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024 - فوائد نصف سنوية	1	1	10,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
ثابتة	%4.78	-	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2022 - فوائد نصف سنوية	1	1	5,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
						239,115,636	

- تم إعادة الاقراض بهامش يتراوح من 3 الى 5%.

(19) مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

الرصيد في بداية السنة	(المحرر) من خلال الدخل الشامل للسنة*	المضاف من خلال الدخل للسنة**	(المدفوع/المستخدم) خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	العام 2022
10,769,706	(233,075)	2,585,402	(970,697)	12,151,336	مخصص تعويض نهاية الخدمة
1,708,525	-	600,000	(4,888)	2,303,637	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
12,478,231	(233,075)	3,185,402	(975,585)	14,454,973	المجموع

* يظهر التغير نتيجة الفرضيات الاكتوارية بحقوق الملكية مباشرة بعد طرح الموجودات الضريبية المؤجلة ويبلغ الاحتياطي الموجب 1,050,169 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 558,921 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.

** يشمل المضاف من خلال الدخل مبلغ 796,958 دينار مقابل 642,226 دينار تظهر ضمن الفوائد المدينة لقاء التزامات منافع موظفين محددة.

الرصيد في بداية السنة	(المحرر) من خلال الدخل الشامل للسنة*	المضاف من خلال الدخل للسنة**	(المدفوع/المستخدم) خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	العام 2021
12,844,516	(2,373,223)	2,342,268	(2,043,855)	10,769,706	مخصص تعويض نهاية الخدمة
1,459,097	-	600,000	(350,572)	1,708,525	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
14,303,613	(2,373,223)	2,942,268	(2,394,427)	12,478,231	المجموع

(20) أسناد قرض

تم بتاريخ 2020/10/15 اصدار أسناد قرض من شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة تابعة للبنك) بقيمة إجمالية 11 مليون دينار . تستحق السندات دفعة واحدة بتاريخ 2023/10/15. علما بأن تلك السندات غير مدرجة في السوق المالي. بلغ معدل الفائدة 5% سنويا. تدفع كل ستة أشهر وذلك في 4/15 و 10/15.

(21) ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي :

2021	2022	
دينار	دينار	
2,176,841	9,745,645	رصيد بداية السنة
9,638,474	19,838,448	ضريبة الدخل المستحقة
-2,069,670	-10,799,674	ضريبة الدخل المدفوعة
9,745,645	18,784,419	الرصيد في نهاية السنة

ب - مصروف ضريبة الدخل

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي :

2021	2022	
دينار	دينار	
9,638,474	19,838,448	ضريبة الدخل المستحقة
-5,270,611	-11,228,284	ضريبة الدخل المدفوعة
4,367,863	8,610,164	الرصيد في نهاية السنة

ج- الوضع الضريبي

فيما يلي الوضع الضريبي لفروع البنك والشركات التابعة :

الفروع / الشركات	تقديم كشف التقدير الذاتي حتى نهاية العام	مخالصة نهائية حتى نهاية العام	الدفعة لدائرة الضريبة	سنوات مختلف عليها
فروع الأردن	2021	2018	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
فرع قبرص	2021	2021	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
شركة إجارة للتأجير التمويلي	2020	2019	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	2020	2018	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد

د - موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

أ (موجودات ضريبية مؤجلة

الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المضاف	المحذر	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022					
5,261,354	13,845,669	2,585,402	970,185	12,230,452	مخصص تعويض نهاية الخدمة
11,510,576	30,290,990	4,321,760	84,931	26,054,161	مخصصات عقارات مستملكة
875,382	2,303,636	600,000	4,889	1,708,525	مخصص قضايا مقامة على البنك
32,079,168	84,418,863	40,508,837	19,325,036	63,235,062	مخصص تسهيلات إئتمانية مباشرة
3,602,860	9,481,210	6,646,564	2,539,627	5,374,273	مخصص تسهيلات إئتمانية غير مباشرة
1,330,000	3,500,000	3,500,000	-	-	مخصص إضافي - أدوات ملكية
355,300	935,000	935,000	-	-	مخصص لقاء الأقساط المؤجلة
62,522	164,532	164,532	241,193	241,193	مخصص إستثمارات
541	1,425	1,425	-	-	مخصص ودائع لدى البنوك
235,890	620,763	-	2,092,336	2,713,099	خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
28,000	100,000	-	-	100,000	مخصص عقود تأجير تمويلي - شركات تابعة
957,467	3,419,525	-	393,682	3,813,207	مخصص ذمم مدينة وإيرادات مستحقة القبض - شركات تابعة
56,299,061	149,081,612	59,263,520	25,651,879	115,469,972	المجموع
31 كانون الأول 2021					
4,647,572	12,230,452	2,342,268	2,956,332	12,844,516	مخصص تعويض نهاية الخدمة
9,900,581	26,054,161	5,289,233	896,846	21,661,774	مخصصات عقارات مستملكة
649,240	1,708,525	600,000	350,572	1,459,097	مخصص قضايا مقامة على البنك
24,029,324	63,235,062	34,652,782	13,884,804	42,467,084	مخصص تسهيلات إئتمانية مباشرة
2,042,224	5,374,273	4,015,589	5,486,907	6,845,591	مخصص تسهيلات إئتمانية غير مباشرة
91,653	241,193	189,406	23,268	75,055	مخصص إستثمارات
1,030,978	2,713,099	-	991,712	3,704,811	خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
28,000	100,000	-	87,671	187,671	مخصص عقود تأجير تمويلي - شركات تابعة
1,067,698	3,813,207	3,813,207	-	-	مخصص ذمم مدينة وإيرادات مستحقة القبض - شركات تابعة
-	-	-	7,431,725	7,431,725	الخسارة الضريبية للسنة
43,487,269	115,469,972	50,902,486	32,109,837	96,677,324	المجموع

ب (مطلوبات ضريبية مؤجلة

الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المضاف	المبلغ المحرر	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022					
1,623,792	4,273,138	4,273,138	106,012	106,012	أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
643,652	1,693,821	233,075	912,477	2,373,223	تعويض نهاية الخدمة - خسائر اكتوارية
5,193,059	13,665,944	3,926,841	-	9,739,103	* إحتياطي تقييم موجودات مالية
7,460,503	19,632,903	8,433,054	1,018,489	12,218,338	المجموع
31 كانون الأول 2021					
40,285	106,012	106,012	-	-	أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
901,825	2,373,223	2,373,223	-	-	تعويض نهاية الخدمة - خسائر اكتوارية
3,700,859	9,739,103	3,015,061	-	6,724,042	* إحتياطي تقييم موجودات مالية
4,642,968	12,218,338	5,494,296	-	6,724,042	المجموع

* تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ضمن إحتياطي تقييم موجودات مالية والمطلوبات الضريبية المؤجلة التي تخص الخسائر والأرباح الإكتوارية الناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع الموظفين المحددة بحقوق الملكية الموحدة .

- تم إحتساب الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة وفقا لقانون ضريبة الدخل بنسب ترواحت من 28% الى 38%، وفقا لقانون ضريبة الدخل المعدل والساري المفعول إعتباراً من أول كانون الثاني 2019.

إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

2021		2022		
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	
دينار	دينار	دينار	دينار	
2,555,136	36,718,616	4,642,969	43,487,269	الرصيد في بداية السنة
2,087,833	18,961,624	3,204,560	22,520,137	المضاف خلال السنة
-	12,192,971	387,026	9,708,346	المستبعد خلال السنة
4,642,969	43,487,269	7,460,503	56,299,060	الرصيد في نهاية السنة

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

فيما يلي بيان لتسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي للسنة :

2021	2022	
دينار	دينار	
12,072,700	27,344,539	الربح المحاسبي - قائمة (ب)
(22,106,704)	(29,038,737)	أرباح غير خاضعة للضريبة
52,923,459	63,064,673	مصروفات غير مقبولة ضريبيا
42,889,455	61,370,475	الربح الضريبي
		نسبة ضريبة الدخل القانونية:
38%	38%	فروع البنك في الاردن
12.5%	12.5%	فروع البنك في قبرص
21-28.0%	21-28.0%	الشركات التابعة

(22) مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2021	2022	
دينار	دينار	
10,069,169	16,518,975	فوائد برسم الدفع
2,670,405	2,937,649	حوالات واردة
2,356,210	4,117,226	ذمم دائنة
988,903	1,073,540	مصاريف مستحقة غير مدفوعة
1,568,069	4,069,237	أمانات مؤقتة (أ)
3,316,385	5,190,822	أمانات مؤقتة - عملاء
4,122,701	3,990,477	أمانات مساهمين (ب)
6,301,930	8,221,310	شيكات مقبولة ومصدقة
511,986	531,734	تأمينات صناديق حديدية
79,741	75,140	أمانات اكتتابات (ب)
5,576,858	9,680,098	خسائر ائتمانية متوقعة مقابل التسهيلات غير المباشرة - (إيضاح 45)
-	3,500,000	مخصصات إضافية - أدوات ملكية
-	935,000	مخصصات إضافية - أقساط مؤجلة
13,063,167	5,726,763	مطلوبات أخرى
50,625,524	66,567,971	المجموع

- تتضمن المطلوبات الأخرى أرصدة تعود للشركات التابعة بمبلغ 4,802,572 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 4,467,265 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.

(أ) يمثل هذا البند أمانات مؤقتة الدفع لشركات مساهمة عامة وأخرى .

(ب) يمثل هذا المبلغ حصيلة رديات الإكتتابات في شركات مساهمة عامة قيد التأسيس .

(23) رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال البنك المصرح به والمكتتب به والمدفوع 150 مليون سهم/دينار كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021.

(24) الإحتياطيات

إن تفاصيل الإحتياطيات كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 هي كما يلي:

أ - الإحتياطي القانوني:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية بموجب القوائم المالية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك والشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب - الإحتياطي الإختياري :

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنوات السابقة، يستخدم الإحتياطي الإختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

إن الإحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اسم الإحتياطي	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021	طبيعة التقييد
	دينار	دينار	
الإحتياطي القانوني	99,983,479	97,254,251	مقيد التصرف به وفقا لقانون الشركات الاردني ولقانون البنوك

فيما يلي الحركة على الإحتياطي الاختياري:

	2022	2021
	دينار	دينار
الرصيد في بداية العام	133,444,584	131,023,362
المحول الى الإحتياطي	-	2,421,222
توزيعات أرباح نقدية	(10,500,000)	-
الرصيد لنهاية العام	122,944,584	133,444,584

(25) صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2022	2021
	دينار	دينار
أرباح غير متحققة	1,852,873	2,790,629
(المسترد) خسائر إئتمانية متوقعة مقابل أدوات الدين	(596,676)	434,430
خسائر متحققة	79,357	393,798
المضاف الى المطلوبات الضريبية المؤجلة	(1,492,200)	(1,145,723)
الرصيد في نهاية السنة *	6,887,913	7,044,559

* يظهر إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بالصافي بعد طرح المطلوبات الضريبية المؤجلة البالغة 5,193,059 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 3,700,859 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 وهو غير قابل للتحويل إلى قائمة الدخل الموحدة.

(26) الأرباح المدورة

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

2021	2022	
دينار	دينار	
(393,798)	(79,357)	(خسائر) متحققة من موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
7,738,243	18,682,115	الربح للسنة - قائمة (ب)
(3,631,833)	(2,729,228)	المحول الى الاحتياطات
79,094,033	94,967,563	الرصيد في نهاية السنة

- يتضمن الأرباح المدورة 56,299,061 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقيد التصرف به بموجب طلب البنك المركزي الاردني لقاء موجودات ضريبية مؤجلة مقابل 43,487,269 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.
- يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 188,212 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل (3,009,704 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية أثر التطبيق المبكر لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (9)، وإلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع، والذي يمثل فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية.
- يحظر التصرف بالرصيد الدائن لاحتياطي تقييم الموجودات المالية الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي.

(27) الأرباح الموزعة والمقترح توزيعها

- أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 8% من رأس المال وذلك من الاحتياطي الإختياري، أي ما يعادل 12 مليون دينار، وهذه النسبة خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.
- تم الموافقة من قبل الهيئة العامة للبنك في إجتماعها المنعقد بتاريخ 27 نيسان 2022 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 7% من رأس المال البالغ 150 مليون دينار/سهم أي ما يعادل 10.5 مليون دينار من حساب الإحتياطي الإختياري، في حين لم يتم توزيع أرباح على المساهمين خلال العام 2021.

(28) الفوائد الدائنة

تسهيلات ائتمانية مباشرة:

2021	2022	
دينار	دينار	
		للأفراد (التجزئة)
34,594	127,169	حسابات جارية مدينة
14,980,273	22,391,525	قروض وكمبيالات
1,426,219	1,739,225	بطاقات الائتمان
15,766,268	16,539,695	القروض العقارية
		الشركات
		الشركات الكبرى
8,097,478	7,227,647	حسابات جارية مدينة
49,295,288	60,903,478	قروض وكمبيالات
		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1,193,416	1,561,887	حسابات جارية مدينة
6,514,124	10,996,532	قروض وكمبيالات
7,610,884	10,978,540	الحكومة والقطاع العام
3,075,534	8,320,284	أرصدة لدى بنوك مركزية
25,890	663,816	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
17,293,456	23,120,803	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
1,850,147	1,606,820	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
127,163,571	166,177,421	المجموع

(29) الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2021	2022	
دينار	دينار	
2,046,461	4,467,214	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
156,139	419,169	حسابات جارية وتحت الطلب
569,242	1,100,910	ودائع توفير
28,730,061	46,139,133	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
2,516	2,969	شهادات إيداع
1,515,571	1,969,665	تأمينات نقدية
5,585,795	6,630,993	أموال مقترضة
2,362,639	2,423,632	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
1,212,858	1,108,897	فائدة مدفوعة لإلتزامات أصول مستأجرة
642,226	796,958	فوائد لقاء لإلتزامات منافع موظفين محددة
42,823,508	65,059,540	المجموع

(30) صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2021	2022	
دينار	دينار	
2,326,251	2,897,495	عمولات تسهيلات مباشرة
4,782,100	4,769,608	عمولات تسهيلات غير مباشرة
2,554,345	2,584,773	عمولات أخرى
9,662,696	10,251,876	المجموع

(31) أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2021	2022	
دينار	دينار	
(5,854)	(22,076)	(خسائر) ناتجة عن التقييم
2,722,720	3,714,769	المجموع

(32) إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2021	2022	
دينار	دينار	
29,636	49,810	إيرادات طوابع
5,607,614	6,083,743	إيرادات بطاقات الائتمان
885,926	1,320,587	ديون معدومة مستردة
93,258	101,004	إيرادات إتصالات
1,160,154	1,279,674	إيرادات حوالات
-	4,800,000	أرباح إستحقاق قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة
1,529,842	-	المسترد من خسائر تدني موجودات محتفظ بها بهدف البيع
2,846,516	3,946,218	أخرى
12,355,910	17,789,164	المجموع

(33) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2021	2022	
دينار	دينار	
2,886,336	2,944,037	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
1,980,882	2,007,589	نفقات طبية
177,157	186,612	تدريب الموظفين
259,001	386,524	مياومات سفر
91,098	203,197	نفقات التأمين على حياة الموظفين
29,892,235	33,319,751	المجموع

(34) مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2021	2022	
دينار	دينار	
585,459	528,723	قرطاسية
1,319,939	1,746,884	دعاية وإعلان
645,915	1,329,117	إشتراكات
1,536,708	2,333,169	مصاريف إتصالات
4,723,033	5,883,725	صيانة وتصليلات
1,499,578	1,891,834	مصاريف تأمين
190,205	270,288	أتعاب ومصاريف قضائية
642,794	723,647	كهرباء ومياه وتدفئة
1,344,303	1,334,040	رسوم وضرائب وطوابع
307,307	236,655	أتعاب مهنية
4,378,826	4,259,423	مصاريف خدمات البطاقات
251,213	266,157	مصاريف نقل و مواصلات
373,019	390,407	مصاريف خدمات البنوك المراسلة
529,310	533,881	خدمات الأمن والحماية
545,770	1,047,839	التبرعات والمسؤولية الاجتماعية
123,263	144,066	ضيافة
90,000	90,000	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
4,392,387	4,625,923	مخصصات عقارات وفاء لديون مستحقة
2,319,793	1,015,788	خسائر بيع موجودات مستملكة
-	3,500,000	مخصصات إضافية - أدوات ملكية
-	935,000	مخصصات إضافية - أقساط مؤجلة
-	82,720	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة - مدينون
2,712,528	2,924,193	إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة
4,033,413	2,992,708	اخرى
32,605,633	39,161,681	المجموع

(35) حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض)

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي

2021	2022	
دينار	دينار	
سهم	سهم	
150,000,000	150,000,000	المتوسط لمرجح لعدد الأسهم
دينار/ سهم	دينار/ سهم	
0.052	0.125	حصة السهم من الربح للسنة (أساسي ومخفض): الربح للسنة

(36) النقد وما في حكمه

2021	2022	
دينار	دينار	
142,138,455	123,435,953	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
129,331,447	107,184,993	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
2,543,992	2,304,806	أرصدة مقيدة السحب (إيضاح 5)
327,468,161	494,660,535	

(37) المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم تؤخذ لها أية مخصصات كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

- فيما يلي ملخص المعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال السنة :

الطرف ذو العلاقة						
31 كانون الأول 2022	شركات شقيقة	شركات تابعة	أعضاء مجلس الإدارة*	المدراء التنفيذيين	أخرى**	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي :						
تسهيلات ائتمانية مباشرة*	38,215,100	1,296,846	763,844	3,010,585	-	43,286,375
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	53,884,000	-	-	-	-	53,884,000
ودائع عملاء	-	10,216,261	67,919,266	1,848,571	357,354	80,341,452
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	1,633,444	-	-	-	1,013,062	2,646,506
التأمينات النقدية	-	-	-	151,697	16,375	168,072
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	20,088,806	-	559,015	-	36,333,467	56,981,288
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	289,242	-	-	289,242
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	265,953	-	-	265,953
أسناد قرض	-	5,000,000	-	-	-	5,000,000
بنود خارج قائمة المركز المالي :						
كفالات	3,833,600	491,358	1,000	-	1,072,449	5,398,407
إعتمادات	-	-	-	-	4,254,000	4,254,000
بنود قائمة الدخل :						
فوائد وعمولات دائنة ***	430,793	2,600,575	3,312	28,228	-	3,062,908
فوائد وعمولات مدينة ****	1,555,863	33,395	295,074	141,668	-	2,026,000
توزيعات أرباح موجودات مالية	790,260	-	-	-	444,415	1,234,675
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	-	41,655	-	-	-	41,655
فوائد لقاء إلتزامات أصول مستأجرة	-	27,984	-	-	-	27,984

31 كانون الأول 2021						
بنود داخل قائمة المركز المالي :						
المجموع	أخرى**	المدراء التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة*	شركات تابعة	شركات شقيقة	الطرف ذو العلاقة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
39,718,982	-	342,927	65,207	1,149,649	38,161,200	تسهيلات ائتمانية مباشرة*
29,521,681	6,435,084	-	-	-	23,086,597	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
74,162,953	885,252	1,350,031	71,876,157	51,514	-	ودائع عملاء
230,979	-	-	-	-	230,979	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية
19,125	15,125	-	-	4,000	-	التأمينات النقدية
32,588,362	14,269,220	-	-	-	18,319,142	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
346,545	-	-	346,545	-	-	حق استخدام أصول مستأجرة
294,297	-	-	294,297	-	-	إلتزامات مقابل حق استخدام أصول مستأجرة
5,000,000	-	-	-	5,000,000	-	أسناد قرض
بنود خارج قائمة المركز المالي :						
7,586,043	2,560,585	1,000	-	1,190,858	3,833,600	كفالات
4,254,000	4,254,000	-	-	-	-	إعتمادات
بنود قائمة الدخل :						
2,287,735	9,661	18,647	82,368	101,510	2,075,549	فوائد وعمولات دائنة ***
2,053,022	302,167	25,611	1,664,485	-	60,759	فوائد وعمولات مدينة ****
460,318	297,628	-	-	-	162,690	توزيعات أرباح موجودات مالية
29,999	-	-	29,999	-	-	إطفاء حق استخدام أصول مستأجرة
40,035	-	-	40,035	-	-	فوائد لقاء إلتزامات أصول مستأجرة

* من ضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمدراء التنفيذيين ومجلس الإدارة مبلغ 670,351 دينار يخص إئتمان ممنوح لأعضاء مجلس إدارة شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة تابعة) و 131,701 دينار للشركة المتحدة للإستشارات المالية وشركاتها التابعة كما في 31 كانون الأول 2022.

** تمثل شركات يمتلك البنك حق التصويت في مجالس إدارتها .

*** تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من (1.75)٪ إلى (9.648)٪ .

**** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من (1.25)٪ إلى (6.25)٪ .

ينوب عن البنك أربعة في مجلس إدارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية وثلاث أعضاء في مجلس إدارة شركة إجارة للتأجير التمويلي .

رواتب ومكافآت الادارة التنفيذية

بلغت الرواتب للادارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه 3,510,252 دينار للعام 2022 مقابل 3,366,416 دينار للعام 2021.

(38) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام 2022 و 2021. حيث تم الإفصاح عنها ضمن إيضاح رقم (44): مستويات القيمة العادلة.

(39) إدارة المخاطر

أ- يشمل عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك كافة دوائر البنك وفروعه العاملة داخل المملكة وخارجها والشركات التابعة من خلال التعرف وتحديد وقياس وإدارة المخاطر ضمن أفضل الممارسات الدولية وضمن حدود مهام ومسؤوليات وظيفة إدارة المخاطر.

يشمل عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك على المجالات التالية:

- مخاطر الائتمان Credit Risk Section:

هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء إلتزاماته في المواعيد المحددة. وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

- مخاطر السوق Market Risk:

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة أي مراكز مالية (Open Financial Position) داخل أو خارج الميزانية جراء أي تغيرات تحدث في أسعار السوق.

- مخاطر السيولة Liquidity Risk:

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد إلتزاماته عند إستحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين. (وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM ويتم إعداد تقارير بهذا الخصوص من إدارة المخاطر).

- مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

هي التعرض للتحركات العكسية في معدلات أسعار الفائدة التي تؤثر على ربحية البنك بسبب التغير في صافي إيراد الفائدة (Net Interest Income) والتغير في القيمة الإقتصادية (Economic Value) للتدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات.

- المخاطر التشغيلية Operational Risk :

هي الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

- مخاطر إدارة أمن المعلومات و إدارة إستمرارية العمل Information Security & Business Continuity Management:

هي الخسارة الناتجة عن إستخدام المعلومات من قبل أشخاص غير مخول لهم ذلك، أو من أن تكشف للعلن، أو توزع، أو أن تعدّل، أو من أن تدمر أو تحذف. هذا التعريف ينطبق على أي نوع من المعلومات سواء كانت المعلومة مكتوبة على ورق أو موجودة في ملف على الإنترنت، وتشمل إستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث.

المسؤوليات والمهام التفصيلية لأقسام إدارة المخاطر

1- المخاطر الائتمانية Credit Risk:

- تقوم دائرة إدارة المخاطر بمراجعة السياسة الائتمانية بشكل دوري وبالتنسيق مع ممثلي دوائر تسهيلات الشركات، وتسهيلات الأفراد. تمثل السياسة المؤشر والدليل الأساسي لمراكز العمل المختلفة في توضيح درجة المخاطر الائتمانية المقبولة لدى هذه المراكز.

- يتم إبداء الرأي بالطلبات الائتمانية من قبل إدارة المخاطر وضمن الصلاحيات الائتمانية المحددة من مجلس الإدارة ويدون مسؤولية مالية.

- يتم مراجعة وتقييم نظام التصنيف الائتماني الداخلي بشكل مستقل عن دوائر تسويق الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر حيث لدى البنك نظام موثق ومعتمد من مجلس الإدارة وتم الأخذ بعين الاعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه وبما يساعد في قياس وتصنيف مخاطر العملاء وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات، وتسعير التسهيلات وتحديد ربحية العميل والمنتج، وإدارة الائتمان، ودراسة وتحليل المحفظة الائتمانية. ويساعد على الاحتفاظ بالبيانات اللازمة التي تسهل تطبيق الطرق المتقدمة من مخاطر الائتمان (FIRB) ضمن متطلبات بازل ويتم تطبيق نظام تصنيف ائتماني آلي لتدعيم ذلك. وضمن نفس الإطار يتم استخدام Scoring Card System.

- توصي دائرة المخاطر وبشكل مستقل عن دوائر تسويق الائتمان بوضع ضوابط وسقوف محددة وموثقة بسياسات وإجراءات واضحة تضمن الإلتزام بهذه السقوف، تراجع دوريا وتعديل إن لزم. حيث يوجد سقوف محددة ومعتمدة من مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك، والبلدان وكذلك القطاعات الإقتصادية المختلفة وكذلك من مهامها إعداد سقوف لأي تركيز محتمل بالضمانات أو المنتجات الائتمانية.

- تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد تحليل للمحفظة الائتمانية، بحيث يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة عنها توضح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركيز بها وكذلك مقارنات Benchmarking تاريخية مع القطاع المصرفي ما أمكن، ومن ثم وضع التوصيات الملائمة لتخفيف المخاطر الموجودة.

2- المخاطر السوقية Market Risk:

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، وقياس، ومراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية معتمدة من مجلس الإدارة ويتم مراجعتها دوريا ويراقب تطبيقها، و تتضمن هذه السياسات:

- السياسة الإستثمارية، حيث يقوم ممثلي دوائر الخزينة، والمخاطر، بوضع ومراجعة هذه السياسة وتعديلها إن لزم بشكل سنوي على الأقل وعرضها على لجنة الإستثمار ولجنة الأصول والخصوم.

- لدى البنك سياسة للمخاطر السوقية مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة توضح كيفية التعرف وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر السوقية. وكذلك سياسات مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة تحدد أسس إدارة المحافظ والصناديق الإستثمارية بما في ذلك الأسس التشغيلية والأدوات الإستثمارية المرغوب فيها والضوابط المفعلة وكذلك سياسة توضح أسس التعامل بين البنك وعملائه بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس الهامش. تعد دائرة إدارة المخاطر السياسات المذكورة وبالتعاون مع الدوائر المعنية. يتم رفع تقارير دورية (يومية وشهرية) من قبل ال Middle office ضمن مخاطر السوق/إدارة المخاطر حول مدى الإلتزام بالسياسات أعلاه.

- تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد القيمة المعرضة للمخاطر VaR، وقياس تحليل الحساسية، ومخاطر أسعار الفائدة، والسقوف، وتقارير أخرى واردة ضمن السياسات ذات العلاقة المعتمدة.

3 - مخاطر السيولة Liquidity Risk:

- تقوم دائرة إدارة المخاطر وبالتعاون مع دائرة الخزينة بإعداد/تحديث سياسة مكتوبة لإدارة مخاطر السيولة ويتم إعتماؤها من مجلس إدارة البنك.
- تراقب دائرة إدارة المخاطر التزام البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، كما وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي من قبل دائرة الخزينة.
- تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام وتضم رئيس إدارة المخاطر وتحكمها سياسة لجنة الأصول والخصوم ALCO Policy وذلك من خلال تقارير دورية تعدها دوائر إدارة المخاطر ودائرة الخزينة ويعرضها ويتدارسها أعضاء اللجنة والذين بدورهم يضعوا التوصيات الملائمة بهذا الخصوص.
- تقوم دائرة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع دائرة الخزينة بإعداد سياسة مكتوبة لخطة طوارئ للسيولة Liquidity Contingency Plan لمعالجة أي مشاكل قد تطرأ على السيولة لدى البنك وبمستويات وسيناريوهات مختلفة ويتم إعتماؤها من مجلس إدارة البنك.

4 - المخاطر التشغيلية Operational Risk :

- تعمل إدارة المخاطر على إعداد ومراجعة سياسة وإجراءات موثقة لعملية التعرف وتقييم وتخفيف والسيطرة على المخاطر التشغيلية. لضمان التوافق مع متطلبات بازل ولتدعيم كفاءة وفعالية البيئة الرقابية بالبنك يستخدم البنك نظام مخاطر تشغيلية آلي يغطي جوانب التقييم الذاتي Self Assessment ونظام Events Collection وتحديد وتحليل (Key Risk Indicators) (KRI) لمراكز عمل البنك.
- يتم من قبل دائرة إدارة المخاطر المزج ما بين إدارة المخاطر المختلفة عند وضع الضوابط والإجراءات بحيث يتم التأكد من أن كافة المخاطر قد تم تغطيتها وبما يحقق مفهوم Enterprise Risk Management. كما أنه لدى البنك إجراءات عمل (SOPs) موثقة تراجع وتعديل دوريا من قبل الدوائر المعنية وبإشراف دائرة تطوير العمليات، أي إجراءات يتم تعديلها أو يتم إستحداثها بما فيها أي منتجات جديدة يتم عرضها على دوائر التدقيق الداخلي، والإمتثال، والمخاطر لدراسة المخاطر الممكنة وكذلك كفاية الضوابط الرقابية الموجودة.

5 - أمن المعلومات و إدارة إستمرارية العمل Information Security & Business Continuity Management:

- تقوم دائرة إدارة المخاطر ببناء خطة إستمرارية عمل Business Continuity Plan واضحة وموثقة ومعتمدة، ويتم عمل الإختبارات اللازمة لها بإنتظام، وتفاعلا مع المفهوم الواسع لإدارة إستمرارية العمل Business Continuity Management مدعمة بنظام آلي DRS لمزيد من الكفاءة في إدارة إستمرارية العمل، وبحيث تتواءم مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني وكذلك أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص.
- تم إفراد فريق أمن أنظمة المعلومات Information Security Officer ويتبع مباشرة لإدارة المخاطر لتدعيم ذلك وبحيث يكون مستقل في رفع تقاريره عن مدير دائرة أنظمة المعلومات وضمن أفضل الممارسات العالمية ومنها معايير ISO27001 ومتطلبات PCI.
- تشارك إدارة المخاطر في إعداد تقييم مناسب للمخاطر في حال وجود نشاط أو منتج جديد على وشك الإطلاق في سوق معين.

6 - مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

- تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد سياسة مخاطر أسعار فائده موثقة تحكم عملية التعرف، وقياس والسيطرة على مخاطر أسعار الفائدة وضمن إطار إدارة الأصول والخصوم للبنك ALCO ويتم إعتماؤها من مجلس الإدارة، وتقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد التقارير اللازمة وتعرض على لجنة ALCO لدى البنك.

7 - التواءم مع مقررات بازل:

- تقوم الدائرة بالإشراف على تطبيق متطلبات مقررات بازل المختلفة. ومن ضمنها احتساب نسب كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 بما فيها النسب المطلوبة للسيولة، وتقوم بالمساهمة بفعالية بالتخطيط لرأس المال Capital Budgeting.
- تقوم الدائرة بإعداد الإختبارات الضاغطة وتقييم رأس المال الداخلي وإصدار تقارير تحليلية لرأس المال.
- بالإضافة إلى إصدار التحليلات المالية المختلفة للبنوك مع إعداد تحليلات جديدة متخصصة في جوانب محددة من خلال الإستفادة من الإفصاحات الصادرة من البنوك.

- التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى) :

31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2022	
دينار	دينار	
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
255,409,613	419,143,482	أرصدة لدى بنوك مركزية
142,138,456	123,435,953	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
التسهيلات الائتمانية المباشرة:		
242,468,901	282,659,417	للأفراد
221,765,313	224,934,334	القروض العقارية
للشركات		
914,414,231	1,041,508,278	الشركات الكبرى
131,235,593	192,213,587	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
177,402,774	181,324,821	للحكومة والقطاع العام
سندات وأسناد وأذونات:		
29,660,562	22,578,510	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
494,569,305	617,988,602	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة
38,278,077	40,395,864	الموجودات الأخرى
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
221,364,280	232,559,084	كفالات
44,167,815	81,536,153	إعتمادات
30,516,124	46,679,982	قبولات
356,998,821	323,456,817	سقوف تسهيلات غير مستغلة (مباشرة وغير مباشرة)
3,300,389,864	3,830,414,884	المجموع

فيما يلي توزيع القيمة العادية للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الأردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الأقل خلال عامين ، أما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادية إستناداً إلى أسعار الصرف المصادرة عن البنك المركزي الأردني و يتم احتسابها بشكل إفرادي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في أي حال من الأحوال:

توزيع القيمة العادية للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2022:

الخسارة الإئتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	القيمة العادية للضمانات									
		إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	دينار	دينار
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	419,143,482	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية 419,143,482
1,425	119,532,933	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية 123,435,953
التسهيلات الائتمانية المباشرة:											
24,580,458	178,431,261	130,786,020	339,453	20,049,343	84,181,036	-	23,090,286	3,125,903	309,217,281	309,217,281	الأفراد
29,214,285	341,520,543	299,010	1,944,002	275,239,700	-	1,829,739	7,832,370	263,006,274	263,006,274	263,006,274	القروض العقارية
88,931,601	682,353,755	465,958,258	1,937,440	4,642,402	329,993,715	19,432,211	141,652,168	22,778,195	1,148,312,013	1,148,312,013	الشركات الكبرى
9,007,121	9,248,587	193,342,279	22,132,754	12,743,359	97,955,863	-	25,444,440	34,963,710	202,590,866	202,590,866	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
635,920	181,960,741	-	-	-	-	-	-	-	181,960,741	181,960,741	الحكومة والقطاع العام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وإسناد وأذونات:
11,264	22,578,510	-	-	-	-	-	-	-	22,578,510	22,578,510	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل الشامل
4,755,468	608,472,998	14,271,072	-	-	6,886,154	-	7,384,918	-	622,744,070	622,744,070	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
82,720	36,147,367	4,248,497	-	-	4,248,497	-	-	-	40,395,864	40,395,864	موجودات أخرى
157,220,261	2,257,869,635	1,150,126,669	24,708,658	39,379,105	798,504,965	19,432,211	199,401,551	68,700,179	3,333,385,055	3,333,385,055	المجموع
6,229,424	122,315,181	116,473,326	2,559,921	1,332,056	64,934,027	432,339	8,860,251	38,354,733	238,788,507	238,788,507	الكفالات المالية
381,313	77,485,737	4,431,730	112,266	61,138	1,997,006	-	-	2,261,320	81,917,467	81,917,467	الإعتمادات المستندية
3,069,361	276,356,392	96,849,768	5,260,278	2,737,678	60,314,343	-	3,237,631	25,299,836	373,206,159	373,206,159	الإلتزامات الأخرى
9,680,098	476,157,310	217,754,823	7,932,465	4,130,872	127,245,376	432,339	12,097,882	65,915,889	693,912,133	693,912,133	المجموع
166,900,358	2,734,026,945	1,367,881,492	32,641,123	43,509,977	925,750,341	19,864,551	211,499,433	134,616,068	4,027,297,188	4,027,297,188	المجموع الكلي

فيما يلي توزيع القيمة العادية للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الأردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الأقل خلال عامين ، أما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادية إستناداً إلى أسعار الصرف الصادرة عن البنك المركزي الأردني و يتم احتسابها بشكل إفرادي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في أي حال من الأحوال :

توزيع القيمة العادية للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2021:

الخسارة الإئتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	القيمة العادية للضمانات									
		إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	دينار	دينار
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	255,409,613	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية 255,409,613
5,915,206	148,254,854	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية 148,254,854
التسهيلات الائتمانية المباشرة:											
19,092,565	177,344,547	85,862,848	267,686	20,065,280	59,083,746	-	4,255,624	2,190,512	263,207,395	الأفراد	
24,672,970	-	345,055,982	545,002	1,884,609	328,948,163	7,655,349	1,887,443	4,135,416	255,897,699	القروض العقارية	
72,245,589	505,153,939	497,282,279	3,147,213	4,230,918	317,901,178	13,297,943	145,381,215	13,323,813	1,002,436,218	الشركات الكبرى	
9,697,676	6,778,891	136,803,213	19,621,568	13,100,940	69,982,853	-	15,205,335	18,892,516	143,582,104	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	
536,424	177,939,198	-	-	-	-	-	-	-	177,939,198	الحكومة والقطاع العام	
سندات وإسناد وإذونات:											
607,970	29,660,562	-	-	-	-	-	-	-	29,660,562	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل الشامل	
2,646,431	480,832,939	16,382,797	-	-	9,390,766	-	6,992,031	-	497,215,736	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	
-	37,927,061	-	-	-	1,325,639	-	-	-	39,252,700	موجودات أخرى	
135,414,832	1,819,301,606	1,081,387,118	23,581,469	39,281,748	786,632,344	20,953,291	173,721,648	38,542,258	2,812,856,080	المجموع	
2,317,704	112,299,948	111,382,036	1,960,974	1,018,405	64,393,402	412,345	8,734,717	34,862,193	223,681,984	الكفالات المالية	
310,899	40,019,698	4,459,016	125,440	52,965	2,412,496	-	-	1,868,116	44,478,714	الإعتمادات المستندية	
2,948,255	283,117,746	107,345,453	4,700,240	2,728,205	65,813,701	-	10,413,948	23,689,360	390,463,199	الإلتزامات الأخرى	
5,576,858	435,437,392	223,186,505	6,786,653	3,799,575	132,619,598	412,345	19,148,665	60,419,669	658,623,897	المجموع	
140,991,689	2,254,738,998	1,304,573,623	30,368,122	43,081,323	919,251,942	21,365,636	192,870,312	98,961,926	3,471,479,977	المجموع الكلي	

توزيع القيمة العادية للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية للمرحلة الثالثة 2022:

صافي التعرض		القيمة العادية للضمانات									
الخسارة	بعد التعرض	إجمالي قيمة الضمانات المتوقعة	أخرى	سيارات وآليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية	إجمالي قيمة التعرض		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية المباشرة:	
12,994,619	2,927,027	14,943,817	11,832	3,998,582	2,360,356	-	8,558,742	14,303	17,870,844	الأفراد	
21,998,045	6,311,232	32,361,036	-	179,522	23,858,936	-	-	54	38,672,268	القروض العقارية	
42,959,829	55,771,293	14,893,557	-	97,062	19,675,187	-	100,000	3,343,832	70,664,849	الشركات الكبرى	
6,575,335	777,032	9,672,375	906,269	1,841,188	5,994,621	-	845,638	84,659	10,449,406	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وإسناد وإذونات:	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل الشامل	
4,425,400	-	14,271,072	-	-	6,886,154	-	7,384,918	-	7,488,004	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	
88,953,227	65,786,584	86,141,856	918,101	6,116,354	58,775,254	-	16,889,299	3,442,848	145,145,372	المجموع	
1,251,985	1,059,361	466,456	46,714	49,761	277,729	-	-	92,252	1,525,816	الكفالات المالية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الإعتمادات المستندية	
157,714	60,906	133,244	2,501	8,032	115,973	-	-	6,737	194,149	الإلتزامات الأخرى	
1,409,699	1,120,267	599,699	49,215	57,793	393,702	-	-	98,989	1,719,965	المجموع	
90,362,926	66,906,851	86,741,555	967,316	6,174,147	59,168,956	-	16,889,299	3,541,837	146,865,337	المجموع الكلي	

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية للمرحلة الثالثة 2021:

القيمة العادلة للضمانات										
الخسارة الإئتمانية المتوقعة	صافي التعرض		إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وآليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية	إجمالي قيمة التعرض
	دينار	دينار								
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية										
5,915,206	6,116,399	-	-	-	-	-	-	-	-	6,116,399
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية										
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
9,404,206	5,589,958	7,453,587	-	4,739,786	1,842,413	-	-	850,936	20,452	13,043,545
20,060,221	4,977,788	39,034,568	-	190,806	38,818,451	-	-	-	25,312	44,012,356
41,137,938	43,550,521	29,197,651	-	63,000	25,590,519	-	-	434,779	3,109,353	72,748,172
9,181,552	774,322	16,744,992	545,159	3,425,847	11,727,997	-	-	934,915	111,073	17,519,314
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)										
سندات وإسناد وإذونات:										
412,876	691,275	-	-	-	-	-	-	-	-	691,275
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة										
2,418,022	-	16,382,797	-	-	9,390,766	-	-	6,992,031	-	8,720,000
من خلال قائمة الدخل الشامل										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة										
88,530,021	61,700,261	108,813,595	545,159	8,419,439	87,370,146	-	-	9,212,661	3,266,190	162,851,060
المجموع										
527,059	262,370	582,638	566	58,958	445,779	-	-	-	77,335	845,008
الكفالات المالية										
الإعتمادات المستندية										
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
135,583	24,228	213,394	-	14,645	174,441	-	-	5,153	19,155	237,622
الإلتزامات الأخرى										
662,642	286,599	796,032	566	73,603	620,220	-	-	5,153	96,489	1,082,631
المجموع										
89,192,663	61,986,860	109,609,627	545,726	8,493,043	87,990,366	-	-	9,217,814	3,362,680	163,933,690
المجموع الكلي										

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ إجمالي الديون المجدولة 9,587,855 دينار خلال العام 2022 جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ رصيد الديون المجدولة 42,258,899 دينار خلال العام 2021.

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ، وقد بلغت الديون المعاد هيكلتها 376,904,269 دينار خلال العام 2022 (مقابل 17,402,034 دينار للعام 2021).

سندات وأسناد وأذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينار	دينار	2022
B1	Moody's	-	4,871,457	4,871,457
B2	Moody's	-	6,061,991	6,061,991
+B	Moody's	-	649,767	649,767
Ba3	Moody's	559,015	-	559,015
Baa3	Moody's	711,666	663,424	1,375,090
C	Moody's	-	3,062,604	3,062,604
حكومية		21,307,829	602,679,358	623,987,187
غير مصنف		-	-	-
		22,578,510	617,988,602	640,567,112

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينار	دينار	2021
CC	Fitch	691,275	-	691,275
B1	Moody's	23,206,261	-	23,206,261
B2	Moody's	-	6,245,547	6,245,547
B3	Moody's	763,026	-	763,026
حكومية		-	482,250,189	482,250,189
غير مصنف		5,000,000	8,720,000	13,720,000
الإجمالي		29,660,562	497,215,736	526,876,298

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

إجمالي	أخرى	خدمات	حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
419,143,482	-	-	419,143,482	-	-	-	-	-	-	-
123,435,953	-	-	-	-	665,832	-	-	-	-	122,770,121
1,922,640,437	-	336,083,965	181,324,821	315,995,024	10,309,500	37,584,225	231,494,388	310,158,799	366,753,329	132,936,386
سندات وأسناد وأذونات:										
22,578,510	-	559,015	22,019,495	-	-	-	-	-	-	-
617,988,601	-	4,871,452	610,054,545	-	-	-	-	3,062,604	-	-
40,395,864	1,101,443	-	-	230,086	-	-	3,064,335	-	-	36,000,001
232,559,084	-	86,974,545	-	1,656,635	1,624,564	824,024	-	38,705,123	39,184,074	63,590,120
81,536,153	-	6,114,757	-	-	-	376,718	-	17,843,839	52,948,517	4,252,322
370,136,798	-	79,074,896	-	24,206,622	1,304,340	24,937,411	-	119,118,109	93,406,332	28,089,088
3,830,414,885	-	513,678,632	1,232,542,343	342,088,366	13,904,235	63,722,378	234,558,722	488,888,475	552,292,252	387,638,038

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
387,638,038	102,463	-	-	715,458	-	386,820,117
552,292,252	7,222,777	-	-	47,756,657	-	497,312,818
491,952,810	8,220,676	-	-	31,665,081	-	452,067,053
231,494,387	6,656,803	-	-	21,581,917	-	203,255,667
63,722,379	1,181	-	-	15,681,159	-	48,040,039
13,904,235	-	-	-	-	-	13,904,235
342,088,367	4,611,556	-	-	16,267,054	-	321,209,757
1,232,542,343	-	-	-	-	-	1,232,542,343
513,678,629	1,488,088	-	-	30,314,165	-	481,876,376
1,101,443	-	-	-	-	-	1,101,443
3,830,414,885	28,303,544	-	-	163,981,491	-	3,638,129,847

التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

إجمالي	أخرى	خدمات	خام	حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
255,409,613	-	-	255,409,613	-	-	-	-	-	-	-	-
142,138,456	-	-	-	-	-	1,265,865	-	-	-	-	140,872,591
1,687,286,812	-	332,116,741	177,402,768	257,156,203	3,794,998	30,859,538	220,846,746	231,486,201	340,867,832	92,755,784	السهيولات الائتمانية المباشرة بالصافي
29,660,562	-	-	24,660,562	-	-	-	-	-	-	5,000,000	سندات وأسناد وأذونات:
494,569,305	-	-	488,267,327	-	-	-	-	-	6,301,978	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة
38,278,077	-	-	-	1,325,639	-	-	-	-	-	-	من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
221,364,280	-	101,471,873	-	1,403,699	1,072,240	1,387,115	-	36,814,263	36,799,065	42,416,024	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
44,167,815	-	3,722,431	-	-	-	308,499	-	25,254,616	10,630,352	4,251,917	الموجودات الأخرى
387,514,945	-	96,170,765	-	26,503,929	810,732	14,187,861	-	134,390,768	100,342,501	15,108,388	الكفالات المالية
3,300,389,865	-	533,481,810	945,740,271	286,389,471	6,943,835	46,743,014	220,846,746	434,247,826	488,639,750	337,357,141	الإلتزامات الأخرى
											المجموع الكلي

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
300,404,703	49,071	-	600,042	-	299,755,591	مالي
488,639,750	9,481,303	-	48,370,923	-	430,787,524	صناعي
434,247,826	13,383,484	-	30,965,832	-	389,898,510	تجارة
220,846,746	12,597,340	-	24,750,363	-	183,499,044	عقارات
46,743,014	164,275	-	11,944,423	-	34,634,316	زراعة
6,943,835	-	-	-	-	6,943,835	أسهم
285,063,831	8,367,044	-	12,700,146	-	263,996,642	أفراد
945,740,271	691,275	-	-	-	945,048,996	حكومة وقطاع عام
533,481,810	3,293,101	-	32,471,767	-	497,716,941	خدمات
-	-	-	-	-	-	أخرى
3,262,111,787	48,026,893	-	161,803,496	-	3,052,281,398	المجموع

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب تعليمات التصنيف رقم (2009/47) والمعيار الدولي للتقارير المالية (9) كما في 31 كانون الأول 2022:-
تعليمات التصنيف رقم (2009/47):

البند	إجمالي	فوائد معلقة	أصل	مخصص
ديون عاملة	1,798,396,445	379,369	1,798,017,076	-
ديون تحت المراقبة	171,131,274	1,858,685	168,935,515	33,016,368
ديون غير عاملة	135,896,531	28,175,021	107,721,510	83,973,307
دون المستوى	10,890,136	223	10,649,057	3,597,573
مشكوك في تحصيلها	7,879,493	201,294	6,295,435	3,387,523
هالكة	117,126,902	27,973,505	90,777,017	76,988,212
المجموع	2,105,087,176	30,413,075	2,074,674,101	116,989,676

تعليمات التصنيف رقم (2009/47) مقارنة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (9):

Stage 1			Stage 2			Stage 3		
إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة
1,775,575,135	33,732,006	13,106	20,923,333	918,220	11,856	1,560,902	354,407	18,686
-	-	-	170,931,341	33,191,332	1,853,525	199,934	47,229	5,159
-	-	-	-	-	-	135,896,531	84,126,191	28,175,021
-	-	-	-	-	-	10,890,136	3,581,459	223
-	-	-	-	-	-	7,879,493	3,342,306	201,294
-	-	-	-	-	-	117,126,902	77,202,426	27,973,505
1,775,575,135	33,732,006	13,106	191,854,673	34,096,579	1,865,381	137,657,368	84,527,827	28,198,867

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب تعليمات التصنيف رقم (2009/47) والمعيار الدولي للتقارير المالية (9) كما في 31 كانون الأول 2021:-

المخصص	إجمالي	فوائد معلقة	أصل	البند
-	1,543,974,609	82,239	1,543,892,370	ديون عاملة
20,704,847	153,338,274	2,586,103	150,752,170	ديون تحت المراقبة
79,011,891	145,749,731	26,862,235	118,887,496	ديون غير عاملة
1,465,545	8,255,872	73,094	8,182,778	دون المستوى
3,444,208	9,375,463	347,292	9,028,171	مشكوك في تحصيلها
74,102,137	128,118,396	26,441,849	101,676,548	هالكة
99,716,738	1,843,062,614	29,530,577	1,813,532,037	المجموع

Stage 3			Stage 2			Stage 1		
فوائد معلقة	ECL	إجمالي	فوائد معلقة	ECL	إجمالي	فوائد معلقة	ECL	إجمالي
18,812	568,934	2,121,026	1,179	1,533,404	30,705,606	32,766	22,701,990	1,511,901,055
15,288	188,097	910,076	2,570,816	22,225,901	152,686,668	-	-	-
26,891,718	79,026,886	144,292,284	-	12	339,967	-	-	105,932
1,668	1,345,779	6,083,816	-	-	-	-	-	-
215,156	3,095,902	6,120,722	-	-	-	-	-	-
26,674,893	74,585,205	132,087,746	-	12	339,967	-	-	105,932
26,925,818	79,783,917	147,323,386	2,571,994	23,759,317	183,732,241	32,766	22,701,990	1,512,006,987

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية:

إجمالي	دول أخرى	أمريكا	أفريقيا	آسيا	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول المملكة	داخل المملكة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
419,143,482	-	-	-	-	3,669,301	-	415,474,181	أرصدة لدى بنوك مركزية
123,435,954	4,393,402	88,439,853	104,504	1,398,521	19,107,592	4,077,184	5,914,898	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,922,640,437	-	-	-	-	219,515,703	-	1,703,124,734	التسهيلات الائتمانية
-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وأسناد وأذونات:
22,578,510	-	-	-	-	-	1,270,681	21,307,829	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
617,988,601	-	-	6,061,991	-	-	1,313,191	610,613,419	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
40,395,864	-	-	-	-	-	-	40,395,864	الموجودات الأخرى
3,146,182,848	4,393,402	88,439,853	6,166,495	1,398,521	242,292,595	6,661,056	2,796,830,925	الإجمالي / للسنة الحالية
232,559,084	-	-	-	-	26,739,563	-	205,819,521	الكفالات المالية
81,536,153	-	-	-	-	10,854,226	-	70,681,928	الإعتمادات المستندية
370,136,798	-	-	-	-	18,187,374	-	351,949,424	الإلتزامات الأخرى
3,830,414,883	4,393,402	88,439,853	6,166,495	1,398,521	298,073,758	6,661,056	3,425,281,798	المجموع الكلي

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
3,425,272,990	28,303,544	-	162,463,524	-	3,234,505,922
6,661,056	-	-	-	-	6,661,056
298,082,566	-	-	1,517,967	-	296,564,599
1,398,521	-	-	-	-	1,398,521
6,166,495	-	-	-	-	6,166,495
88,439,853	-	-	-	-	88,439,853
4,393,401	-	-	-	-	4,393,401
3,830,414,883	28,303,544	-	163,981,491	-	3,638,129,847

التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الجغرافي كما في 31 كانون الأول 2021:

إجمالي	دول أخرى	أمريكا	أفريقيا *	آسيا *	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة	القطاع الاقتصادي	
								دينار	البيان
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,300,389,864	9,183,612	88,382,703	9,782,828	705,093	254,687,613	5,551,810	2,932,096,205		الإجمالي / أرقام المقارنة
أ - إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها									
المرحلة 2									
المرحلة 3									
نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	إجمالي قيمة التعرض	إجمالي قيمة التعرض	إجمالي قيمة التعرض	إجمالي قيمة التعرض	إجمالي قيمة التعرض	إجمالي قيمة التعرض	31 كانون الأول 2022
%	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	أرصدة لدى بنوك مركزية
%0.00	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية
%0.00	-	-	-	-	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية:
%14.81	4,258,796	546,941	17,870,844	3,711,855	10,877,638				الأفراد
%13.65	9,026,727	1,362,733	38,672,268	7,663,994	27,439,401				القروض العقارية
%5.45	10,677,751	3,253,487	70,664,849	7,424,264	125,182,937				الشركات الكبرى
%13.80	5,356,789	2,583,122	10,449,406	2,773,666	28,354,697				المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
سندات وإسناد وإذونات:									
%0.00	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
%0.00	-	-	-	-	-	-	-	-	الشامل الأخرى
8.70%	29,320,063	7,746,283	145,145,372	21,573,779	191,854,673				ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
المجموع									
9.96%	814,066	254,120	1,525,816	559,946	6,651,478				الكفالات المالية
%0.00	-	-	-	-	-	-	-	-	الإعتمادات المستندية
%10.57	314,462	57,119	194,149	257,343	2,781,622				الإلتزامات الأخرى
%10.12	1,128,528	311,239	1,719,965	817,289	9,433,100				المجموع
8.75%	30,448,590	8,057,522	146,865,337	22,391,068	201,287,773				المجموع الكلي

نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة 3		المرحلة 2		إجمالي قيمة التعرض
		دينار	دينار	دينار	دينار	
%						
%0.00	-	-	-	-	-	-
%0.00	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية						
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية						
التسهيلات الإئتمانية:						
الأفراد						
%20.50	4,613,494	1,486,815	13,043,545	3,126,679	9,458,849	
%15.38	11,693,388	5,331,132	44,012,356	6,362,255	32,037,251	
%7.82	15,588,848		72,748,172	15,588,848	126,638,571	
%21.60	7,151,818	860,950	17,519,314	6,290,868	15,597,571	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)						
شركات الكبرى						
سندات وإسناد وإذونات:						
%0.00	-	691,275	-	-	-	
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل						
الشامل الأخرى						
%0.00	-	8,720,000	-	-	-	
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة						
%11.58	39,047,548	17,090,172	153,439,785	31,368,651	183,732,241	
المجموع						
الكفالات المالية						
%60.15	2,655,160	19,150	845,008	2,636,010	3,569,588	
%0.00	17,577	-	-	17,577	-	
الإعتمادات المستندية						
%59.93	779,739	151,267	237,622	628,472	1,063,531	
%60.40	3,452,477	170,417	1,082,631	3,282,060	4,633,119	
المجموع						
%12.06	42,500,025	17,260,589	154,522,415	34,650,711	188,365,360	
المجموع الكلي						

ب - الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها

التعرضات التي تم تعديل تصنيفها									
الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها		المرحلة الثانية		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المرحلة الثالثة	
المجموع	دينار	تجميعي	افراي	تجميعي	افراي	تجميعي	افراي	تجميعي	افراي
31 كانون الأول 2022	دينار	تعديل تصنيفها من Stage2	تعديل تصنيفها من Stage3	تعديل تصنيفها من Stage3	تعديل تصنيفها من Stage3	تعديل تصنيفها من Stage3	تعديل تصنيفها من Stage3	تعديل تصنيفها من Stage3	تعديل تصنيفها من Stage3
التسهيلات الائتمانية:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الأفراد	3,711,855	546,941	4,258,796	1,470,095	-	80,342	-	-	1,550,437
القروض العقارية	7,663,994	1,362,733	9,026,727	260,430	-	15,080	-	-	275,510
الشركات الكبرى	7,424,264	3,253,487	10,677,751	2,314,217	-	349,452	-	-	2,663,669
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	2,773,666	2,583,122	5,356,789	616,319	-	31,244	-	-	647,563
المجموع	21,573,779	7,746,283	29,320,063	4,661,061	-	476,118	-	-	5,137,179
الكفالات المالية	559,946	254,120	814,066	307,927	-	1,949	-	-	309,876
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإلتزامات الأخرى	257,343	57,119	314,462	14,232	-	1,449	-	-	15,680
المجموع	817,289	311,239	1,128,528	322,159	-	3,397	-	-	325,556
المجموع الكلي	22,391,068	8,057,522	30,448,590	4,983,220	-	479,514	-	-	5,462,735

التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				التعرضات التي تم تعديل تصنيفها				31 كانون الأول 2021
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	افراد	تجميعي	افراد	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
790,658	-	173,685	-	616,973	4,613,494	1,486,815	3,126,679	3,126,679	الأفراد
407,515	-	71,526	-	335,989	11,693,388	5,331,132	6,362,255	6,362,255	القروض العقارية
4,618,373	-	-	-	4,618,373	15,588,848	-	15,588,848	15,588,848	الشركات الكبرى
1,706,179	-	3,744	-	1,702,436	7,151,818	860,950	6,290,868	6,290,868	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
7,522,725	-	248,954	-	7,273,770	39,047,548	7,678,897	31,368,651	31,368,651	المجموع
103,922	-	48	-	103,874	2,655,160	19,150	2,636,010	2,636,010	الكفالات المالية
77	-	-	-	77	17,577	-	17,577	17,577	الإعتمادات المستندية
94,371	-	22,940	-	71,431	779,739	151,267	628,472	628,472	الالتزامات الأخرى
198,369	-	22,988	-	175,382	3,452,477	170,417	3,282,060	3,282,060	المجموع
7,721,094	-	271,942	-	7,449,152	42,500,025	7,849,314	34,650,711	34,650,711	المجموع الكلي

توزيع التعرضات الائتمانية

متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %	التعرض عند التعثر بالمليون دينار	التعرض عند مؤسسات التصنيف وفق مؤسسات الخارجي	التصنيف	مستوى احتمالية التعثر (PD)	الخسائر الائتمانية (ECL) المتوقعة	إجمالي قيمة التعرض	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	درجة التصنيف الداخلي لدى البنك
STAGE 1								
%TO 53.493 0.000	450,968,212			%TO 83.606 0.265	12,218,666	868,716,498	Normal	
%48.280	25,770,161	2		%0.160	4,847	60,774,304	Normal	
		2-				22,955,546	Normal	
		2+				107,010	Normal	
%TO 50.841 48.431	156,346	3		%TO 0.520 0.371	290	4,245,718	Normal	
%TO 50.867 47.062	4,388,813	3-		%TO 0.755 0.481	1,360	6,865,275	Normal	
%TO 50.995 43.030	601,233	3+		%TO 0.539 0.296	786	41,864,695	Normal	
%48.350	2,000,000	4		%0.851	765	2,000,000	Normal	
%0.000	3,500	4-		%0.265		95,897	Normal	
%TO 57.266 51.135	6,335,658	4+		%TO 0.862 0.639	1,908	8,951,294	Normal	
%TO 50.240 48.081	587,544	5		%TO 2.375 1.956	1,197	653,463	Normal	
%TO 52.689 51.360	1,742,325	5-		%TO 3.451 3.407	26,518	1,751,282	Normal	
%TO 52.689 51.156	6,905,544	6		%TO 6.969 4.740	188,954	6,905,544	Normal	
%TO 52.230 48.964	908,449	6-		%TO 9.476 7.155	25,356	908,499	Normal	
%TO 53.493 44.231	87,456,649	6+		%TO 4.984 1.409	128,912	629,632,431	Normal	
%57.818	3,669,301	7+		%9.483		3,669,301	Normal	
%9.791	708,616			%0.071	25	708,616	Normal	2+
%39.874	30,546,487			%0.144	12,620	30,546,487	Normal	2
%TO 53.482 0.000	27,389,279			%TO 0.444 0.118	12,238	27,389,279	Normal	2-
%TO 53.648 0.000	141,615,106			%TO 0.645 0.125	10,444,414	141,615,106	Normal	3+
%TO 53.688 0.000	52,573,182			%TO 0.697 0.179	46,258	52,573,182	Normal	3
%TO 53.856 0.000	106,041,459			%TO 0.914 0.256	155,981	106,041,459	Normal	3-
%TO 53.846 0.000	208,761,323			%TO 1.133 0.364	502,604	208,497,805	Normal	4+
%TO 53.777 0.000	99,784,881			%TO 1.493 0.525	293,013	99,784,881	Normal	4
%TO 53.971 0.000	312,854,518			%TO 1.875 0.701	1,133,248	312,558,451	Normal	4-
%TO 55.779 0.000	126,231,502			%TO 2.584 1.063	503,144	126,231,870	Normal	5+
%TO 54.348 0.000	200,693,409			%TO 3.334 1.483	1,647,084	200,693,415	Normal	5
%TO 54.484 0.000	288,297,628			%TO 4.278 2.215	2,140,084	279,324,967	Normal	5-
%TO 52.689 0.000	154,531,543			%TO 4.899 3.101	7,562,851	154,532,001	Normal	6+
%TO 54.137 0.000	223,478,821			%TO 7.011 3.867	3,132,554	220,503,306	Normal	6
%TO 52.792 0.000	573,162			%TO 9.821 7.285	9,374	573,162	Normal	6-
%TO 55.673 0.001	7,953,563			%TO 13.392 7.754	395,082	7,953,563	Normal	7+
%TO 45.458 4.407	5,220,886			%TO 14.333 9.904	423,681	5,220,886	Normal	7

توزيع التعرضات الائتمانية

متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %	التعثر عند التعثر	التعرض عند التعثر بالمليون دينار	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التصنيف الائتمانية (PD)	مستوى احتمالية التعثر	الخسائر الائتمانية (ECL)	إجمالي قيمة التعرض	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	درجة التصنيف الداخلي لدى البنك
STAGE 2									
%TO 53.493 0.000	4,442,839			%TO 100.000 0.265	646,849	4,454,667	Normal		4+
%TO 0.001 0.000	10,006			%TO 0.539 0.366		10,006	Normal		5+
%TO 51.517 38.470	275,135			%TO 1.677 1.596	3,931	275,135	Normal		5
%TO 54.089 0.001	559,628			%TO 2.484 1.581	4,047	559,646	Normal		5-
%TO 54.250 7.658	10,940,525			%TO 3.376 2.215	96,061	10,940,312	Normal		6+
%TO 54.688 0.001	3,827,729			%TO 5.004 3.258	50,063	3,827,729	Normal		6
%TO 51.783 5.215	1,501,778			%TO 7.052 4.302	40,480	1,501,778	Normal		7+
%40.001	41,910			%11.777	972	41,910	Normal		7
%TO 54.604 7.862	3,798,639			%TO 18.681 13.857	139,577	3,798,639	Normal		7-
%TO 43.541 11.839	832,323			%TO 28.205 20.303	92,263	832,323	Normal		
%TO 53.493 0.000	3,987,020			%TO 80.035 0.265	377,252	3,987,155	Watch		
%TO 52.689 9.820	9,986,630			%TO 1.114 0.845	2,003,412	9,986,630	Watch		4
%TO 12.435 4.903	6,215,374			%TO 1.445 1.048	44,537	6,215,374	Watch		4-
%TO 53.907 2.820	16,372,675			%TO 1.673 1.035	5,729,273	16,372,675	Watch		5+
%TO 54.266 7.881	9,607,173			%TO 2.387 1.596	1,380,766	9,607,173	Watch		5
%TO 54.447 7.029	13,177,802			%TO 3.615 2.215	227,877	13,187,587	Watch		5-
%TO 54.573 7.200	10,203,856			%TO 4.843 3.173	1,398,210	10,203,856	Watch		6+
%TO 55.136 0.001	13,530,906			%TO 6.872 3.867	1,786,345	13,530,906	Watch		6
%36.612	17,629,425			%5.142	3,995,900	19,472,495	Watch		6-
%8.566	6,814,659			%7.765	2,072,199	6,814,659	Watch		7+
%TO 23.833 10.000	40,174,586			%TO 16.684 8.013	10,258,393	40,174,586	Watch		7
%TO 29.679 9.163	25,816,230			%TO 28.159 10.817	5,092,493	25,492,531	Watch		7-
STAGE 3									
%TO 55.979 0.000	1,230,476			%100.000	259,997	1,240,040	Normal		
%TO 99.990 10.000	7,488,004	10		%100.000	4,425,400	7,488,004	Normal		
%TO 99.990 0.000	659,415			%100.000	405,131	662,579	Normal		10
%TO 40.800 0.000	78,514			%100.000	20,850	82,080	Watch		
%TO 99.990 10.000	116,260			%100.000	26,379	117,854	Watch		10
%TO 59.670 0.000	2,448,237			%100.000	1,020,588	2,448,336	Sub_Standard		
%TO 99.990 0.767	8,541,061			%100.000	2,878,360	8,541,185	Sub_Standard		10
%TO 100.000 0.000	3,754,780			%100.000	2,086,363	3,851,145	Doubtful		
%TO 99.990 0.000	3,006,644			%100.000	1,630,364	3,111,573	Doubtful		10
%TO 100.000 0.000	15,697,668			%100.000	14,165,630	19,543,589	Loss		
%TO 99.990 0.000	75,670,599			%100.000	63,443,864	99,778,954	Loss		10

(40) أ - مخاطر السوق

المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في أسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد، أسعار الصرف الاجنبي وأسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي.

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دورياً، حيث تقوم لجنة السياسة الاستثمارية بدراساتها وتوصي بها بعد أن تتأكد من توافقها مع تعليمات البنك المركزي الأردني، تطبيقها ومن ثم يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقف تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها والتأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة إدارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الأصول والخصوم وكذلك مجلس الإدارة.

يحتفظ البنك بمحفظة أسهم وسندات لأغراض المتاجرة (Financial Assets Designated at Fair Value through Profit or Loss) ويستعمل لها أسلوب تحليل الحساسية، حيث يتم قياس المخاطر حالياً من خلال الطريقة المعيارية (Standardised approach) لاحتساب الحد الأدنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل.

(40) ب - مخاطر أسعار الفائدة:

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية التغير في أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأداة المالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لإعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذه الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الأصول والخصوم وتستخدم أحياناً الأساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر أسعار الفائدة.

تحليل الحساسية :

2022 للعام

العملية	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	476,318	(738,330)
يورو	1	(68,258)	-
جنيه استرليني	1	(39,529)	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	(14,708)	-

العملية	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(476,318)	765,181
يورو	1	68,258	-
جنيه استرليني	1	39,529	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	14,708	-

2021 للعام

العملية	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	260,356	(433,592)
يورو	1	(34,065)	-
جنيه استرليني	1	(68,015)	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	(39,354)	-

العملية	التغير (نقص) بسر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(260,356)	490,875
يورو	1	34,065	-
جنيه استرليني	1	68,015	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	39,354	-

مخاطر العملات:

يظهر الجدول أدناه العملات التي يتعرض البنك لها وأثر تغير محتمل ومعقول على أسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل الموحد ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك إلى لجنة الأصول والالتزامات وكذلك مجلس الإدارة.

2022 للعام

العملية	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5	(1,121,926)	-
جنيه استرليني	5	276,115	-
ين ياباني	5	1,147,234	-
عملات أخرى	5	(346,411)	-

2021 للعام

العملية	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5	(24,113)	-
جنيه استرليني	5	5,551	-
ين ياباني	5	384	-
عملات أخرى	5	(80,637)	-

مخاطر التغير بأسعار الأسهم :

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الإستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

2022 للعام

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
مؤشر سوق عمان	5	-	365,728
مؤشر سوق فلسطين	5	-	47,042
مؤشر سوق الكويت	5	-	-
NASDAQ – USA	5	-	-

2021 للعام

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
مؤشر سوق عمان	5	-	225,486
مؤشر سوق فلسطين	5	-	321,141
مؤشر سوق الكويت	5	-	65,825
NASDAQ – USA	5	-	-

فجوة إعادة تسعير الفائدة :

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الإستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو إستحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها و إستخدام سياسات التحوط بإستخدام الأدوات المتطورة كالمشتقات .

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الإستحقاق أيهما أقرب.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

فجوة إعادة تسعير الفائدة											
المجموع	عناصر	بدون فائدة	أكثر	3 سنوات	دينار	من سنة الى 3 سنوات	دينار	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	دينار	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
480,714,381	480,714,381	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
123,435,953	24,857,683	1,425	-	-	-	-	-	8,019,566	90,557,279	-	-
1,922,640,437	24,930,673	128,476,225	173,541,985	455,900,867	202,411,902	243,967,557	693,411,228	-	-	-	-
20,958,094	20,958,094	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
94,984,593	72,406,082	4,447,479	6,705,928	10,866,088	-	-	-	-	559,015	-	-
617,988,602	-	164,689,901	161,440,932	117,340,523	69,564,068	59,953,151	45,000,026	-	-	-	-
36,013,560	36,013,560	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
7,239,008	7,239,008	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
56,299,061	56,299,061	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
10,524,060	-	9,667,575	856,485	-	-	-	-	-	-	-	-
176,141,619	129,273,850	10,440,476	5,846,096	8,980,878	6,486,080	5,320,510	9,793,728	-	-	-	-
3,546,939,367	852,692,393	317,723,081	348,391,426	593,088,356	278,462,050	317,260,784	839,321,276	المطلوبات :			
107,184,993	2,737,995	-	-	-	80,006,651	-	24,440,347	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية			
2,418,672,958	636,469,782	-	658,309	274,830,793	183,535,253	360,207,718	962,971,103	ودائع عملاء			
117,926,572	27,216,328	-	669,943	26,151,228	11,917,127	19,526,021	32,445,925	تأمينات نقدية			
296,598,068	-	181,129,021	101,492,797	6,457,265	2,742,116	2,051,428	2,725,441	أموال مقترضة			
14,454,973	2,303,637	-	-	-	-	-	12,151,336	مخصصات متنوعة			
11,000,000	-	-	-	11,000,000	-	-	-	اسناد قرض			
18,784,419	18,784,419	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل			
7,460,503	7,460,503	-	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبة مؤجلة			
10,733,682	-	10,131,876	601,806	-	-	-	-	إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة			
66,567,971	-	9,527,612	9,611,039	8,497,685	7,328,678	9,235,708	22,367,249	مطلوبات أخرى			
3,069,384,139	694,972,664	200,788,509	113,033,894	326,936,971	285,529,825	391,020,875	1,057,101,401	إجمالي المطلوبات			
1,721,520	1,721,520	-	-	-	-	-	-	حقوق غير المسيطرين			
479,276,748	159,441,249	116,934,572	235,357,532	266,151,385	(7,067,775)	(73,760,091)	(217,780,125)	فجوة اعاده تسعير الفائدة			

فجوة إعادة تسعير الفائدة

المجموع	عناصر بدون فائدة	3 سنوات أو أكثر	من سنة الى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر	31 كانون الاول 2021	
							الموجودات :	الموجودات :
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
317,205,145	317,205,145	-	-	-	-	-	-	تقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
142,138,455	54,445,850	-	-	-	8,617,241	79,075,364	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,687,286,812	-	77,806,275	93,029,238	693,490,686	135,315,255	150,538,222	537,107,136	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
10,000,000	10,000,000	-	-	-	-	-	-	قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة
4,133,548	4,133,548	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
74,979,107	45,318,545	20,310,670	9,349,892	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
494,569,305	-	87,535,694	265,301,785	74,603,783	31,618,060	35,509,983	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
33,850,914	33,850,914	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات - بالصافي
5,664,986	5,664,986	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة - بالصافي
43,487,269	43,487,269	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
12,844,569	-	4,943,078	5,195,994	2,654,345	51,152	-	-	حق استخدام أصول مستأجرة
178,976,591	135,184,631	9,183,200	5,163,242	8,978,396	5,941,335	5,188,228	9,337,559	الموجودات الأخرى
3,005,136,701	649,290,888	199,778,917	378,040,151	779,727,210	172,925,802	199,853,674	625,520,059	إجمالي الموجودات
المطلوبات :								
166,945,457	2,351,413	-	-	23,434,008	58,635,107	-	82,524,929	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,937,299,470	586,779,824	-	126,648	173,631,769	200,072,789	635,851,391	340,837,049	ودائع عملاء
93,079,208	81,288	5,000	507,943	18,823,304	11,336,964	32,742,066	29,582,643	تأمينات نقدية
239,115,636	-	131,654,431	70,664,986	6,005,946	30,445,675	303,858	40,740	أموال مقرضة
12,478,231	12,478,231	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
11,000,000	-	-	11,000,000	-	-	-	-	اسناد قرض
9,745,645	9,745,645	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
4,642,969	4,642,969	-	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
12,530,503	-	4,630,572	5,195,994	2,654,345	49,592	-	-	إلتزامات مقابل حق استخدام أصول مستأجرة
50,625,524	6,783,755	-	6,752,671	5,976,536	5,346,529	6,323,669	19,442,364	مطلوبات أخرى
2,537,462,643	622,863,125	136,290,003	94,248,242	230,525,908	305,886,656	675,220,984	472,427,725	إجمالي المطلوبات
277,710	277,710	-	-	-	-	-	-	حقوق غير المسيطرین
467,951,768	26,705,473	63,488,914	283,791,909	549,201,302	(132,960,854)	(475,367,310)	153,092,334	فجوة اعادة تسعير الفائدة

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

31 كانون الاول 2022						
الموجودات :		دولار أمريكي		دينار		دينار
إجمالي	أخرى	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
65,131,504	979,301	-	912,605	6,930,381	56,309,217	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
117,338,904	717,685	1,388,868	16,766,337	10,403,925	88,062,088	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
505,288,515	-	22,942,826	2,987,230	18,583,411	460,775,049	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
1,469,194	-	-	1,469,194	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل
54,535,787	-	-	-	55,185	54,480,602	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
152,296,674	-	-	-	-	152,296,674	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
938,688	-	-	-	-	938,688	معدات وممتلكات
2,264	-	-	-	-	2,264	موجودات غير ملموسة
9,232,011	-	12,374	102,895	326,485	8,790,258	موجودات أخرى
906,233,541	1,696,986	24,344,068	22,238,260	36,299,388	821,654,838	المجموع
المطلوبات :						
105,409,282	420,732	-	-	43,068	104,945,482	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
555,798,195	7,178,645	1,396,973	16,530,822	55,365,948	475,325,806	ودائع عملاء
31,967,772	992,862	2,413	165,803	2,612,739	28,193,955	تأمينات نقدية
129,514,448	-	-	-	-	129,514,448	أموال مقترضة
379,105	-	-	-	379,105	-	مخصص ضريبة الدخل
7,087,991	32,959	-	19,330	325,253	6,710,450	مطلوبات أخرى
830,156,793	8,625,198	1,399,387	16,715,954	58,726,113	744,690,141	إجمالي المطلوبات
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية						
76,076,747	(6,928,213)	22,944,682	5,522,306	(22,426,726)	76,964,697	الالتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية
206,244,269	3,203,063	62,148	105,167	10,749,982	192,123,910	

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

31 كانون الاول 2021													
إجمالي		أخرى		بين ياباني		جنيه إسترليني		يورو		دولار أمريكي			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
الموجودات :													
تقد وأرصدة لدى بنوك مركزية		751,272		-		894,724		6,828,178		51,502,885			
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		9,398,819		510,339		11,442,026		31,008,598		89,595,125			
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصادفي		-		-		2,101,207		2,019,391		403,691,381			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		1,186,038		-		-		46,498		53,701,490			
موجودات مالية بالكلفة المطفأة		3,603,561		-		-		-		109,302,397			
معدات وممتلكات		931,005		-		-		-		931,005			
موجودات غير ملموسة		6,766		-		-		-		6,766			
موجودات أخرى		7,992,012		29,157		190,784		1,599,743		6,172,328			
المجموع		786,513,712		14,968,847		510,339		14,628,741		41,502,408		714,903,377	
المطلوبات :													
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية		141,406,119		3,983,539		-		620,925		136,801,655			
ودائع عملاء		467,055,009		11,980,534		502,663		14,251,493		40,167,751		400,152,568	
تأمينات نقدية		28,744,579		1,025,294		-		255,765		380,008		27,083,512	
أموال مقترضة		84,583,700								84,583,700			
مخصص ضريبة الدخل		354,100		-		-		-		354,100		-	
مطلوبات أخرى		6,438,188		3,162		-		10,460		431,694		5,992,872	
إجمالي المطلوبات		728,581,695		16,992,529		502,663		14,517,718		41,954,478		654,614,307	
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية													
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية		57,932,017		(2,023,682)		7,676		111,023		(452,070)		60,289,070	
		136,688,182		3,337,531		-		180,195		10,478,123		122,692,333	

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية :

تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين. (وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM)

يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الاردني وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.

تتم مراقبة السيولة أيضاً من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام التنفيذي من خلال تقارير دورية.

المجموع	عناصر بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	دینار	دینار	من سنة إلى 3 سنوات	دینار	من 6 أشهر إلى سنة	دینار	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	دینار	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر	دینار
31 كانون الاول 2022	المطلوبات :												
107,184,993	-	-	-	-	-	-	-	80,006,651	-	-	-	27,178,342	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,418,672,958	706,159,683	-	-	658,309	274,830,793	183,535,253	360,207,718	893,281,202	59,662,254	19,526,021	2,051,428	724,257	ودائع عملاء
117,926,572	-	-	-	669,942	26,151,228	11,917,127	2,742,116	2,051,428	724,257	19,526,021	2,051,428	724,257	تأمينات نقدية
296,598,068	2,001,184	181,129,021	101,492,797	601,806	6,457,265	2,742,116	2,051,428	724,257	19,526,021	2,051,428	724,257	724,257	أموال مقترضة
10,733,682	-	10,131,876	601,806	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التزامات مقابل حق استخدام أصول مستأجرة
11,000,000	-	-	-	11,000,000	-	-	-	-	-	-	-	-	أسناد قرض
14,454,973	14,454,973	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
18,784,419	-	-	-	-	-	-	-	18,784,419	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
7,460,503	7,460,503	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبة مؤجلة
66,567,971	-	9,527,612	9,611,039	8,497,685	7,328,678	9,235,708	22,367,249	9,235,708	22,367,249	9,235,708	22,367,249	22,367,249	مطلوبات أخرى
3,069,384,139	730,076,343	200,788,509	113,033,893	326,936,971	304,314,244	391,020,875	1,003,213,304	391,020,875	1,003,213,304	391,020,875	1,003,213,304	1,003,213,304	المجموع
3,546,939,367	322,189,655	1,043,516,499	560,738,018	288,228,491	273,900,238	132,419,301	925,947,166	132,419,301	925,947,166	132,419,301	925,947,166	925,947,166	مجموع الموجودات

المجموع	عناصر بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أقل من شهر
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الاول 2021						
المطلوبات :						
						ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
	166,945,457	-	-	23,434,010	14,180,000	84,876,342
	1,937,299,470	586,779,824	-	126,648	200,072,789	283,743,927
	93,079,208	-	5,000	507,943	11,336,964	29,663,931
	239,115,636	-	131,654,431	70,664,986	30,445,675	40,740
	12,530,503	-	4,630,572	5,195,994	49,592	-
	11,000,000	-	-	11,000,000	-	-
	12,478,231	12,478,231	-	-	-	-
	9,745,645	9,745,645	-	-	-	-
	4,642,969	4,642,969	-	-	-	-
	50,625,524	-	6,817,161	6,752,671	5,346,529	19,408,958
	2,537,462,643	613,646,669	143,107,164	94,248,242	261,431,549	417,733,898
	3,005,136,701	277,639,895	1,022,409,018	548,600,449	127,472,452	484,309,681

ثانياً: بنود خارج المركز المالي (بالإجمالي):

31 كانون الاول 2022

لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
112,265,698	16,554,713	87,665	128,908,076
292,116,441	31,595,637	2,503,472	326,215,550
217,353,323	21,434,658	527	238,788,508
621,735,462	69,585,008	2,591,664	693,912,134

31 كانون الاول 2021

لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
75,318,898	-	-	75,318,898
317,600,010	39,850,445	2,172,560	359,623,015
189,858,199	33,760,860	62,925	223,681,984
582,777,107	73,611,305	2,235,485	658,623,897

(41) معلومات عن قطاعات اعمال البنك

- أ - يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال اربعة قطاعات أعمال رئيسية ويتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك. كما يمتلك البنك شركتين تابعتين تختص بخدمات التأجير التمويلي وأعمال الوساطة وتتملك شركة الوساطة شركتين تابعتين تختص بأعمال الوساطة بالإضافة إلى شركة تختص بالاستشارات المالية وإدارة الإصدارات كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة:
- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الإئتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك .
- الأخرى: يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.
- خدمات الوساطة المالية والاستشارات المالية والإصدارات: ممارسة معظم خدمات الوساطة المالية وخدمات الاستشارات المالية وإدارة الإصدارات.
- خدمات التأجير التمويلي: ممارسة خدمات التأجير التمويلي ومشاريع تطوير العقارات.

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

المجموع	أخرى	التأجير التمويلي	الوساطة المالية	الخزينة	المؤسسات	الأفراد
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022						
139,543,815	3,944,228	6,103,317	1,792,798	30,574,778	66,167,440	30,961,254
32,994,241	-	566,618	138,085	(583,218)	22,452,346	10,420,410
106,549,574	3,944,228	5,536,699	1,654,713	31,157,996	43,715,094	20,540,844
79,663,260	76,925,897	1,205,116	1,532,247	-	-	-
26,886,314	(72,981,669)	4,331,583	122,466	31,157,996	43,715,094	20,540,844
458,225	-	-	458,225	-	-	-
8,610,164	6,865,545	1,404,753	339,866	-	-	-
18,734,375	(79,847,214)	2,926,830	240,825	31,157,996	43,715,094	20,540,844
7,834,138	7,834,138					
4,793,384	4,793,384					
مصاريف رأسمالية						
الإستهلاكات و الإطفاءات						
3,546,939,367	141,879,737	86,289,260	30,634,123	1,339,710,575	1,415,046,687	533,378,985
3,069,384,139	118,228,272	43,279,742	22,700,963	421,243,564	1,181,428,271	1,282,503,327
31 كانون الأول 2021						
111,888,757	-	5,999,269	74,369	32,855,834	55,178,429	17,780,856
30,547,676	-	1,113,302	(5,564)	2,089,215	22,194,371	5,156,352
81,341,081	-	4,885,967	79,933	30,766,619	32,984,058	12,624,504
69,268,381	67,228,642	1,127,441	912,298	-	-	-
12,072,700	(67,228,642)	3,758,526	(832,365)	30,766,619	32,984,058	12,624,504
4,367,863	2,808,752	1,475,812	83,299	-	-	-
7,704,837	(70,037,394)	2,282,714	(915,664)	30,766,619	32,984,058	12,624,504
10,326,927	10,326,927					
4,470,471	4,470,471					
3,005,136,701	274,826,870	87,650,312	10,237,138	1,033,023,020	1,115,294,267	484,105,094
2,577,519,975	63,920,482	40,057,332	7,612,057	410,704,062	878,673,588	1,176,552,454

ب - معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إجمالي الدخل وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2021	2022	2021	2022	2021	2022	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
111,888,757	139,543,815	9,156,093	11,002,491	102,732,664	128,541,324	إجمالي الدخل - قائمة (ب)
10,326,927	7,834,138	-	-	10,326,927	7,834,138	المصروفات الرأسمالية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2021	2022	2021	2022	2021	2022	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,005,136,701	3,546,939,367	426,767,935	425,917,637	2,578,368,766	3,121,021,730	مجموع الموجودات

(42) إدارة رأس المال

أ - وصف لما يتم اعتباره كرأس مال

يصنف رأس المال إلى عدة تصنيفات كرأس مال مدفوع، رأسمال إقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك إجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لأغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي. ويتكون رأس المال التنظيمي من جزئين الأول يسمى رأس المال الأساسي (Tier 1) ويتكون من رأس المال المدفوع، الإحتياطي المعلن (تتضمن الإحتياطي القانوني، الإختياري، علاوة الإصدار وعلاوة إصدار أسهم الخزينة)، الأرباح المدورة بعد إستثناء أى مبالغ تخضع لأي قيود وحقوق غير المسيطرين وي طرح منها خسائر الفترة، تكلفة شراء أسهم الخزينة، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي والشهرة. أما الجزء الثاني رأس المال الإضافي (Tier 2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الأجنبية، إحتياطي مخاطر مصرفية عامة، الأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين، الديون المساندة و45% من إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إذا كان موجباً و يطرح بالكامل إذا كان سالباً.

وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال إنخفضت نسبة كفاية رأس المال عن 12% نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال. ويطرح الإستثمارات في بنوك وشركات مالية تابعة (إذا لم يتم دمج قوائمها المالية) وكذلك يطرح الإستثمارات في رؤوس أموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى.

ب - متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي أن لا يقل رأس المال المدفوع عن 100 مليون دينار، و أن لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات عن 6%، أما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي أن لا تنخفض نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية رأس المال) عن 14% ويراعي البنك الإلتزام بها.

يلتزم البنك بالمادة (62) من قانون البنوك بأنه على البنك أن يقتطع سنوياً لحساب الإحتياطي القانوني ما نسبته (10%) من أرباحه الصافية في المملكة وأن يستمر في الإقتطاع حتى يبلغ هذا الإحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الإقتطاع الإحتياطي الإجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (41) من قانون البنوك والتي تتطلب أن يتم التقيد بالحدود التي يقرها البنك المركزي والمتعلقة بما يلي:

- 1 - نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياجات وبالحسابات النظامية.
- 2 - نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه أو لمصلحة ذوي الصلة.
- 3 - نسبة إجمالي القروض الممنوحة لأكثر عشرة أشخاص من عملاء البنك إلى المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج - كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خطته الإستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية. ومن أجل مزيد من التحفظ تحوطاً للظروف المحيطة والدورات الإقتصادية فقد قرر مجلس الإدارة ضمن إستراتيجية البنك أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 14%.

يتم أخذ التأثيرات لدى الدخول في الإستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفرداً بشكل ربع سنوي. وذلك إضافة إلى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن 10% حسبما تنص عليه إستراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أي أرباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع أن يؤدي إلى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال. يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال (internal generation) ويمكن اللجوء إلى الإكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية أو متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 31 تشرين الثاني 2016 بإصدار تعليمات كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل III وإلغاء العمل بتعليمات كفاية رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل II .

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن إستمرارية عملياتها التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية ، ويتكون رأس المال كما عرفته إتفاقية بازل III كما هو مبين في الجدول التالي:

31 كانون الأول

2021	2022	
ألف دينار	ألف دينار	
456,896	463,834	إجمالي رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET 1)
(55,513)	(67,779)	التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية)
27,809	27,064	الشريحة الثانية من رأس المال
429,192	423,119	رأس المال التنظيمي
2,266,033	2,490,970	الموجودات المرجحة بالمخاطر
%17.71	%15.90	نسبة كفاية رأس مال حملة الأسهم العادية (CET 1)
%17.71	%15.90	نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى
%18.94	%16.99	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي

* تم احتساب رأس المال الأساسي بعد طرح إستثمارات في بنوك وشركة مالية تابعة.

31 كانون الأول		
2021	2022	
نسبة تغطية السيولة (LCR):		
775,920	1,045,366	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
775,920	1,045,366	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد الاقتطاع وطرح تعديلات الحد الأقصى
380,591	453,200	صافي التدفقات النقدية الخارجة
%203.90	%230.70	نسبة تغطية السيولة
%165.30	%199.24	نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر

(43) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لإستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2022			
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	الموجودات:
دينار	دينار	دينار	
480,714,381	-	480,714,381	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
123,435,953	-	123,435,953	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,922,640,437	1,240,158,219	682,482,218	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
20,958,094	20,958,094	-	موجودات مالية من خلال الدخل
94,984,592	83,559,489	11,425,103	موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر
617,988,602	326,130,833	291,857,769	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
36,013,560	36,013,560	-	ممتلكات و معدات بالصافي
7,239,008	7,239,008	-	موجودات غير ملموسة بالصافي
10,524,060	10,524,060	-	حق إستخدام أصول مستأجرة
56,299,061	56,299,061	-	موجودات ضريبية مؤجلة
176,141,619	145,560,423	30,581,196	موجودات أخرى
3,546,939,367	1,926,442,747	1,620,496,620	مجموع الموجودات
			المطلوبات:
107,184,993	-	107,184,993	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,418,672,958	706,817,992	1,711,854,966	ودائع عملاء
117,926,572	669,942	117,256,630	تأمينات نقدية
296,598,068	284,623,002	11,975,066	أموال مقترضة
10,733,682	10,733,682	-	إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة
11,000,000	-	11,000,000	أسناد قرض
14,454,973	14,454,973	-	مخصصات متنوعة
18,784,419	-	18,784,419	مخصص ضريبة الدخل
7,460,503	7,460,503	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
66,567,971	19,138,651	47,429,320	مطلوبات أخرى
3,069,384,139	1,043,898,745	2,025,485,394	مجموع المطلوبات
477,555,228	882,544,002	(404,988,774)	الصافي الموجودات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

31 كانون الأول 2021	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	317,205,145	-	317,205,145
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	142,138,455	-	142,138,455
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	529,309,999	1,157,976,813	1,687,286,812
قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة	10,000,000	-	10,000,000
موجودات مالية من خلال الدخل	-	4,133,548	4,133,548
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	74,979,107	74,979,107
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	141,731,825	352,837,480	494,569,305
ممتلكات و معدات بالصافي	-	33,850,914	33,850,914
موجودات غير ملموسة بالصافي	-	5,664,986	5,664,986
حق إستخدام أصول مستأجرة	2,705,497	10,139,072	12,844,569
موجودات ضريبية مؤجلة	-	43,487,269	43,487,269
موجودات أخرى	29,445,518	149,531,073	178,976,591
مجموع الموجودات	1,172,536,440	1,832,600,261	3,005,136,701
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	166,945,457	-	166,945,457
ودائع عملاء	1,937,172,822	126,648	1,937,299,470
تأمينات نقدية	92,566,265	512,943	93,079,208
أموال مقترضة	36,796,219	202,319,417	239,115,636
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	2,703,937	9,826,566	12,530,503
أسناد قرض	-	11,000,000	11,000,000
مخصصات متنوعة	-	12,478,231	12,478,231
مخصص ضريبة الدخل	9,745,645	-	9,745,645
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	4,602,684	4,602,684
مطلوبات أخرى	37,089,098	13,576,711	50,665,809
مجموع المطلوبات	2,277,876,482	259,586,161	2,537,462,643
الصافي الموجودات	(1,105,340,042)	1,573,014,100	467,674,058

(44) مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة	مدخلات هامة غير ملموسة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مستوى القيمة العادلة	القيمة العادلة		الموجودات المالية / المطلوبات المالية
				31 كانون الاول 2021	31 كانون الاول 2022	
				دينار	دينار	
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
لا ينطبق	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	المستوى الاول	4,133,548	20,958,094	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
لا ينطبق	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	المستوى الاول	19,114,012	22,156,014	أسهم متوفر لها أسعار سوقية
لا ينطبق	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية ومقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة	المستوى الثاني	26,204,532	50,250,068	أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية
لا ينطبق	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	المستوى الاول	24,660,562	22,578,510	سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة
لا ينطبق	لا ينطبق	مقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة	المستوى الثاني	5,000,000	-	سندات مالية غير مدرجة في أسواق نشطة
				79,112,655	115,942,686	إجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العام 2022 و 2021.

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه إننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود أما لإستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

مستوى القيمة العدالة	31 كانون الأول 2021		31 كانون الأول 2022		
	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة
المستوى الثاني	255,434,435	255,409,613	419,442,177	419,143,482	أرصدة لدى بنوك مركزية
المستوى الثاني	142,138,455	142,138,455	124,661,598	123,435,953	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية بالصافي
المستوى الثاني	1,689,123,101	1,687,286,812	1,949,149,533	1,922,640,437	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
المستوى الأول والثاني	501,632,385	494,569,305	626,506,517	617,988,602	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة بالصافي
	2,588,328,376	2,579,404,185	3,119,759,825	3,083,208,474	مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
المستوى الثاني	167,156,130	166,945,457	108,467,136	107,184,993	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	1,944,390,858	1,937,299,470	2,432,062,271	2,418,672,958	ودائع عملاء
المستوى الثاني	93,896,983	93,079,208	118,990,238	117,926,572	تامينات نقدية
المستوى الثاني	240,350,421	239,115,636	298,120,341	296,598,068	أموال مقترضة
	2,445,794,392	2,436,439,771	2,957,639,986	2,940,382,591	مجموع المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة

للبنود المبينة أعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

(45) إرتباطات وإلتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ - إرتباطات وإلتزامات إئتمانية :

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
أ. الإعتمادات والكفالات والقبولات		
44,478,714	81,917,466	إعتمادات
كفالات		
136,955,343	136,423,673	دفع
62,481,131	84,113,135	حسن تنفيذ
24,245,510	18,251,700	أخرى
30,840,184	46,990,610	قبولات
299,000,882	367,696,584	المجموع

ب. السقوف غير المستغلة

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة		
94,380,728	89,256,361	سقوف تسهيلات إئتمانية غير مباشرة غير مستغلة
359,623,015	326,215,550	المجموع
658,623,897	693,912,133	مجموع التسهيلات غير المباشرة

ج. الخسائر الائتمانية المتوقعة

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
إعتمادات		
2,317,704	6,229,424	كفالات
324,060	310,628	قبولات
1,903,105	1,864,923	سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة
721,089	893,810	سقوف تسهيلات إئتمانية غير مباشرة غير مستغلة
5,576,858	9,680,098	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة
653,047,039	684,232,035	صافي التسهيلات غير المباشرة

د - إلتزامات تعاقدية (المصاريف الرأسمالية):

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
عقود شراء ممتلكات ومعدات		
2,966,582	1,398,790	عقود مشاريع إنشائية
5,275,606	3,235,912	عقود مشتريات أخرى
10,326,927	7,834,138	المجموع

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		البيان
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022						
5,576,858	662,642	-	230,553	-	4,683,663	الرصيد في بداية السنة
6,227,908	939,685	-	1,232,461	-	4,055,762	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(2,124,667)	(55,382)	-	(214,449)	-	(1,854,836)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(78,210)	-	(35,658)	-	113,869	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(84,841)	-	141,762	-	(56,922)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	25,805	-	(23,319)	-	(2,486)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
9,680,098	1,409,699	-	1,331,349	-	6,939,050	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021						
6,889,297	2,031,629	-	592,111	-	4,265,557	الرصيد في بداية السنة
2,720,198	200,459	-	99,046	-	2,420,692	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(2,969,137)	(458,239)	-	(447,796)	-	(2,063,102)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(24,321)	-	(50,228)	-	74,550	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(93,696)	-	104,535	-	(10,839)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	70,310	-	(67,114)	-	(3,195)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(1,063,500)	(1,063,500)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
5,576,858	662,642	-	230,553	-	4,683,663	الرصيد في نهاية السنة

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الإعتمادات المستندية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) إلى (5)	79,276,258	-	-	79,276,258
من (6) إلى (7)	2,641,208	-	-	2,641,208
من (8) إلى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	81,917,466	-	-	81,917,466
31 كانون الأول 2021				
من (1) إلى (5)	38,383,855	-	-	38,383,855
من (6) إلى (7)	6,094,859	-	-	6,094,859
من (8) إلى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	44,478,714	-	-	44,478,714

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الإعتمادات المستندية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	44,478,714	-	-	44,478,714
التسهيلات الجديدة خلال السنة	54,093,527	-	-	54,093,527
التسهيلات المسددة خلال السنة	(16,654,774)	-	-	(16,654,775)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	81,917,467	-	-	81,917,466
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	38,036,242	242,797	-	38,279,039
التسهيلات الجديدة خلال السنة	25,423,164	-	-	25,423,164
التسهيلات المسددة خلال السنة	(18,980,692)	(242,797)	-	(19,223,489)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	44,478,714	-	-	44,478,714

التقرير
السنتوي
2022

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للإعتمادات المستندية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	البيلان
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
310,899	-	-	310,899	الرصيد في بداية السنة
282,253	-	-	282,253	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(211,839)	-	-	(211,839)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
381,313	-	-	381,313	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021				
176,236	-	136	176,100	الرصيد في بداية السنة
270,388	-	-	270,388	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(135,724)	-	(136)	(135,589)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
310,899	-	-	310,899	الرصيد في نهاية السنة

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الكفالات حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) إلى (5)	184,600,412	3,286,835	-	187,887,247
من (6) إلى (7)	46,010,802	3,364,643	-	49,375,445
من (8) إلى (10)	-	-	1,525,816	1,525,816
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	230,611,214	6,651,478	1,525,816	238,788,508
31 كانون الأول 2021				
من (1) إلى (5)	174,458,789	127,488	-	174,586,277
من (6) إلى (7)	44,808,599	3,442,100	-	48,250,698
من (8) إلى (10)	-	-	845,008	845,008
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	219,267,388	3,569,588	845,008	223,681,984

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	219,267,388	3,569,587	845,008	223,681,983
التسهيلات الجديدة خلال السنة	55,090,689	3,083,445	-	58,174,134
التسهيلات المسددة خلال السنة	(41,286,069)	(1,693,533)	(88,009)	(43,067,611)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	395,673	(242,573)	(153,100)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,153,681)	2,274,701	(121,020)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(702,786)	(340,150)	1,042,936	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المددومة	-	-	-	-
(المشطوبة والمحوّلة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	230,611,214	6,651,478	1,525,816	238,788,507
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	223,521,546	6,323,477	2,020,162	231,865,185
التسهيلات الجديدة خلال السنة	31,794,493	27,136	-	31,821,629
التسهيلات المسددة خلال السنة	(38,218,696)	(328,921)	(393,714)	(38,941,330)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,480,742	(2,480,742)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(233,197)	252,347	(19,150)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(77,500)	(223,710)	301,210	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المددومة	-	-	-	-
(المشطوبة والمحوّلة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(1,063,500)	(1,063,500)
الرصيد في نهاية السنة	219,267,388	3,569,587	845,008	223,681,984

التقرير
السنتي
2022

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	البالغ
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
2,317,704	527,059	135,150	1,655,495	الرصيد في بداية السنة
4,484,531	859,850	1,099,419	2,525,262	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(572,812)	(26,860)	(181,287)	(364,665)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(47,662)	(1,376)	49,038	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(84,001)	133,902	(49,901)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	23,600	(21,537)	(2,063)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
6,229,424	1,251,985	1,164,271	3,813,167	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021				
3,412,034	1,749,925	180,758	1,481,351	الرصيد في بداية السنة
788,154	130,548	48,985	608,621	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(818,984)	(294,684)	(85,675)	(438,625)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	(5,300)	5,300	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(3,966)	4,881	(915)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	8,736	(8,499)	(237)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(1,063,500)	(1,063,500)	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
2,317,704	527,059	135,150	1,655,495	الرصيد في نهاية السنة

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي القبولات حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) إلى (5)	30,977,282	-	-	30,977,282
من (6) إلى (7)	15,669,252	344,076	-	16,013,328
من (8) إلى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	46,646,534	344,076	-	46,990,610
31 كانون الأول 2021				
من (1) إلى (5)	19,159,405	-	-	19,159,405
من (6) إلى (7)	11,514,269	166,511	-	11,680,780
من (8) إلى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	30,673,673	166,511	-	30,840,184

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد القبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	30,673,673	166,511	-	30,840,184
التسهيلات الجديدة خلال السنة	28,174,293	177,565	-	28,351,858
التسهيلات المسددة خلال السنة	(12,201,433)	-	-	(12,201,433)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	46,646,534	344,076	-	46,990,610
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	15,866,108	51,006	-	15,917,115
التسهيلات الجديدة خلال السنة	22,265,950	166,511	-	22,432,461
التسهيلات المسددة خلال السنة	(7,509,392)	-	-	(7,509,392)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	51,006	(51,006)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	30,673,673	166,511	-	30,840,184

التقرير
السنوي
2022

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	البـان
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
324,059	-	168	323,892	الرصيد في بداية السنة
272,959	-	12,276	260,683	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(286,391)	-	-	(286,391)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
310,628	-	12,444	298,184	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021				
101,539	-	582	100,957	الرصيد في بداية السنة
290,688	-	168	290,520	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(68,167)	-	-	(68,167)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	(582)	582	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
324,060	-	168	323,892	الرصيد في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	البيرمان
دينار	دينار	دينار	دينار	
				31 كانون الأول 2021
206,560,567	528,411	2,983,658	203,048,499	الرصيد في بداية السنة
125,010,024	28,917	316,964	124,664,143	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(66,328,305)	(333,623)	(1,854,702)	(64,139,980)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(44,527)	(1,114,228)	1,158,755	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(155,700)	660,694	(504,995)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	214,144	(95,366)	(118,778)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	التسهيلات المددومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
265,242,287	237,622	897,020	264,107,645	الرصيد في نهاية السنة

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	البيلان
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
1,903,105	135,583	95,235	1,672,287	الرصيد في بداية السنة
813,357	79,834	79,018	654,505	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(851,540)	(28,522)	(33,163)	(789,856)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(30,548)	(34,283)	64,831	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(840)	7,377	(6,538)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	2,205	(1,783)	(423)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
1,864,923	157,714	112,402	1,594,807	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021				
2,171,442	281,704	194,132	1,695,606	الرصيد في بداية السنة
1,083,383	69,912	49,893	963,578	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(1,351,720)	(163,555)	(148,728)	(1,039,437)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(24,321)	(41,101)	65,422	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(89,730)	99,655	(9,925)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	61,574	(58,615)	(2,959)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
1,903,105	135,583	95,235	1,672,287	الرصيد في نهاية السنة

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	76,236,558	1,010,000	-	77,246,558
من (6) الى (7)	11,955,103	54,700	-	12,009,803
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	88,191,661	1,064,700	-	89,256,361
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	78,539,659	-	-	78,539,659
من (6) الى (7)	15,841,069	-	-	15,841,069
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	94,380,728	-	-	94,380,728

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد السقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	94,380,728	-	-	94,380,728
التسهيلات الجديدة خلال السنة	17,857,944	969,221	-	18,827,165
التسهيلات المسددة خلال السنة	(23,951,533)	-	-	(23,951,533)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(95,479)	95,479	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	88,191,661	1,064,700	-	89,256,361
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	110,200,770	2,840,629	-	113,041,399
التسهيلات الجديدة خلال السنة	16,151,095	-	-	16,151,095
التسهيلات المسددة خلال السنة	(32,177,426)	(2,634,339)	-	(34,811,765)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	206,290	(206,290)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	94,380,728	-	-	94,380,728

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	البـان
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022				
721,089	-	-	721,089	الرصيد في بداية السنة
374,807	-	41,748	333,059	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(202,086)	-	-	(202,086)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	483	(483)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
893,810	-	42,231	851,579	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2021				
1,028,046	-	216,503	811,543	الرصيد في بداية السنة
287,586	-	-	287,586	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(594,542)	-	(213,258)	(381,284)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	(3,245)	3,245	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
721,089	-	-	721,089	الرصيد في نهاية السنة

(46) القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك والشركة التابعة 7,668,679 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 10,364,879 دينار كما في 31 كانون الأول 2021، ويرأى الإدارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك إلتزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 2,303,637 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 1,708,525 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.

(47) الاستحواذ على شركات تابعة

تم خلال العام 2022 الاستحواذ على شركتي وساطة مالية من قبل الشركة المتحدة للاستثمارات المالية وكما يلي:

أ - الموارد للوساطة المالية

قامت الشركة بالأول من حزيران 2022 بشراء كامل أسهم شركة الموارد للوساطة المالية بقيمة 4,798,992 دينار من البنك الاستثماري. فيما يلي ملخص للقوائم المالية للشركة التابعة:

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
14,263,621	9,495,658	مجموع الموجودات
13,318,876	5,196,523	صافي حقوق الملكية
944,745	4,299,136	مجموع المطلوبات
638,738	(312,318)	(الخسارة) الربح الشامل للسنة

دراسة توزيع سعر الشراء:

تم عمل دراسة توزيع سعر الشراء من خلال مؤسسة مستقلة وتبين بأن سعر الشراء مقارب للقيمة العادلة للشركة.

ب- العربية للإستثمارات المالية

تم بتاريخ 2022/12/20 الاستحواذ من قبل الشركة المتحدة للإستثمارات المالية على الشركة العربية للإستثمارات المالية، بحيث قامت الشركة المتحدة للإستثمارات المالية بتملك كامل حصص المكونة لرأس مال الشركة العربية للإستثمارات المالية والبالغة (4,800,000) حصة/ دينار أردني مقابل سعر تملك إجمالي مقداره (7,700,000) دينار أردني بموجب أحكام المادة 222/ب من قانون الشركات.

31 كانون الأول		
2021	2022	
دينار	دينار	
6,925,073	10,060,958	مجموع الموجودات
5,915,467	8,158,226	صافي حقوق الملكية
1,009,606	1,902,732	مجموع المطلوبات
53,061	1,263,611	الربح الشامل للسنة

دراسة توزيع سعر الشراء:

تم عمل دراسة توزيع سعر الشراء من خلال مؤسسة مستقلة وتحقيق أرباح من الإستحواذ على الشركة العربية للإستثمارات المالية بقيمة 458,225 دينار ناتجة بشكل رئيسي من الذمم النقدية والهامش وتم قيدها في قائمة الدخل للسنة .

فيما يلي مقارنة للقيمة العادلة لصافي موجودات الشركة مع سعر الشراء المدفوع:

2022	
دينار	
6,900,170	صافي القيمة الدفترية لموجودات الشركة
1,557,451	مخصصات الذمم المدينة وحسابات تمويل الهامش انتفت الحاجة لديها
(299,396)	مخصصات إضافية لقاء تدني القيمة العادلة لقطع الأراضي
8,158,225	القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة
7,700,000	سعر الشراء المدفوع مقابل الاستحواذ
458,225	أرباح عملية الاستحواذ

(48) الأحداث اللاحقة الجوهرية

أ - الإستحواذ على حصة مؤثرة في مصرف بغداد (العراق)

قرر مجلس إدارة البنك في إجتماعه المنعقد بتاريخ 26 حزيران 2022 السير بإجراءات شراء 51.79% من أسهم رأسمال مصرف بغداد علماً بأنه قد تم الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني والبنك المركزي العراقي على شراء الحصة، ومن المتوقع تنفيذ عملية الشراء خلال فترة قصيرة. إن مصرف بغداد من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق وهو شركة مساهمة خاصة عراقية تم تأسيسها في العام 1992 ومركزه الرئيسي بغداد ويبلغ رأسماله الحالي 250 مليار دينار عراقي ويقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه المنتشرة داخل العراق وعددها 33 فرعاً بالإضافة إلى فرعه في الجمهورية اللبنانية.

هذا ويعتزم البنك الأردني الكويتي - وبعد الحصول على الموافقات الرقابية - إصدار سندات رأس المال الشق الأول (رأس المال الإضافي) بحد أقصى 85 مليون دينار أردني أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي، علماً بأنه سيتم تصنيف تلك السندات ضمن رأس المال الإضافي AT1. وتأتي هذه الخطوة، تنفيذاً لإستراتيجية إدارة البنك بتعزيز الأداء والمركز المالي، بالإضافة إلى التوسع إقليمياً على نحو يساهم بتنويع مصادر إيرادات البنك.

ب- الإستحواذ على حصة مؤثرة في شركة بي إتش إم

قرر مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 21 كانون الأول 2022 الموافقة على السير بإجراءات الاستحواذ على ما نسبته 76.972% من رأس مال شركة بي إتش إم كابيتال.

علماً بأن شركة بي إتش إم كابيتال هي شركة مساهمة خاصة مدرجة بسوق دبي المالي، وتخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات المتحدة، وتحتل الشركة منذ تأسيسها عام 2006 أعلى المراتب ما بين الشركات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتواجد الشركة في إمارة دبي (المقر الرئيسي) بالإضافة إلى فروعها في أبو ظبي، الشارقة، رأس الخيمة والعين، هذا ويأتي قرار الشراء تعزيزاً لاستراتيجية البنك في التوسع، وتعزيز حصته السوقية، وتنويع مصادر دخله، علماً بأنه تم الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني حول عملية الشراء خلال العام 2023.

ج - تسجيل أسناد قرض بقيمة 50 مليون دولار (Green Bonds)

بالإشارة إلى قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم 2023/30 في جلسته المنعقدة بتاريخ أول شباط 2023، تم الموافقة على تسجيل أسناد قرض بقيمة اسمية إجمالية 50 مليون دولار أمريكي لمدة 5 سنوات وذلك عن طريق العرض غير العام، وتخصيصها لصالح مؤسسة التمويل الدولية (International Financial Corporation - IFC) وتهدف تلك السندات إلى التمويل الأخضر (Green Bonds).

بيانات الإفصاح

بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة 4 من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق
الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31

المادة

أ4 كلمة رئيس مجلس الإدارة: وردت ضمن التقرير

ب/1 وصف الأنشطة الرئيسية: ورد ضمن التقرير

يمارس البنك أعماله من خلال مكاتبه في الإدارة العامة الكائنة بمنطقة العبدلي - عمان و 65 فرعاً منتشرة في مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى فرع في قبرص. وقد بلغ حجم الإستثمار الرأسمالي (والمتمثل بمجموع الإنفاق خلال العام على مشتريات الموجودات اللازمة لإدامة الأعمال بالإضافة إلى تطوير الخدمات المقدمة للعملاء وأتمتة عمليات البنك) 7.8 مليون دينار كما في نهاية عام 2022، وفيما يلي التوزيع الجغرافي لأماكن فروع البنك وعدد الموظفين في كل منها:

الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد
الإدارة العامة	837	فرع الشميساني	14	فرع جامعة البتراء	6	فرع شارع الملك حسين بن طلال / الزرقاء	7
الفرع الجوال	4	فرع الصويفية	12	فرع جامعة اليرموك	10	فرع شارع الملك عبدالله الثاني / اربد	10
الفرع الرئيسي	23	فرع باب المدينة	5	فرع جامعة عمان الأهلية	8	فرع شارع مكة	12
فرع ابن خلدون	7	فرع العبدلي مول	9	فرع جبل الحسين	12	فرع صويلح الجنوبي	9
فرع أبو حسان مول	9	فرع العقبة	11	فرع جبل عمان	11	فرع طبربور	9
فرع أبو علندا	3	فرع الكرك	9	فرع جرش	10	فرع عبدون	12
فرع أبو نصير	9	فرع المدينة الرياضية	10	فرع حي نزال	7	فرع عمرة	10
فرع إربد	20	فرع المركز التجاري	10	فرع خلدا	8	فرع مادبا	10
فرع البقعة	11	فرع المفرق	9	فرع دابوق	11	فرع ماركا	11
فرع الجبيهة	13	فرع المقابلين	10	فرع دير غبار	6	فرع مرج الحمام	9
فرع الحصن	7	فرع المنطقة الحرة	9	فرع زهران	4	فرع مركز الملك عبدالله	5
فرع الرايبة	8	فرع الهاشمي الشمالي	9	فرع زين	8	فرع مكة مول	11
فرع الرصيفة	9	فرع الوحدات	10	فرع سمارة مول	6	فرع وادي السير	12
فرع الرونق	8	فرع اليرموك	11	فرع سوق الخضار المركزي	11	فرع وادي صقره	8
فرع الزرقاء	12	فرع تاج مول	9	فرع سيتي مول	11	فرع الفحيص	7
فرع الزرقاء الجديدة	9	فرع تلاع العلي	13	فرع شارع الصخرة المشرفة	8	فرع قبرص	16
فرع السلط	7	فرع جاليريا مول	9	فرع شارع المدينة المنورة	11		
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية - عمان (شركة تابعة)							
شركة إجارة للتأجير التمويلي - عمان (شركة تابعة)							
30							

4 ب/2 الشركات التابعة:

الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

تأسست الشركة المتحدة للاستثمارات المالية عام 1980، لممارسة أعمال الوساطة المالية في بورصة عمان وتم تحويلها في عام 1996 إلى شركة مساهمة عامة، ويبلغ رأسمالها الحالي 10.0 مليون دينار أردني. تعتبر الشركة إحدى أفضل شركات الوساطة والخدمات المالية العاملة في بورصة عمان، حيث تعتمد في تقديم خدماتها المالية والاستثمارية على أحدث الوسائل التكنولوجية والربط الإلكتروني المباشر مع الأسواق المالية العالمية. يمتلك البنك حالياً ما نسبته 78.3% من رأسمال الشركة.

في تشرين الأول من العام 2021، قامت الشركة بالإستحواذ على الشركة الإدارية المتخصصة للإستثمار والإستشارات المالية- سند كاييتال (شركة مملوكة بالكامل للبنك الأردني الكويتي)، لتوسع نطاق خدماتها ليشمل ما يلي بالإضافة إلى خدمات الوساطة المالية:

- إدارة إصدارات الأسهم والأسناد والصكوك الإسلامية وتسويقها؛
- تقديم الإستشارات المالية للشركات والمجموعات العائلية؛
- التوسط في عمليات بيع أو شراء الشركات وعمليات الاندماج؛ و
- تنظيم الفرص الإستثمارية وتسويقها؛ وغيرها من الخدمات المالية والإستشارية.

كما حصلت الشركة على ترخيص للعمل كمدير استثمار وللعمل بالتمويل على الهامش من قبل هيئة الأوراق المالية.

ويجدر بالذكر أن من ضمن استراتيجية الشركة التملك والاستحواذ على شركات وساطة محلية أو إقليمية لتوسيع قاعدة العملاء وتقديم خدمات أفضل في الأسواق المالية المحلية والعالمية. في نهاية العام 2022، احتلت الشركة المركز الثاني بين شركات الوساطة العاملة في الأردن بحصة سوقية بلغت 7.33%.

يقع مقر الشركة الرئيسي في عمان منطقة الشميساني ولا يوجد لها أي فروع أخرى داخل أو خارج المملكة الأردنية الهاشمية. وقد بلغ عدد الموظفين في الشركة 27 موظف كما في نهاية العام 2022.

شركة إجارة للتأجير التمويلي

تأسست شركة إجارة للتأجير التمويلي كشركة مساهمة خاصة بتاريخ 2011/1/6 ورأسمال مقداره 10 مليون دينار أردني وتم خلال شهر أيلول/ سبتمبر 2012 رفع رأسمال الشركة إلى 20 مليون دينار مدفوع بالكامل من البنك الأردني الكويتي.

لقد جاءت فكرة إنشاء الشركة استكمالاً لرؤية البنك في تطوير خدماته المقدمة للعملاء وتوفير حلول تمويلية مبتكرة تساهم في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال تمويل الأصول الثابتة وبحيث تكون رديفة للتمويل المصرفي المعتاد في ضوء التغيرات في الأسواق المالية والمصرفية.

يقع مقر الإدارة العامة للشركة في شارع مكة - مجمع الثوابت رقم 61

لدى الشركة حالياً فرعين قائمين في كل من محافظة العقبة و محافظة إربد .

وقد بلغ عدد الموظفين في الشركة 30 موظفًا.

4 ب/3 أ أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

معالي المهندس ناصر أحمد عبدالكريم اللوزي

رئيس مجلس الإدارة /عضو مستقل

تاريخ العضوية: 2021/5/4

تاريخ الميلاد: 1957/2/26

الشهادات العلمية: بكالوريوس علوم الهندسة المدنية من جامعة تكساس في أرلينغتون - الولايات المتحدة الأمريكية، 1979

المناصب الحالية:

- عضو مجلس الأعيان الأردني - من 2016
- رئيس مجلس إدارة شركة الشرق العربي للتأمين - من 2013
- رئيس مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله للتنمية - من 2013
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك الحسين - من 1999

المناصب / الخبرات السابقة:

- رئيس الديوان الملكي الهاشمي (2008 - 2011)
- رئيس مجلس إدارة شركة الشرق العربي للتأمين (2000 - 2008)
- وزير النقل (1999 - 2000)
- وزير الإعلام والثقافة (1999)
- وزير الأشغال العامة والإسكان والنقل (1998 - 1999)
- وزير الأشغال العامة والإسكان (1997 - 1998)
- وزير النقل (1996 - 1997)
- القطاع الخاص / هندسة المقاولات والاستشارات (1984 - 1996)
- مدير مديرية الصيانة والمرور - وزارة الأشغال العامة والإسكان (1983 - 1984)
- مهندس مقيم - مشروع طريق مطار الملكة علياء الدولي، وزارة الأشغال العامة والإسكان (1980 - 1983)

العضوية في مجالس إدارة شركات أخرى:

- نائب رئيس ورئيس مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله للتنمية (2009 - 2013)
- رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الملكية الأردنية (2006 - 2014)
- رئيس اللجنة التنفيذية الملكية الأردنية للخصخصة (2006 - 2009)
- رئيس مجلس إدارة الشركة الملكية الأردنية للإستثمار (2006 - 2009)
- عضو مجلس إدارة - شركة حديد الأردن (2002 - 2008)
- شركة الكابلات الأردنية الجديدة (2002 - 2008)
- عضو مجلس إدارة - البنك الأردني الكويتي (2001 - 2008)

السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: 1997/7/15
تاريخ الميلاد: 1954/12/20

الشهادات العلمية: شهادة جامعية في مجال الطيران الحربي من الولايات المتحدة، 1976 وأكاديمية الطيران الأردنية، 1981

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس الإدارة، شركة بائتر ميديا غروب (OSN) - دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
- نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي)، شركة مشاريع الكويت (القابضة)، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مجموعة الخليج للتأمين، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة الخليج المتحد القابضة، البحرين
- نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مؤسسة مبرة مشاريع الخير، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو)، السعودية
- عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج مصر للسياحة والفنادق، مصر
- عضو مجلس أمناء، الجامعة الأمريكية في الكويت، الكويت
- الرئيس الفخري للجمعية الكويتية لاختلافات التعلم، الكويت

التكريم والجوائز:

- جائزة المنتدى الاقتصادي في الكويت عام 2009 تقديراً لدوره في قطاع الاستثمار ونجاحاته في الأسواق المالية العالمية
- جائزة المنتدى الاقتصادي العربي في تونس عام 2007
- جائزة الإنجاز من المنتدى الاقتصادي العربي في بيروت عام 2007
- جائزة الإنجاز من جمعية المصرفيين العرب

شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت

شركة مساهمة عامة كويتية مدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، غايتها تأسيس وتملك الشركات، وتملك حقوق الملكية الصناعية وتأجيرها واستغلالها، والاستثمار في المحافظ المالية والعقارية.

السيد مسعود محمود جوهر حيات

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت

تاريخ العضوية: 2001/2/20
تاريخ الميلاد: 1953/9/11

الشهادات العلمية: بكالوريوس اقتصاد، جامعة الكويت، 1973، الدبلوم العالي في العلوم المصرفية، 1975

المناصب الحالية:

- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، بنك برقان
- رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين
- رئيس مجلس الإدارة، بنك تونس العالمي، تونس
- نائب رئيس مجلس الإدارة، فم بنك، مالطا
- نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الجزائر، الجزائر
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مصرف بغداد، العراق
- عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو للاستثمار، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، شركة شمال أفريقيا القابضة، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، مبرة مؤسسة مشاريع الخير، الكويت

شركة الروابي المتحدة القابضة - الكويت

شركة مساهمة مقفلة كويتية، غاياتها إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها، واستثمار أموالها في الاتجار بالاسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وتملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها.

السيد طارق محمد يوسف عبد السلام

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة - الكويت - لغاية 2022/4/20

تاريخ العضوية: 1997/7/15

تاريخ الميلاد: 1965/8/24

بكالوريوس محاسبة، جامعة الكويت، 1987، دبلوم الأوراق المالية العالمية، الكويت، 1996

الشهادات العلمية:

- الرئيس التنفيذي، قطاع الاستثمارات شركة مشاريع الكويت (القابضة)، الكويت من 2011/1
- عضو مجلس الإدارة، شركة العقارات المتحدة، الكويت من 2010/4
- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة شمال أفريقيا القابضة - الكويت من 2014/6
- عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو للاستثمار، الكويت من 2013/4
- عضو مجلس الإدارة، شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية من 2012/6

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس الإدارة، شركة العقارات المتحدة، الكويت (2010/4 - 2019/4)
- الرئيس التنفيذي، شركة العقارات المتحدة، الكويت (2006 - 2011)
- المدير العام، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (1998 - 2006)
- مساعد الرئيس التنفيذي للتداول وإدارة المحافظ الاستثمارية، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية (1996 - 1999)
- مدير إدارة التداول والمحافظ الاستثمارية العالمية، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية (1992 - 1996)

المناصب السابقة:

السيد مصطفى سمير الشامي

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة - الكويت - اعتباراً من 2022/6/22

تاريخ العضوية: 2022/6/22

تاريخ الميلاد: 1981/6/30

إجازة في دارة الأعمال وعلم الإدارة، جامعة القديس يوسف/بيروت 2002، ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة القديس يوسف/بيروت 2003، محلل مالي معتمد CFA / CFA institute (CFA) / USA 2011، محاسب قانوني معتمد. CPA / Montana USA 2016

الشهادات العلمية:

- نائب رئيس المدراء الماليين للمجموعة، شركة مشاريع الكويت القابضة (كيكو).
- مدرب معتمد (CFA, CPA, CMA, IFRS).
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للغازات الصناعية والطاقة، الكويت.
- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة أماكن المتحدة العقارية، الكويت.

المناصب الحالية:

- رئيس حسابات، شركة دار الاستثمار، الكويت (2008-2009).
- مستشار مالي، شركة الخرافي، الكويت (2006 - 2008).
- مدقق ضرائب، دائرة إيرادات ضريبة الدخل، لبنان (2003-2006).

المناصب السابقة:

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

مؤسسة وطنية لتطبيق نظام تكافلي قائم على الشراكة مع الجهات ذات العلاقة بما يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، أنشئت بموجب القانون رقم 30 لسنة 1978 والتشريعات والتعديلات اللاحقة له.

معالي السيد مروان محمود عوض

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: 2018/5/23

تاريخ الميلاد: 1951/3/11

الشهادات العلمية:

ماجستير الاقتصاد من جامعة فاندربيلت - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980، دبلوم عالي التنمية الاقتصادية من جامعة فاندربيلت - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 ، بكالوريوس إدارة أعمال من الجامعة الأردنية، 1973.

المناصب الحالية:

- المدير العام، الأولى الدولية للإستشارات والتحكيم
- رئيس مجلس الإدارة، شركة إيلاف الأردنية للحلول المتكاملة
- رئيس منتدى خبراء مخاطر الأعمال
- نائب رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب / بيروت
- عضو مجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

المناصب السابقة :

- وزير المالية (1996- 1997)
- أمين عام لوزارة الصناعة والتجارة (1991 - 1993)
- رئيس مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي
- نائب رئيس مجلس إدارة الملكية الأردنية
- المدير العام والرئيس التنفيذي، البنك الأهلي الأردني
- مدير لدوائر الاستثمار والعلاقات الخارجية، البنك المركزي الأردني
- المدير العام والرئيس التنفيذي، بنك الشرق الأوسط والاستثمار
- المدير العام التنفيذي، مصرف قطر الإسلامي
- المدير العام، بنك الانماء الصناعي
- مدير ومؤسس، المعهد العربي للدراسات المصرفية

السيد نضال فائق القبح

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: 2020/6/17

تاريخ الميلاد: 1980/7/2

الشهادات العلمية:

بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 2001 ، ماجستير إدارة أعمال/محاسبة، الجامعة الأردنية، 2006

المناصب الحالية:

- مدير إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي ، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

المناصب السابقة:

- رئيس قسم مخاطر الاستثمار ، صندوق استثمار أموال الضمان (2009 – 2012)
- رئيس قسم المخاطر التشغيلية بالوكالة ، صندوق استثمار أموال الضمان (2011 – 2012)
- محلل مخاطر رئيسي ، صندوق استثمار أموال الضمان (2006 – 2009)
- محاسب مالي ، صندوق استثمار أموال الضمان (2004 – 2006)
- محاسب ، البنك العربي (2001-2003)

شركة (Odyssey Reinsurance Co.)

شركة مسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية، غاياتها التأمين وإعادة التأمين.

السيد ييجان خسروشاهي

عضو مجلس الإدارة / ممثل Odyssey Reinsurance Co. / الولايات المتحدة

تاريخ العضوية: 2011/3/23

تاريخ الميلاد: 1961/7/23

الشهادات العلمية:

ماجستير إدارة أعمال في التمويل الدولي، 1986 وبكالوريوس هندسة ميكانيكية، جامعة (Drexel)، بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1983

المناصب الحالية:

- الرئيس والمدير التنفيذي، شركة Fairfax International / لندن
- ممثل شركة Fairfax Financial Holdings Limited في مجالس إدارة الشركات التالية:
 - مجموعة الخليج للتأمين، الكويت
 - شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين، الكويت
 - الشركة البحرينية الكويتية للتأمين، البحرين
 - المجموعة العربية المصرية للتأمين، مصر
 - شركة الشرق العربي للتأمين، الأردن
 - شركة اللانيس للتأمين، دبي
 - شركة BRIT Limited، المملكة المتحدة
 - البنك التجاري الدولي، مصر

المناصب السابقة:

- الرئيس والمدير التنفيذي، Fuji Fire and Marine Insurance Company - اليابان
- رئيس، عمليات التأمين العامة، AIG، سيول، كوريا الجنوبية (-2001 2004)
- نائب رئيس مجلس إدارة ومدير عام، AIG Sigorta، تركيا (1997-2001)
- نائب الرئيس الإقليمي، الملكية المحلية وعمليات الإصابات في منطقة وسط المحيط الأطلسي، AIG، الولايات المتحدة الأمريكية
- شغل عدة مناصب في شركة AIG للتأمينات العامة منذ عام 1986، الولايات المتحدة الأمريكية

معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر
عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/4/25
تاريخ الميلاد: 1956/6/14

الشهادات العلمية:
دكتوراه هندسة حاسوب، جامعة بيردو - الولايات المتحدة الأمريكية، 1981، ماجستير هندسة حاسوب، جامعة بيردو - الولايات المتحدة الأمريكية، 1978، بكالوريوس هندسة حاسوب، جامعة بيردو - الولايات المتحدة الأمريكية، 1977

المناصب الحالية:

- عضو مجلس إدارة، شركة مسافات للنقل المتخصص (من 2015/4)
- عضو مجلس إدارة، شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية (من 2016/2)
- عضو مجلس إدارة، الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع (من 2018/4/26)
- نائب الرئيس للدراسات، برنامج الشرق الأوسط، منحة كارنيجي للسلام العالمي (من 2010)
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت (من 2007)
- عضو في المنتدى وزراء أسبن (من 2009)
- عضو المجلس الاستشاري، إدارة الشرق الأوسط لصندوق النقد الدولي (من 2010)
- عضو المجلس الاستشاري، معهد جامعة بيردو العالمي لبحوث السياسات (من 2010)
- عضو المجلس الاستشاري، معهد لاهاي للعدالة العالمية (من 2011)
- عضو مجلس إدارة، شركاء من أجل التغيير الديموغرافي (من 2013)
- عضو مجلس إدارة The Asfari Foundation (من 2013)
- عضو مجلس إدارة المركز العالمي للتعددية (من 2014)

المناصب السابقة:

- زميل أول، جامعة ييل - الولايات المتحدة الأمريكية (2010-2011)
- نائب أول للرئيس، الشؤون الخارجية، البنك الدولي (2007-2010)
- عضو مجلس الأعيان الأردني (2005-2007)
- نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي باسم الحكومة (2005/11-2005/7)
- وزير البلاط، الديوان الملكي الهاشمي (2005/7-2005/4)
- نائب رئيس الوزراء لشؤون تطوير الأداء الحكومي (2004-2005)
- وزير الخارجية (2002-2004)
- سفير الأردن لدى الولايات المتحدة الأمريكية (1997-2002)
- وزير الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة (1996-1997)

السيد هاني خليل الهندي
عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/4/25
تاريخ الميلاد: 1949/8/15

الشهادات العلمية: ماجستير إدارة الأعمال، جامعة بورتلاند - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 وبكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت 1973، شهادة محاسب قانوني (CPA)

المناصب الحالية:

- رئيس هيئة المديرين، شركة صناعات البحر المتوسط
- رئيس هيئة المديرين، شركة المتوسط للطاقة

المناصب السابقة:

- رئيس مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للأمنيا وصناعات المركبات الكيميائية (1991-2009)
- المدير التنفيذي، الشركة الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية (1986-1992)
- مدير عام المشروع، الشركة الأردنية للإدارة والاستثمارات (1984-1986)
- المدير الإداري والمالي، الشركة الأردنية للأوراق المالية (1982-1984)
- مدقق، شركة توش روس (1980-1982)
- محاسب أول، شركة اتحاد المقاولين (1976-1978)
- محاسب، شركة صفوان للتجارة والمقاولات (1973-1974)

شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري

شركة ذات مسؤولية محدودة، غاياتها إنشاء المجمعات التجارية وتأجيرها، بناء المجمعات التجارية وبيعها، تطوير الأراضي والعقارات، شراء أراضي وبناء شقق سكنية عليها أو بيعها، استصلاح الأراضي وفرزها وبيعها وتنظيمها، التسويق، وكالات تجارية، استيراد وتصدير، وخدمات تجارية.

السيد ماجد فياض برجاق

عضو مجلس إدارة / ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري

تاريخ العضوية: 2016/4/25
تاريخ الميلاد: 1947/2/4

الشهادات العلمية: بكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية، الجامعة الأردنية 1969

المناصب السابقة:

- نائب المدير العام / مجموعة الخدمات المساندة، البنك الأردني الكويتي (2007 - 2011)
- مساعد المدير العام / عمليات، البنك الأردني الكويتي (1998 - 2007)
- مساعد المدير العام للتكنولوجيا والعمليات، بنك الصادرات والتمويل (1996 - 1998)
- مدير أعمال، بنك ANZ، أستراليا (1993-1996)
- مدير عمليات منطقة، بنك كرنديز (1969 - 1993)

الدكتور صفوان سميح طوقان

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/12/7

تاريخ الميلاد: 1942/10/23

الشهادات العلمية:

بكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية - بيروت 1966، ماجستير اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1976، دكتوراه اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980

المناصب السابقة:

- عضو مجلس الأعيان الأردني السادس والعشرون
- رئيس مجلس الإدارة، بورصة عمان (2012-2013)
- رئيس مجلس الإدارة، شركة مناجم الفوسفات (2000-2004)
- مدير عام، مؤسسة الضمان الاجتماعي (1994-1999)
- أمين عام، وزارة التخطيط (1989-1994)
- أستاذ مساعد، جامعة اليرموك (1981-1989)
- محاضر، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (1975-1980)
- البنك المركزي الأردني (1966-1975)

الدكتور عمر مشهور الجازي

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2021/5/4

تاريخ الميلاد: 1969/10/1

الشهادات العلمية:

دكتوراه قانون التحكيم الدولي، جامعة كينت - المملكة المتحدة، 2000، ماجستير، قانون التجارة الدولية، جامعة لندن ميتروبوليتان - المملكة المتحدة، 1994، بكالوريوس، القانون، الجامعة الأردنية 1992، دبلوما، القانون الدولي النووي، جامعة دي مونتبيليير، 2017

المناصب الحالية:

- عضو مجلس إدارة شركة الاستثمارات الحكومية
- عضو هيئة مديرين شركة إدارة وتطوير التعليم والبحث العلمي
- عضو هيئة مديرين شركة المؤسسة العربية للتعليم والبحث العلمي
- عضو مجلس إدارة مؤسسة عبدالحميد شومان
- رئيس مجلس أمناء جامعة عمان العربية
- المدير الشريك المؤسس لـ الجازي ومشاركوه/محامون ومستشارون قانونيون
- محكم دولي

المناصب السابقة:

- رئيس جمعية المحكمين الأردنيين
- عضو مجلس إدارة بنك صفوة الاسلامي لغاية 2017/1
- عضو الهيئة الإدارية لصندوق الائتمان العسكري
- عضو مجلس أمناء صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية
- نائب رئيس ومؤسس المنتدى الأردني لحوكمة الشركات
- عضو مجلس إدارة شركة تطوير العقبة
- عضو مجلس إدارة شركة العقبة للمطارات
- عضو مجلس إدارة الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (2016/12 ولغاية 2021/3)

السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2021/5/4

تاريخ الميلاد: 1963/4/12

الشهادات العلمية:

بكالوريوس علوم سياسية وعلم اجتماع ، الجامعة الأردنية 1984

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء المملكة
- رئيس مجلس إدارة شركة تطوير وادي عربة
- عضو مجلس أمناء جائزة التميز للمغترب الأردني
- عضو في منتدى تطوير السياسات الاقتصادية

المناصب السابقة:

- مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (2012/9 ولغاية 2018/4)
- نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (2012 - 2018)
- عضو مجلس إدارة صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي
- عضو مجلس إدارة شركة كهرباء المملكة
- عضو مجلس إدارة شركة البريد الأردني
- عضو مجلس إدارة مستشفى الملك المؤسس
- عضو مجلس إدارة شركة العصر
- عضو مجلس إدارة شركة الخزف الأردنية
- عضو هيئة مديري الشركة الوطنية للتنمية السياحية
- عضو مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار
- عضو مجلس إدارة شركة الضمان للمناطق التنموية
- عضو مجلس إدارة شركة الأجواخ الاردنية
- رئيس هيئة مديرين شركة مياه اليرموك (2019 - 2020)
- عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- عضو اللجنة الوطنية لاستراتيجية الفقر والبطالة
- عضو اللجنة الوطنية لاستراتيجية ذوي الاحتياجات الخاصة
- عضو اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للأسرة

4 ب/3 ب اسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي
المنصب: المدير العام التنفيذي

تاريخ الميلاد: 1977
تاريخ التعيين: 2003/6/1

المؤهل العلمي: الأكاديمية العسكرية الملكية، «ساندهيرست» - المملكة المتحدة 1996
بكالوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة كينت - المملكة المتحدة 2000

الخبرات السابقة: • رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة (2007-2021/5/5)
• مدير تنفيذي، الوحدة البنكية الخاصة (2006 - 2007)
• مدير الفرع الرئيسي (2003 - 2005)

مناصب / عضويات: • رئيس مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل)
• رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للإستثمارات المالية
• عضو مجلس الإدارة، بنك القدس - فلسطين (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداء من 2018/7/26
• عضو مجلس الإدارة، شركة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني (ممثل بالنك الأردني الكويتي) ابتداء من 2021/3/28
• عضو مجلس الإدارة، الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك)
• رئيس مجلس الإدارة، إنجاز
• عضو مجلس الأمناء، متحف الأردن ابتداء من 2017/10/8
• عضو مجلس الإدارة، مؤسسة الملكة رانيا ابتداء من 2018/2/21
• عضو في مجلس إدارة بيت الحوكمة الأردني للتدريب (JIoD)
• عضو في مجلس إدارة جمعية الضياء الخيرية لتربية وتعليم الأطفال المعوقين بصريا
• نائب رئيس مجلس الإدارة، الاتحاد الملكي الأردني للرماية

السيد داود عادل داود عيسى
المنصب: رئيس قطاع المساندة والعمليات

تاريخ الميلاد: 1973
تاريخ التعيين: 2012/11/18

المؤهل العلمي: بكالوريوس إقتصاد، جامعة اليرموك، 1998

الخبرات السابقة: • رئيس إدارة الموارد البشرية، البنك الأردني الكويتي (2011-2021/5)
• رئيس دائرة التخطيط والموازنة بإدارة الموارد البشرية ومدير شؤون الموظفين، شركة قطر للبترول (2004 - 2012)
• عمل في عدة مناصب في قطاع المقاولات في الأردن وقطر (1995 - 2004)

مناصب / عضويات: • عضو مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل) - لغاية 2021/06

السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي
المنصب: رئيس تنمية أعمال الشركات

تاريخ الميلاد: 1970
تاريخ التعيين: 1997/9/6

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، جامعة عمان الأهلية، 1994

الخبرات السابقة:

- رئيس التسهيلات الائتمانية، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/7/8
- أعمال مصرفية، بنك الأردن والخليج (1994 - 1997)

السيد إبراهيم فريد آدم بيشه
المنصب: رئيس الخزينة والعلاقات الدولية

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2001/06/19

المؤهل العلمي: ماجستير إدارة أعمال، كلية ماسترخت للإدارة، قبرص ، 2005

الخبرات السابقة:

- رئيس مساعد الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/31
- أعمال مصرفية، البنك الأردني الكويتي (فرع قبرص) (2001 - 2006)
- أعمال مصرفية، بنك الجزيرة - السعودية (1999 - 2001)
- أعمال مصرفية، شركة دار إثمار للخدمات المالية (1997 - 1999)
- أعمال مصرفية، بنك عمان للاستثمار (1992 - 1997)

الدكتور مكرم أمين ماجد القطب

المنصب: رئيس الائتمان

تاريخ الميلاد: 1965
تاريخ التعيين: 2004/05/16

المؤهل العلمي: دكتوراه محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009

الخبرات السابقة:

- رئيس مساعد تسهيلات الشركات، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/16
- دائرة تسهيلات الأردن وفلسطين، البنك العربي (1998 – 2004)
- مساعد الأمين العام الشؤون المالية والإدارية، منتدى الفكر العربي (1990-1998)
- محاضر (غير متفرغ) معهد الدراسات المصرفية - الأردن

مناصب / عضويات:

- عضو مجلس إدارة، شركة الإسراء للتعليم والاستثمار (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2018/04/23
- عضو مجلس الإدارة، مجموعة البنوك التجارية الأردنية للاستثمار (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2021/06/27
- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات المتوسطة (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2021/05/19
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2017/05/10

السيد سهيل أحمد محمود السلطان

المنصب: رئيس تنمية أعمال التجزئة

تاريخ الميلاد: 1977
تاريخ التعيين: 2013/3/31

المؤهل العلمي: بكالوريوس علوم الحاسوب، الجامعة الأردنية، 1999

الخبرات السابقة:

- مدير إدارة الفروع، البنك الأردني الكويتي (2021/5-2021/02)
- مدير دائرة القنوات البديلة، البنك الأردني الكويتي (2021/5-2013)
- مدير منتجات وخدمات البطاقات، بنك الإسكان (2013/3-2012/06)
- مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (2012/6-2011/03)
- مدير إدارة تطوير الأعمال، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (2011/3-2009/12)
- مدير تنمية الأعمال و رئيس شعبة تطوير البرمجيات، A2A (2009/12-1999/12)

مناصب / عضويات:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS ابتداءً من 2019/08

السيد زيد وديع جريس شرايحة
المنصب: رئيس تنمية الاستثمار

تاريخ الميلاد: 1972
تاريخ التعيين: 2006/07/02

المؤهل العلمي: ماجستير محاسبة ومالية، جامعة ليدز، المملكة المتحدة، 1998
بكالوريوس الإدارة العامة والعلوم السياسية، الجامعة الأمريكية في بيروت، 1996

الخبرات السابقة: • مدير إدارة الموجودات، البنك الأردني الكويتي 2021-2006/05
• منسق البرامج، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2006-2005)
• مدير وحدة، بنك القاهرة عمان (2005-1999)
• باحث اقتصادي، المجموعة المتحدة للاستثمارات الهندسية (1999-1998)
• مساعد مدير وحدة، شركة الأردن الدولية للتأمين (1997-1996)

السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت
المنصب: رئيس الشؤون القانونية

تاريخ الميلاد: 1962
تاريخ التعيين: 1989/04/01

المؤهل العلمي: بكالوريوس حقوق، الجامعة الأردنية، 1986

الخبرات السابقة: • الدائرة القانونية، ابتداءً من 2000
• دائرة التسهيلات (2000-1994)
• دائرة متابعة التسهيلات (1994-1989)

مناصب / عضويات: • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة عمد للاستثمار والتنمية العقارية المساهمة العامة
• عضو، رابطة الكتاب الأردنيين

السيد إبراهيم فضل محمود الطعاني
المنصب: رئيس الشؤون المالية

تاريخ الميلاد: 1964
تاريخ التعيين: 2013/11/04

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، جامعة اليرموك 1986، ماجستير علوم مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1994

- الخبرات السابقة:
- رئيس إدارة التدقيق الداخلي، البنك الأردني الكويتي (2020/8 - 2013/11)
 - رئيس إدارة التدقيق الداخلي، بنك ستاندرد تشارترد / الأردن (2013-2011)
 - نائب الرئيس التنفيذي، شركة ABC للاستثمار / الأردن (2011 - 2009)
 - مدير تنفيذي للشؤون المالية، شركة Aloula Geozit للوساطة المالية / المملكة العربية السعودية (2009- 2007)
 - رئيس مفتشين، البنك المركزي الأردني (2007 -1989)
 - محلل مالي، هيئة الأوراق المالية / الأردن (1988 - 1989)

السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة
المنصب: رئيس تكنولوجيا المعلومات

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2019/04/28

المؤهل العلمي: جامعة اليرموك - هندسة الحاسبات والتحكم الآلي

- الخبرات السابقة:
- مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات، الشركة الأردنية للتمويل الأصغر «تمويلكم» (2017/9 - 2019/4)
 - شريك، شركة دايمنشنز للاستشارات "Consulting Management Dimension" (2011 - 2017)
 - مدير إدارة المشاريع والعمليات التقنية، بنك الجزيرة (2011-2006)
 - رئيس تكنولوجيا المعلومات، شركة الجزيرة تكافل للتأمين التعاوني - عضو من مجموعة بنك الجزيرة (2011-2009)
 - مدير الاستشارات، شركة DevoTeam الدولية (2005 - 2006)
 - مدير مشاريع واستشاري، شركة IBM الدولية (1999 - 2002)

مناصب / عضويات: عضو مؤسس في جمعية إدارة المشاريع الأردنية (منبثقة عن PMI العالمية)

السيد طارق جودت سليمان الخيطان
المُنصب: رئيس العمليات

تاريخ الميلاد: 1975
تاريخ التعيين: 1998/02/01

المؤهل العلمي: بكالوريوس في الاقتصاد، الجامعة الأردنية، 1997
دبلوم عالي في الأعمال المصرفية والمالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2003

الخبرات السابقة:

- مدير ائتمان التجزئة، البنك الأردني الكويتي (2014-2021)
- مدير البنية الخاصة، البنك الأردني الكويتي (2006-2014)
- ضابط ائتمانات التجزئة، البنك الأردني الكويتي (2003-2006)
- مشرف الفرع الرئيسي، البنك الأردني الكويتي (1998-2003)

مناصب / عضويات:

- عضو مجلس شركة إجارة للتأجير التمويلي
- نائب رئيس هيئة مديرين، الشركة الأولى الدولية للخدمات اللوجيستية

السيدة دانه عبدالله محمد جرادات
المُنصب: رئيس الاستراتيجية والتسويق

تاريخ الميلاد: 1974
تاريخ التعيين: 2012/08/07

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 1996

الخبرات السابقة:

- مدير التسويق والاتصالات المؤسسية، البنك الأردني الكويتي (2012/5-2021)
- مدير التسويق والاتصالات المؤسسية، بنك سوسيته جنرال - الأردن (2007-2012)
- مدير التسويق وبطاقات الائتمان والمنتجات والجودة، بنك سوسيته جنرال - الأردن (2004-2007)
- مدير التسويق والمبيعات والرسوم المتحركة التجارية (Animation)، بنك سوسيته جنرال - الأردن (2004-2005)
- مساعد مدير التسويق، بنك القاهرة عمان (2001-2004)
- مساعد رئيس وحدة تطوير المنتجات، بنك القاهرة عمان (1998-2001)
- ضابط محاسبة، بنك القاهرة عمان (1996-1998)

السيد فادي محمد أحمد عياد
المنصب: رئيس إدارة مراقبة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2018/04/29

بكالوريوس محاسبة، جامعة بيروت العربية، 1995

المؤهل العلمي:

الخبرات السابقة:

- مدير تنفيذي مجموعة الامتثال، بنك أبوظبي الوطني (بنك ابو ظبي الأول) - الإمارات العربية المتحدة (2018-2010)
- مدير رئيسي الامتثال / رئيس وحدة الجرائم المالية، بنك باركليز - الإمارات العربية المتحدة (2010-2008)
- مدير الامتثال الإقليمي، MoneyGram - الإمارات العربية المتحدة (2008-2007)
- القائم بأعمال مدير الالتزام التنظيمي، بنك الدوحة - قطر (2007-2006)
- ضابط الامتثال، البنك العربي- لمنطقة الخليج العربي - الأردن (2006-2005)
- رئيس فريق العمليات والمبيعات، المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (2004-2005)
- ضابط العمليات والإدارة، بنك أبوظبي الوطني (2004-2000)
- مساعد رئيس قسم التجارة الخارجية، المؤسسة المالية العربية (2000-1991)

السيد محمود عصام عبدالرزاق الأحمر
المنصب: رئيس إدارة المخاطر

تاريخ الميلاد: 1979
تاريخ التعيين: 2002/06/23

ماجستير علوم مالية مصرفية تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2005، بكالوريوس محاسبة، جامعة فيلادلفيا، 2001

المؤهل العلمي:

الخبرات السابقة:

- مكلف بتسيير أعمال دائرة إدارة المخاطر، البنك الأردني الكويتي
- مدير مخاطر السوق وتطبيقات بازل، إدارة المخاطر، البنك الأردني الكويتي
- مدير وحدة الرقابة المالية وتدقيق الشركات التابعة، إدارة التدقيق الداخلي، البنك الأردني الكويتي

- عضو مجلس الإدارة، شركة آفاق للطاقة (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2021/01/25

مناصب / عضويات:

السيد يوسف واصف يوسف حسن
المنصب: رئيس إدارة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2006/6/5

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 1994

الخبرات السابقة:

- مدير مكافحة الجرائم المالية، البنك الأردني الكويتي
- مدير مكافحة غسل الأموال، البنك الأردني الكويتي
- مدير الامتثال التشريعي، البنك الأردني الكويتي
- مدقق رئيسي، البنك الأردني الكويتي
- رئيس فريق تدقيق، بنك القاهرة عمان

ب/4: أسماء مالكي 1 % فأكثر من أسهم البنك خلال عامي 2022 و 2021

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم في 2022/12/31	النسبة %	عدد الأسهم في 2021/12/31	النسبة %	المستفيد النهائي من المساهمة	الأسهم الموهوبة	نسبة الاسهم الموهوبة من اجمالي المساهمة	جهة الرهن
شركة الروابي المتحدة القابضة	الكويتية	76,390,240	50.927	76,390,240	50.927	- شركة الفتح القابضة - الشركة الامريكية المتحدة القابضة ومجموعتها (شركة الجناح القابضة) - شركة الصناعات المتحدة ومجموعتها (شركة الوطنية للمشروعات الصناعية)	76,387,240	99.99	بنك برقان - الكويت
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	31,562,466	21.042	31,562,466	21.042	نفسه (مؤسسة وطنية لتطبيق نظام تكافلي قائم على الشراكة مع الجهات ذات العلاقة بما يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، أنشئت بموجب القانون رقم 30 لسنة 1978 والتشريعات والتعديلات اللاحقة له)	لا يوجد	-	-
ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	الامريكية	8,775,000	5.850	8,775,000	5.850	FAIRFAX FINANCIAL HOLDING Ltd. Canada Chairman & CEO Mr. V. Prem Watsa	لا يوجد	-	-
فائته احمد جميل ملص	الأردنية	1,891,565	1.261	344,115	0.230	نفسه	لا يوجد	-	-
عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي	الأردنية	1,549,219	1.033	1,719	0.001	نفسه	لا يوجد	-	-

4ب/5 : الوضع التنافسي:

تأسس البنك الأردني الكويتي كشركة مساهمة عامة أردنية في عام 1976 وتمكن من مواصلة النجاح والتطور حتى أصبح أحد أهم البنوك العاملة في المملكة . يعمل البنك ضمن القطاع المصرفي الأردني الذي يضم 21 بنكاً منها 6 بنوك أجنبية. يعمل البنك حالياً من خلال شبكة فروع محلية تضم 65 فرعاً موزعة في جميع أنحاء الأردن بالإضافة إلى فرع في قبرص. ولدى البنك شركتين تابعتين وهم: شركة إجارة للتأجير التمويلي والمملوكة بالكامل من البنك والشركة المتحدة للاستثمارات المالية - الأردن وبمساهمة 78.4 % من رأس المال وتمتلك الشركة المتحدة للاستثمارات المالية ثلاث شركات تابعة تختص بأعمال الوساطة المالية والاستشارات المالية. علماً بأن البنك مملوك بنسبة 50.927% من شركة الروابي المتحدة القابضة والتابعة لشركة مشاريع الكويت القابضة. شركة مشاريع الكويت هي شركة قابضة تركز على الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تشغل مجموعة شركة المشاريع في عدة قطاعات وتشمل الخدمات المالية، الإعلام، العقارات والصناعة. وللمجموعة حصص ملكية رئيسية في بنوك تجارية وشركات تأمين وشركات إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية.

يمارس البنك مهامه الرئيسية في قبول الودائع ومنح الائتمان وتقديم الخدمات المصرفية والإستثمارية لمختلف القطاعات الإقتصادية والمؤسسات والأفراد. بلغت حصة البنك من إجمالي تسهيلات البنوك في الأردن 4.3% ومن إجمالي الودائع 4.2% كما في 2022/12/31.

قامت وكالة كاييتال انتلجنس للتصنيفات الائتمانية (Capital Intelligence) بإصدار تصنيفها للبنك الأردني الكويتي عند (BB) مع نظرة مستقبلية مستقرة. حيث استندت الوكالة على التصنيفات إلى ملاءة البنك المالية والسيولة الجيدتين، والمدعومة بمحفظة ودائع العملاء المتنوعة، وتواجد راسخ في الأردن، ذلك بالإضافة إلى تحقيق أرباح جيدة على المستوى التشغيلي وصافي الربح. كما أن التصنيفات مدعومة أيضاً بنسبة كفاية رأس مال البنك فوق متوسط القطاع، وانخفاض نسبة الديون المتعثرة مع ارتفاع نسبة تغطية الديون ضمن المرحلة الثالثة.

4ب/6 : درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً:

الرقم	اسم المورد	نسبة التعامل من إجمالي المشتريات
1	شركة الخدمات الفنية للكمبيوتر	10.02%

* لا يوجد اعتماد على عملاء محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يملكون 10% فأكثر من إجمالي المبيعات أو الإيرادات

4ب/7 : - لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

4ب/8 : لا يوجد قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية، كما أن معايير الجودة الدولية لا تنطبق على البنك.

4ب/9: بيانات الموظفين والتدريب والهيكل التنظيمي

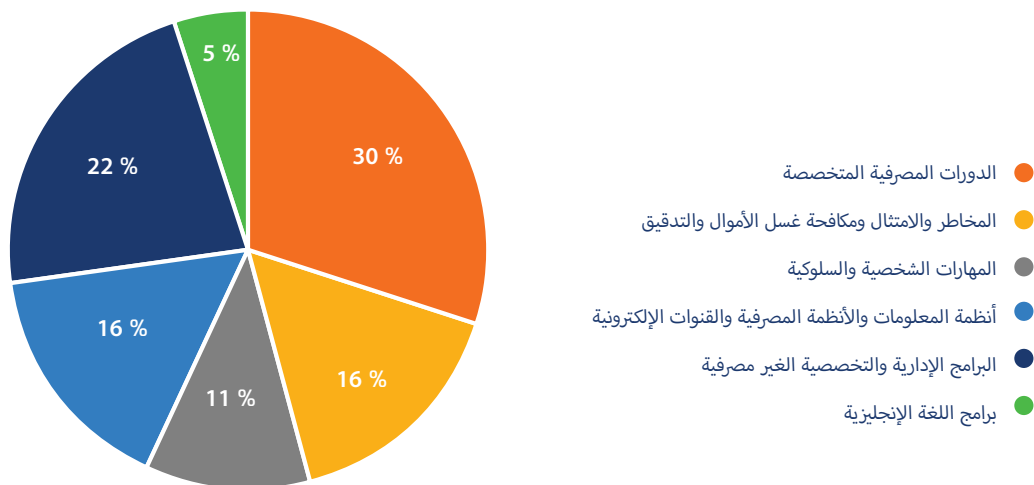
بلغ عدد موظفي البنك كما في 2022/12/31 (1471) موظفاً منهم (16) موظف في فرع قبرص. وبلغ عدد موظفي الشركات التابعة (57) موظفاً.

المؤهل العلمي	العدد	البنك الأردني الكويتي	الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	شركة إجارة للتأجير التمويلي
العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
دكتوراه	1	-	-	-
ماجستير	121	3	3	3
دبلوم عالي	9	-	-	-
بكالوريوس	1161	17	20	20
دبلوم	89	2	3	3
الثانوية العامة	28	5	4	4
دون الثانوية العامة	59	-	-	-
المجموع	1471	27	30	30

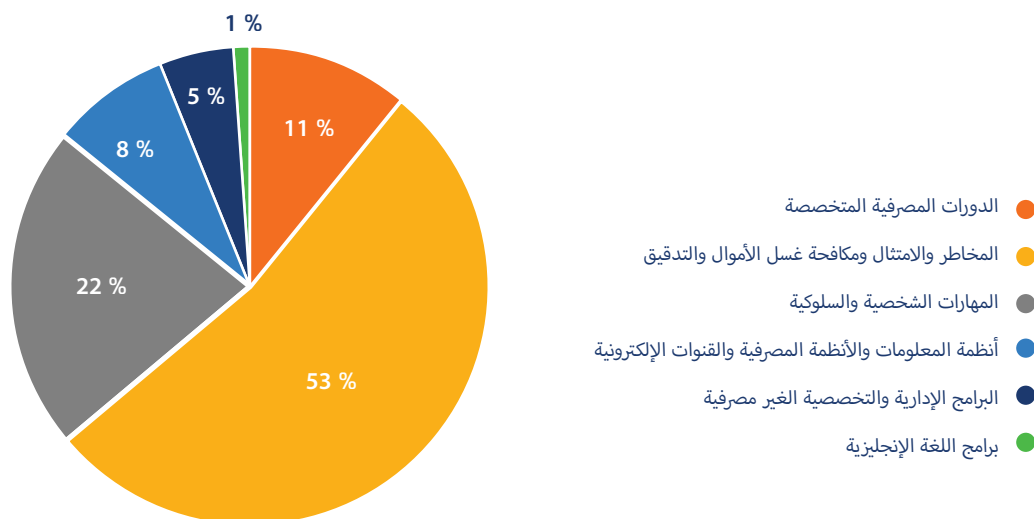
الدورات التدريبية لعام 2022:

البرامج الرئيسية	تدريب خارج البنك	التدريب الداخلي	التدريب الإلكتروني	المجموع
عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات
الدورات المصرفية المتخصصة	32	110	89	920
المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال والتدقيق	29	68	10	190
المهارات الشخصية والسلوكية	5	50	6	94
أنظمة المعلومات والأنظمة المصرفية والقنوات الإلكترونية	19	95	27	193
البرامج الإدارية والتخصصية الغير مصرفية	29	62	2	31
برامج اللغة الإنجليزية	24	91	0	0
المجموع	138	476	134	1428

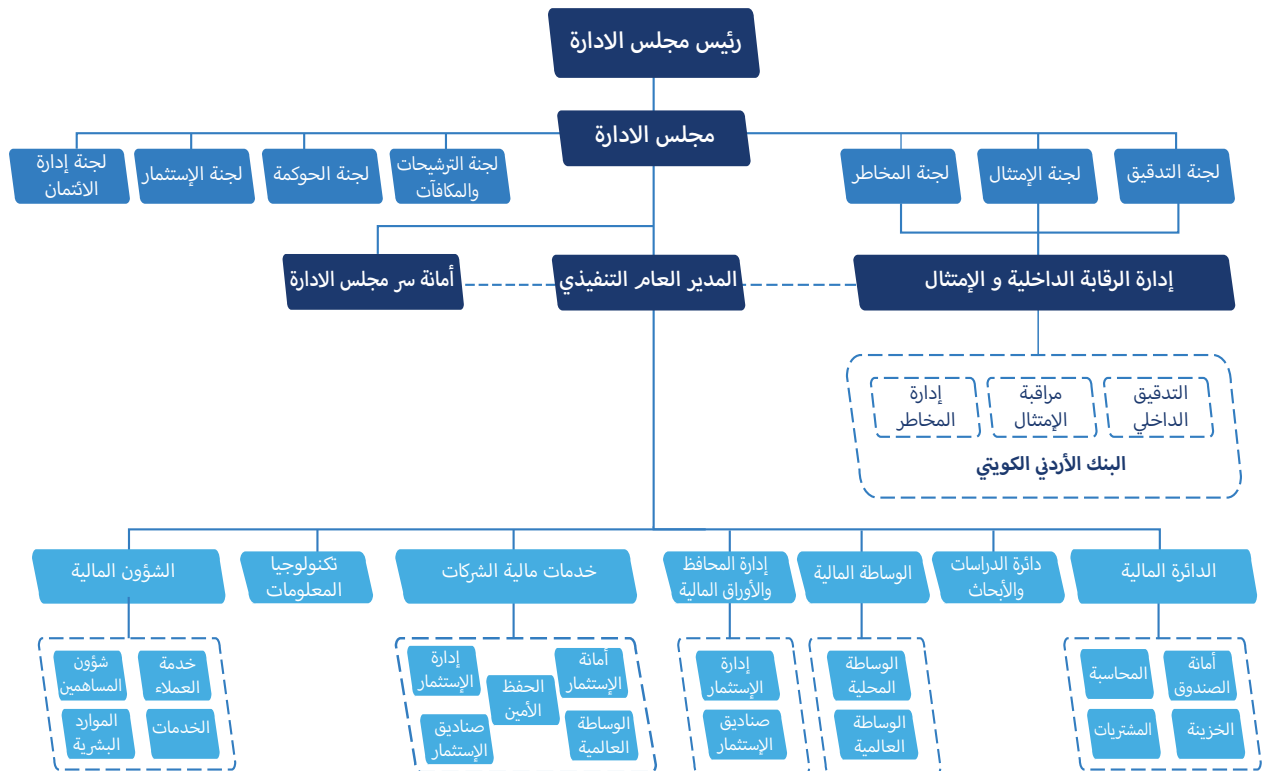
التوزيع النسبي للعدد الدورات خلال العام 2022



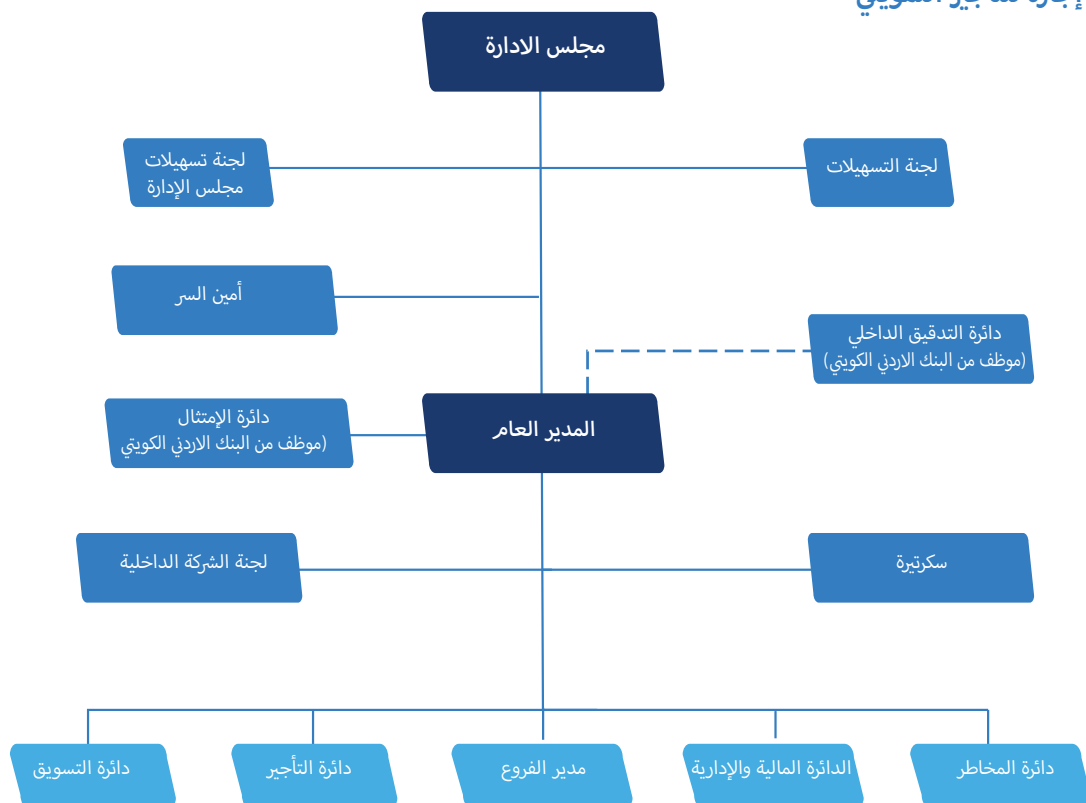
التوزيع النسبي لاعداد المتسفيدين من الدورات خلال العام 2022



الهيكل التنظيمي للشركات التابعة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية



شركة إجارة للتأجير التمويلي



4ب/10 : وصف المخاطر التي يتعرض لها البنك:

مخاطر السيولة:

تعرف مخاطر السيولة على أنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين.

يقوم البنك الاردني الكويتي بادارة مخاطر السيولة من خلال الحوكمة الملائمة للسيولة والسياسات اللازمة لإدارة كفاءة للسيولة داخل البنك، ولتحقيق ذلك يعمل البنك الاردني الكويتي على تحديد درجة مخاطر السيولة التي يمكن أن يتحملها أو يقبلها البنك وذلك من خلال وضع ما يسمى درجة تحمل مخاطر السيولة «Liquidity Risk Appetite» وبما يتناسب مع استراتيجية وقدرة الحصول على مصادر التمويل، كما يتم الاخذ بعين الاعتبار سيناريوهات الاوضاع الضاغطة المختلفة لقياس التأثيرات على سيولة البنك.

وتقوم دائرة إدارة المخاطر بمراقبة التزام البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، إضافة الى الحدود الداخلية الموضوعة ضمن سياسة المخاطر المقبولة. كما يعتمد البنك خطة طوارئ السيولة (Liquidity Contingency Plan)، لضمان توفير السيولة المناسبة في حالات انخفاض السيولة الطارئة.

المخاطر السوقية:

تُعرف مخاطر السوق على أنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في الاسعار السوقية لأي مراكز مالية (Financial Positions) داخل أو خارج الميزانية. وتشمل المخاطر السوقية (أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأسهم والسلع). يقوم البنك الاردني الكويتي بادارة المخاطر السوقية ضمن إدارة المخاطر التي يتبعها البنك لتحديد الإطار العام للتعرف (Identification) والقياس (Measurement)، والإدارة (Management) والضبط (Control) للمخاطر المختلفة ووفق سياسة معتمدة ومستقلة، لضمان ان المخاطر السوقية التي يواجهها البنك تقع ضمن هيكل المخاطر السوقية المقبولة (Market Risk Appetite).

كما يعتمد البنك سياسة استثمارية والتي تهدف إلى تعظيم العائد مع الحفاظ على درجة المخاطرة المقبولة، وبما يتواءم مع مستوى وحجم تعقيد عمليات البنك، و توصيات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك. كما تتم مراقبة تنفيذ السياسة الاستثمارية ضمن المحددات التي تتضمنها بشكل مستقل من خلال دائرة إدارة المخاطر / Middle Office ضمن المخاطر السوقية.

ويواجه البنك ثلاث مخاطر رئيسية ضمن المخاطر السوقية:

• مخاطر أسعار الفائدة :

يعد التقلب في أسعار الفائدة أحد أهم التحديات التي تواجه البنوك باعتبارها مصدر للمخاطر التي تؤثر على ربحية وأنشطة البنك، و لضمان السيطرة على مخاطر أسعار الفائدة يقوم البنك الاردني الكويتي بادارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال تحديد درجة تحمل المخاطر «Appetite Risk» للمحفظة البنكية.

كما يقوم بقياس المخاطر بعدة طرق منها تحليل فجوة إعادة التسعير Re-pricing Gap. و قياس أثر هذه المخاطر على اجمالي الدخل (Income Gross)، وصافي إيراد الفائدة (Income Interest Net)، و رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital) .

• مخاطر أسعار الصرف :

تنتج مخاطر أسعار الصرف نتيجة عدم تطابق (Mismatching) مراكز العملات الأجنبية ضمن موجودات و مطلوبات البنك ونتيجة لتقلب أسعار الصرف تزداد إمكانية التأثير على ربحية البنك. حيث يقوم البنك بادارة مخاطر العملات وأسعار الصرف بعدة طرق منها أدوات التحوط المختلفة (الآتية والأجلة)، كما يقوم البنك بإجراء سيناريوهات الاختبارات الضاغطة (Stress Testing) ضمن مخاطر أسعار الصرف ووفق السيناريوهات التي يحددها البنك المركزي الأردني، او السيناريوهات الاضافية ووفق ظروف السوق.

• مخاطر أدوات سوق رأس المال (مخاطر أسعار الملكية Equity Price Risk) :

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات في أسعار الاسهم (ضمن المحفظة الاستثمارية للبنك) نتيجة للاستجابة للعديد من العوامل المؤثرة مثل التغير في أسعار الفائدة، انخفاض التصنيف الائتماني وعوامل متعلقة بنتائج العمليات التشغيلية. ويقوم البنك بالرقابة الفعالة على هذه المخاطر لضمان بقاءها ضمن الحدود المقبولة.

التواءم مع مقررات بازل

تقوم دائرة إدارة المخاطر بالإشراف على تطبيق متطلبات مقررات بازل المختلفة. ومن ضمنها ما يلي :

• نسبة كفاية رأس المال و نسبة الرافعة المالية:

تقوم دائرة إدارة المخاطر باحتساب نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية وبما يتواءم مع تعليمات رأس المال التنظيمي الصادرة عن البنك المركزي الاردني و حسب مقررات بازل (III).

• اختبارات الاوضاع الضاغطة (Testing Stress):

تعتبر اختبارات الاوضاع الضاغطة Testing Stress إحدى أدوات إدارة المخاطر المكملة للادوات الاخرى التي يستخدمها البنك للوصول الى الادارة الشاملة للمخاطر، حيث ان نتائج تطبيق اختبارات الاوضاع الضاغطة تعتبر جزء أساسي ومكمل لمنظومة عملية ادارة وتخطيط رأس المال (Planning Capital).

تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة ولكنها ممكنة الحدوث، ويتم إجراؤها استناداً الى تعليمات البنك المركزي الاردني.

• عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال (ICAAP):

هي جزء من منظومة عملية ادارة راس المال التي ينتهجها البنك الاردني الكويتي والتي تساهم في تحقيق الاهداف الاستراتيجية، حيث تقوم عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال بتحديد وقياس بصورة شاملة جميع المخاطر الهامة التي قد يتعرض لها البنك على اساس موحد (Consolidated)، وبيان أثر هذه المخاطر على راس المال. حيث يراعي البنك تلاؤم حجم راس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك بما يتواءم مع متطلبات الجهات الرقابية.

مخاطر أمن المعلومات:

هي الثغرات والتهديدات (Threats and Vulnerabilities) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع العمليات المالية في البنك ومدى إمكانية استغلالها من قبل القراصنة (Hackers) لتنفيذ بعض الأنشطة غير المشروعة مثل الوصول غير المصرح به إلى البيانات (Data to Access Unauthorized) أو حجب الخدمة (Service of Denial) وغيرها من الأنشطة التي من شأنها ان تلحق الضرر بالبنك على المستوى المالي أو التأثير على سمعة البنك وعملائه حيث قد يتم الوصول إلى بياناتهم الخاصة واستغلالها. وفي ضوء هذه المخاطر، فقد تبني البنك العديد من الإجراءات الوقائية مثل تطبيق معايير أمن المعلومات والتعاميم الصادرة من جهات حكومية كالبنك المركزي الأردني وجهات غير حكومية مثل تطبيق معايير أمن البطاقات (DSS PCI)، وعمل تقييم للمخاطر (Assessment Risk) للأنظمة والخدمات المستخدمة في البنك ووضع الضوابط الأمنية (Controls) للحد من هذه المخاطر، إضافة إلى تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية في البنك (Policies and Procedures) المتعلقة بأمن المعلومات والعمل على زيادة الوعي تجاه مخاطر أمن المعلومات من خلال عقد الدورات التدريبية لموظفي البنك (Sessions Awareness Security Information)، وتتم مراقبة هذه المخاطر من خلال التقارير اليومية التي تتم متابعتها من قبل فريق أمن المعلومات واستمرارية العمل في إدارة المخاطر.

مخاطر استمرارية العمل:

تعني استمرارية العمل والتعافي من الكوارث الحفاظ على توافرية الخدمات والوظائف الحساسة في البنك سواء للوظائف الداخلية للبنك المستخدمة من قبل الموظفين أو الخدمات المستخدمة من قبل عملاء البنك. ويولي البنك اهتماماً كبيراً لاستمرارية العمل لما لها من أثر كبير على سمعة البنك وعلى مدى رضا عملائه عن الخدمات المقدمة لهم. ويقوم فريق أمن المعلومات واستمرارية العمل في إدارة المخاطر بالبنك بتحديث خطة استمرارية العمل بشكل ربع سنوي (Quarterly) واختبارها بشكل سنوي (Annually) وتوثيق نتائج الاختبارات بهدف عكسها على خطة استمرارية العمل بما يتناسب مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي وأفضل الممارسات المتعلقة باستمرارية العمل.

المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء التزاماته تجاه البنك ضمن الفترة الزمنية المتفق عليها من حيث أصل الدين و/أو الفوائد المترتبة عليه أو كليهما، وكذلك مخاطر التركزات الائتمانية والتي تعرف بأنها المخاطر الناتجة عن عدم تنوع التوظيفات ضمن المحفظة الائتمانية للبنك من حيث القطاعات الاقتصادية، العملاء، المناطق الجغرافية، والتي من الممكن أن تؤدي بالمحصلة إلى زيادة في مخاطر الائتمان، وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وللحد من الآثار المالية المترتبة على هذه المخاطر يقوم البنك الأردني الكويتي بإدارتها من خلال مجموعة من المراكز الرئيسية، ومن أبرزها ما يلي:

1. التعرف على المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة ببيئة الأعمال من خلال تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة دورياً في ظل سيناريوهات وتوقعات اقتصادية متحفظة وبما يكفل تجنبها أو التخفيف من حدتها.
2. تطبيق وتحديث مستمر للسياسات ولإجراءات العمل الناطمة لعمليات منح ومتابعة الائتمان، والتي يتم تحديدها وفق أسس تعريف وقياس وضبط هذا النوع من المخاطر.
3. وجود لجان ودوائر لإدارة عملية المنح الائتماني وبما يكفل الفصل في المهام ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة وإدارة مراجعة ومراقبة الائتمان.
4. اعتماد منظومة صلاحيات محددة وبما يكفل تفويض الصلاحيات، مراقبتها، ومراجعتها.
5. المراقبة الديناميكية للمحفظة الائتمانية من حيث تنويعها، جودتها، تركيزاتها.
6. تحديد الضمانات المقبولة وشروطها كأسلوب من أساليب تخفيف المخاطر.

المخاطر التشغيلية:

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية أو العنصر البشري أو الأنظمة أو أي أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه لا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة للبنك.

تقوم إدارة مخاطر التشغيل بالعمل المستمر والتنسيق بشكل وثيق مع جميع مدراء المراكز التنظيمية للتأكد من الاستمرار بتطبيق مفهوم الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية بشكل فعال وذلك من خلال تطبيق مبدأ خطوط الدفاع الثلاثة والتي تحدد المهام والمسؤوليات لجميع دوائر البنك خاصة فيما يتعلق بتنفيذ ومتابعة ومراقبة تنفيذ المهام اليومية لدى خط الدفاع الأول كما يتم الاستمرار بتجميع بيانات الأحداث والخسائر التشغيلية إضافة إلى مؤشرات المخاطر الرئيسية بواسطة نظام إدارة مخاطر التشغيلية والعمل على مراقبتها وتحديثها والتأكد من وضع أية خطط تصحيحية حولها أينما لزم، حيث يهدف النظام إلى إتاحة استخدامه من دوائر الأعمال، المخاطر، التدقيق الداخلي وبالتالي تمكين الإدارة التنفيذية من الإطلاع على جميع المخاطر المالية وغير المالية أولاً بأول.

هذا ويتم الاستمرار بإتباع المنهجية الخاصة بنظام التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية والضوابط الموضوعية مقابلها من حيث اجراء المراجعة على مستوى الدوائر، وذلك من خلال إجراء تحليل للفجوات بين ما هو مطبق وما هو مطلوب تطبيقه، وليصار الى وضع خطط التطبيق والحلول اللازمة حولها وصولاً للهدف المحدد لهذا التقييم والتأكد من توفر انظمة الضبط والرقابة التي تحكم تنفيذ العمليات في البنك.

4/ب/11 : الإنجازات خلال عام 2022 : وردت ضمن التقرير

4/ب/12: الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسي: يظهر من ضمن قائمة الدخل للعام 2022 مبلغ 458225 دينار والذي يمثل أرباح ناتجة أثر صفقة إستحواذ وتعتبر هذه العملية استراتيجية ذات طبيعة غير متكررة وغير مرتبطة بالنشاط الرئيسي للبنك.

4/ب/13: السلسلة الزمنية للأرباح المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين بآلاف الدنانير وسعر السهم (2018 - 2022)

المبالغ بالآف الدنانير					السنة
الأرباح (الخسائر) المحققة من العمليات المستمرة قبل الضريبة	الأرباح الموزعة حسب سنة التوزيع	صافي حقوق مساهمي البنك	سعر السهم دينار		
55,849	-	445,562	2.900	2018	
46,934	-	459,532	2.510	2019	
(5,579)	50%	456,432	لا يوجد	2020	
12,072	-	467,674	1.360	2021	
27,345	-	477,555	1.650	2022	

4ب/14: تحليل المركز المالي: ورد ضمن التقرير

4ب/15: الخطة المستقبلية: وردت ضمن التقرير

4ب/16: أتعاب مدققي الحسابات : بلغ إجمالي أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة في عام 2022 مبلغ 212,785 دينار وحسب الجدول المرفق:

أتعاب التدقيق	
المبلغ بالدينار	الجهة
140,000	البنك الأردني الكويتي
9,280	شركة إجارة للتأجير التمويلي
14,000	الشركة المتحدة للاستثمارات المالية
5,800	الشركة الإدارية المتخصصة
43,705	فرع قبرص
212,785	المجموع

إضافة إلى مبلغ 20,816 دينار تمثل تقديم خدمات استشارية للبنك

ب/17: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة خلال عامي 2022 و 2021

الرقم	الاسم	الجنسية	المنصب / الصفة	عدد الأسهم	2022/12/31	2021/12/31
1	السيد ناصر احمد عبدالكريم اللوزي	أردني	رئيس مجلس الإدارة	33,595	33,595	33,595
2	السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار	كويتي	نائب رئيس مجلس الإدارة	15,000	15,000	15,000
3	شركة مشاريع الكويت القابضة	كويتية	عضو مجلس الإدارة	76,494	76,494	76,494
	السيد مسعود محمود حجي جوهر حيات	كويتي	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	48	48	48
	شركة الروابي المتحدة القابضة	كويتية	عضو مجلس الإدارة	76,390,240	76,390,240	76,390,240
4	السيد مصطفى سمير الشامي	لبناني	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة (اعتباراً من 2022/6/22)	0	0	0
	السيد طارق محمد يوسف عبدالسلام	كويتية	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة (لغاية 2022/4/20)	21,375	21,375	21,375
	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	عضو مجلس الإدارة	31,562,466	31,562,466	31,562,466
5	السيد مروان محمود حسان عوض	أردني	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	1,500	1,500	1,500
6	السيد نضال فائق محمد القبح	أردني	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	-	-	-
7	ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	أمريكية	عضو مجلس الإدارة	8,775,000	8,775,000	8,775,000
	Mr. BIJAN KHOSROWSHAHI	أمريكي	ممثل شركة/ ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	-	-	-
8	شركة سفاري للتطوير و الاستثمار العقاري	أردنية	عضو مجلس الإدارة	1,000	1,000	1,000
	السيد ماجد فياض محمود برجاق	أردني	ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري	1,500	1,500	1,500
9	الدكتور صفوان سميح عبد الرحمن طوقان	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,500	1,500	1,500
10	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	أردني	عضو مجلس الإدارة	205,500	205,500	205,500
11	السيد هاني خليل عبد الحميد الهندي	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,573	1,573	1,573
12	السيدة ناديا عبد الرؤوف سالم الروابده	أردنية	عضو مجلس الإدارة	1,000	1,000	1,000
13	السيد عمر مشهور حديثة الجازي	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,500	1,500	1,500

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي 2021 و 2022

الرقم	الاسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2021/12/31	2022/12/31
1	هيثم سميح بدر الدين البطيخي	المدير العام التنفيذي	أردني	0	0
2	داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات	أردني	0	0
3	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس تنمية أعمال الشركات	أردني	0	0
4	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس إدارة الشؤون القانونية	أردني	0	0
5	ابراهيم فضل محمود الطعاني	رئيس الشؤون المالية	أردني	0	0
6	فادي محمد أحمد عياد	رئيس ادارة مراقبة الامتثال	أردني	0	0
7	ماهر محمد حامد ابو سعاده	رئيس تكنولوجيا المعلومات	أردني	0	0
8	محمود عصام عبدالرزاق الاحمر	رئيس إدارة المخاطر	أردني	0	0
9	طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات	أردني	0	0
10	مكرم أمين ماجد القطب	رئيس الائتمان	أردني	0	0
11	يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي	أردني	0	0
12	إبراهيم فريد آدم بيته	رئيس الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية	أردني	0	0
13	سهيل احمد محمود سلمان	رئيس تنمية أعمال التجزئة	أردني	0	0
14	زيد وديع جريس شرايحة	رئيس تنمية الاستثمار	أردني	0	0
15	دانه عبدالله محمد جرادات	رئيس الاستراتيجية والتسويق	أردنية	0	0

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء مجلس الإدارة / الأشخاص المطلعين خلال عامي 2021 و 2022

اسم العضو / الشخص المطلع	الصفة	اسم الشركة المسيطر عليها	نسبة المساهمة في الشركة المسيطر عليها	عدد أسهم البنك المملوكة من قبل الشركة المسيطر عليها 2021/12/31	2022/12/31
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	شركة الروابي المتحدة القابضة	99.99%	76,390,240	76,390,240
شركة مشاريع الكويت القابضة وشركاتها التابعة- الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك برقان - الكويت	64.33%	1,500	1,500
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك الخليج المتحد - البحرين	97.91%	473,503	473,503

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة وممثليهم وأقارب أشخاص الإدارة العليا
التنفيذية خلال عامي 2021 و 2022

الاسم	الجنسية	الصلة	عدد الأسهم	
			2021/12/31	2022/12/31
نور عبد الكريم علاوى الكباريتي	أردنية	زوجة هيثم سميح بدر الدين البطيخي/ المدير العام التنفيذي	344,265	344,265

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أقارب أعضاء مجلس الإدارة :

لا يوجد مساهمات للشركات المسيطر عليها من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم:

لا يوجد مساهمات للشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

4ب/ 18 أ: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

الرقم	الاسم	المنصب	الرواتب السنوية الإجمالية	بدل التنقلات السنوية	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	بدل حضور جلسات	اجمالي المزايا السنوية
1	السيد ناصر أحمد عبد الكريم اللوزي	رئيس مجلس الإدارة	0	168000	5000	253	179200	352453
2	السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار	نائب رئيس مجلس الإدارة	0	0	5000	0	4500	9500
3	السيد مسعود محمود جوهر حيات	عضو	0	0	5000	0	22200	27200
4	السيد طارق محمد يوسف عبد السلام -لغاية 2022/4/20	عضو	0	0	5000	0	8100	13100
5	ممثل الضمان الاجتماعي السيد نضال فائق محمد القبيج	عضو	0	6000	5000	163	27000	38163
6	ممثل الضمان الاجتماعي السيد مروان محمود حسان عوض	عضو	0	6000	5000 *	253	21900	33153
7	السيد بيجان خسرو شاهي	عضو	0	0	5000	573	12000	17573
8	السيد ماجد فياض محمود برجاق	عضو	0	6000	5000	253	27300	38553
9	الدكتور صفوان سميح عبدالرحمن طوقان	عضو	0	6000	5000	253	24600	35853
10	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	عضو	0	6000	5000	253	18000	29253
11	السيد هاني خليل عبدالحميد الهندي	عضو	0	6000	5000	253	27000	38253
12	السيدة ناديا عبد الرؤوف سالم الروابدة	عضو	0	6000	5000	163	20100	31263
13	الدكتور عمر مشهور حديثة الجازي	عضو	0	6000	5000	253	25200	36453
14	السيد مصطفى سمير الشامي-اعتباراً من 2022/6/22	عضو	0	0	0	992	13500	14492

* يتضمن المبلغ «1667 دينار» دفعت للسيد مروان محمود حسان عوض كعضو مستقل.

ب/ 18: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا

الرقم	الاسم	المنصب	الرواتب السنوية ومكافآت	سفر ومياومات	الإجمالي
1	هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي	المدير العام التنفيذي	664460	12857	677317
2	داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات	288744	6452	295196
3	زهدي بهجت زهدي الجبوسي	رئيس تنمية أعمال الشركات	233500	12859	246359
4	إبراهيم فريد ادم بيشه	رئيس الخزينة والعلاقات الدولية	212516	4296	216812
5	د. مكرم أمين ماجد القطب	رئيس الائتمان	181716	3098	184814
6	سهيل أحمد محمود سلمان	رئيس تنمية أعمال التجزئة	154356	13795	168151
7	زيد وديع جريس شرايحه	رئيس تنمية الاستثمار	116716	2083	118799
8	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس إدارة الشؤون القانونية	230964	2023	232987
9	إبراهيم فضل محمود الطعاني	رئيس الشؤون المالية	205848	163	206011
10	ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات	133000	9269	142269
11	طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات	109500	163	109663
12	دانه عبد الله محمد جردات	رئيس الاستراتيجية والتسويق	86812	163	86975
13	فادي محمد احمد عياد	رئيس إدارة مراقبة الامتثال	197288	15093	212381
14	محمود عصام عبد الرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر	155816	24743	180559
15	يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي	121976	3070	125046

4ب/ 19: التبرعات:

بلغ إجمالي مساهمة البنك والشركات التابعة في مجال المسؤولية الاجتماعية بما فيها التبرعات لجهات خيرية في العام 2022 مبلغ 1,052,840 دينار حسب الجدول أدناه:

البند	المبلغ
التبرعات لجهات خيرية وانشطة اجتماعية	447,365
دعم التعليم	163,513
دعم الثقافة المالية والمصرفية	83,483
دعم مننديات ومؤتمرات وطنية	131,716
دعم النشاط الرياضي داخل وخارج البنك	162,521
تدريب غير الموظفين من طلاب المعاهد والجامعات	7,045
دعم طبي	28,550
دعم اعلاني ودعائي	3,050
دعم اوائل الطلبة المتفوقين	3,700
دعم المؤلفين	10,302
اخرى	11,595
المجموع	1,052,840

4ب/ 20: العقود والمشاريع والإرتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

قام البنك خلال عام 2022 بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر غير مادية وهي عاملة ولم يؤخذ لها أية مخصصات. وقد ورد تفصيل هذه التعاملات ضمن الإيضاح رقم 37 حول القوائم المالية الموحدة لعام 2022

4ب/ 21: يساهم البنك في خدمة البيئة والمجتمع المحلي، وقد تم إيضاح ذلك ضمن الجزء الخاص بإنجازات البنك لعام 2021 في هذا التقرير.

4ج 1-5 : البيانات المالية: وردت ضمن التقرير

4د : تقرير مدقي الحسابات : ورد ضمن التقرير

4 هـ : الإقرارات

1. يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال عام 2023
2. يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.
3. يقر كل عضو من أعضاء المجلس الموقعين أدناه بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن عام 2022.


رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	التواقيع
1 السيد ناصر أحمد اللوزي	
2 السيد فيصل حمد العيار	
3 السيد مسعود محمود جوهر حيات	
4 السيد مصطفى سمير الشامي	
5 السيد نضال فائق القبح	
6 السيد مروان محمود حسان عوض	
7 السيد بيجان خسرو شاهي	
8 الدكتور مروان جميل المعشر	
9 السيد هاني خليل الهندي	
10 السيد ماجد فياض برجاق	
11 الدكتور صفوان سميح طوقان	
12 الدكتور عمر مشهور الجازي	
13 السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة	

4. نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير.

رئيس مجلس الإدارة ناصر اللوزي	المدير العام التنفيذي هيثم البطيخي	المدير المالي إبراهيم فضل الطعاني
		



دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي) 2022



دليل الحاكمية المؤسسية 2022 (التحكم المؤسسي)

MANUAL CORPORATE GOVERNANCE

المحتويات

2	المقدمة
2	التعاريف
3	رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي
3	الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل
3	أطراف الحاكمية المؤسسية ذات العلاقة
4	الهيكل التنظيمي
4	تأليف مجلس الإدارة
4	مسؤوليات مجلس الإدارة
5	مهام المجلس وواجباته
9	واجبات رئيس مجلس الإدارة
10	واجبات عضو مجلس الإدارة
10	واجبات أمين السر
11	اجتماعات مجلس الإدارة
11	حدود المسؤولية والمساءلة
12	اللجان المنبثقة عن المجلس
18	الإدارة التنفيذية العليا
19	تقييم أداء الإداريين
19	أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
19	الجهات الرقابية في البنك
20	ميثاق أخلاقيات العمل
21	تضارب المصالح
21	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
22	سياسة الإبلاغ
22	السياسات المنظمة لأعمال البنك
22	حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك
22	الشفافية والإفصاح

دليل الحاكمية المؤسسية 2022

المقدمة

يعرف البنك المركزي الأردني الحاكمية المؤسسية، على أنها النظام الذي يُوجّه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين، والالتزام بالبنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية. كما ينظر البنك الأردني الكويتي بمفهومه الخاص إلى الحاكمية المؤسسية على أنها مفتاح ثقة العملاء وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالبنك، فالحاكمة المؤسسية هي الطريقة والأسلوب الذي تدار به علاقات البنك مع نفسه ومع الأطراف الأخرى المتأثرة به.

ويؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حاكمية مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية، بالإضافة إلى إيمانه المطلق بأن وجود حاكمية جيدة لدى كافة مؤسسات المملكة سوف يؤدي إلى وجود مؤسسات كفؤة، ويوفر بيئة تنافسية مناسبة، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، خصوصاً وأن البنوك تلعب دوراً هاماً في النظام المالي، وتعتمد على ودائع عملائها في أعمالها، مما يؤكد على أهمية وجود حاكمية مؤسسية جيدة لديها.

وعليه، فقد قرر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي تبني دليل الحاكمية المؤسسية (يشار إليه لاحقاً بالدليل) والذي تم إعداده وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية الأخرى، حيث يهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل للوصول إلى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)، والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى. ويوفر البنك النسخة المعتمدة من الدليل على موقعه الإلكتروني www.jkb.com

يعكس هذا الدليل متطلبات وسياسات البنك التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك، وتطبق الأحكام الواردة فيه على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين، كما يعتمد البنك الاستراتيجيات والسياسات والهيكل الإدارية لشركاته التابعة في إطار الحوكمة السليمة.

التعريفات:

البنك الذي يُوجّه ويدار به البنك ، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها ، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن ، وحماية مصالح المودعين ، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين ، والالتزام بالبنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.	الحاكمة المؤسسية :
توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية العليا .	الملاءمة :
أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابة المعنية .	أصحاب المصالح :
الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.	المساهم الرئيسي :
عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك .	عضو تنفيذي :
عضو مجلس الإدارة الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذ قرارات موضوعية لصالح البنك ، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك .	عضو مستقل :
تشمل الوظائف لدى البنك والتي ترادف الوظائف/ المسميات الواردة في قانون البنوك وتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والتعليمات والتشريعات الأخرى التي يخضع لها البنك، وكافة الوظائف المحددة وفقاً لنظام تقييم الوظائف الذي يعتمد البنك بدرجة 20 فأعلى.	الإدارة التنفيذية العليا :

رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي

يهدف البنك الأردني الكويتي إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقة بأخلاقيات العمل من كافة جوانبه وذلك من خلال الإفصاح عن نتائج البنك بكل دقة وشفافية، والتقيّد التام بالقوانين والتشريعات المختلفة التي تحكم عمل البنك.

الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل

استند البنك في إعداد هذا الدليل على ما يلي:

1. قانون البنوك الساري.
 2. قانون الشركات الساري.
 3. قانون الأوراق المالية الساري وتعليمات هيئة الأوراق المالية.
 4. قانون ضمان الودائع الساري.
 5. الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى القوانين المذكورة أعلاه وأية تعديلات لاحقة عليها.
 6. تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، الصادر عن البنك المركزي الأردني.
 7. إصدارات لجنة بازل حول الموضوع.
 8. إصدارات منظمة دول OECD والبنك الدولي المتعلقة بالحاكمة المؤسسية.
 9. المعايير المحاسبية والمعايير الدولية للتقارير المالية والتي يستخدمها المستثمرون لمساءلة إدارة البنك.
 10. التشريعات السارية في البلدان التي للبنك فروع بها، وذلك في حدود أعمال البنك فيها.
- بالإضافة إلى القوانين التي تحمي حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات العلاقة.

أطراف الحاكمية المؤسسية ذات العلاقة

1. المساهمون

يحرص إطار عمل الحوكمة في البنك على حماية حقوق المساهمين مع تأمين معاملة عادلة لهم وبصورة خاصة في ضوء القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية. كما ينطبق الأمر عينه على سياسات وإجراءات البنك.

2. أعضاء مجلس الإدارة

يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالنيابة عن المساهمين بإدارة البنك، بموجب التشريعات والقوانين المختلفة التي تحدد واجباتهم ومسؤولياتهم (مثل قانون الشركات، قانون البنوك ... الخ).

3. الموظفون

كافة موظفي البنك عليهم مسؤولية في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية كجزء من مسؤولياتهم في تحقيق أهداف البنك، كل فيما يخصه.

يجب على موظفي البنك أن يتمتعوا بالمعرفة الضرورية والمهارات والمعلومات والصلاحيات للقيام بأعمال البنك، وهذا يتطلب الفهم الكامل للبنك وللصناعة وللسوق والمخاطر المرتبطة بذلك.

من خلال سعي الموظفين لتحقيق هذه المتطلبات فإنهم سوف يساهمون بشكل إيجابي في أداء وإنجازات البنك والنجاح في ذلك سوف يؤدي إلى الأمان والرضا الوظيفي.

4. الدائون

الأطراف المختلفة التي ترتبط مع البنك بعلاقات تعاقدية مثل العملاء والموردين والدائنين .

الهيكل التنظيمي:

من مهام مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة نشاطات البنك، والتأكد من وجود لوائح تنظيمية كافية لتنفيذ الإستراتيجية المعتمدة، وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الفعّالة، وتطبيق الحوكمة الجيدة. وذلك من خلال:

1. هيكل تنظيمي واضح وشفاف .
2. أهداف محدّدة لكل وحدة إدارية .
3. مهام ومسؤوليات وظيفية محدّدة لكل وحدة إدارية.
4. السلطات وخطوط الاتصالات والخطوط المباشرة للإشراف الخاصة بمناصب الإدارة المختلفة، فضلاً عن التخصيص/ فصل المهام الملائم.
5. الأدلة والسياسات وإجراءات العمل الملاءمة لتنفيذ العمليات والإشراف عليها لاسيما تحديد وصف وظيفي لكافة مستويات الوظائف ضمن الهيكل التنظيمي، بما في ذلك تحديد مؤهلات وخبرة كل من يشغل هذه المناصب.
6. هيكلية ملكية لا تعرقل الحاكمية الموسسية.
7. إدارات مستقلة للوفاء بمهام إدارة المخاطر والتدقيق والامتثال.
8. وحدات وموظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office .

تأليف مجلس الإدارة

- أ- يتألف مجلس إدارة البنك من ثلاثة عشر عضواً ، على أن يكون أربعة منهم كحد أدنى مستقلون، وفقاً لتعريف تعليمات الحاكمية الصادرة عن البنك المركزي للعضو المستقل .
- ب- لا يجوز أن يكون أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذياً.
- ج- يضع المجلس سياسة واضحة لملاءمة اعضائه بما يتماشى مع التشريعات والمتطلبات الرقابية.
- د- على الرغم مما ورد في قانون الشركات، لا يجوز الجمع بين مناصب «رئيس المجلس» و«المدير العام»، ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصفة قرابة دون الدرجة الرابعة.
- هـ- يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بصفة قرابة دون الدرجة الثانية.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية، ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، والمتطلبات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، ومسؤولية إدارة البنك ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية له، ومسؤولية التأكد من أن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك، بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية . ولضمان ذلك، يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه. كما يمكنهم الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية بالتنسيق مع رئيس المجلس .

مهام المجلس وواجباته

مع مراعاة اختصاصات وصلاحيات الهيئة العامة للبنك، يتولى مجلس الإدارة المنتخب من قبل الهيئة العامة مهام ومسؤوليات إدارة أعمال البنك لمدة أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتشمل هذه المهام والواجبات ما يلي (على سبيل الذكر وليس الحصر) :

أولاً: في مجال الإشراف العام والرقابة ورسم الإستراتيجيات للبنك :

1. الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته. ويعتمد المجلس السياسات والإجراءات المناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية، واعتماد خطط العمل التي تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
3. اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
4. اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
5. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
6. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداري البنك.
7. اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي، واعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً، وكذلك اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا .

ثانياً: في مجال السياسات والتعليمات والاستراتيجيات والضوابط التي يجب اعتمادها من مجلس الإدارة:

1. اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
3. اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر كلما استدعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها .

4. اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بحيث تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من معايير ومتطلبات وشروط التشريعات السارية بشأن الإدارة التنفيذية العليا، ويراجع المجلس هذه السياسة من وقت لآخر، ويضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها .
5. اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح الذي قد ينشأ كون البنك جزءاً من مجموعة تتبع لشركة قابضة، والإفصاح عن أي تعارض في المصالح قد ينشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة.
6. اعتماد سياسات وإجراءات للتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.
7. اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.

ثالثاً: ما يجب على مجلس الإدارة التحقق منه :

1. ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
2. التحقق من أن السياسة الائتمانية تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.
3. التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وأجال مناسبة.
4. التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة .
5. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك، وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.
6. التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

رابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال التعيين والتقييم والمكافآت :

1. تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية، بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
2. الموافقة على تعيين أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بناءً على توصية اللجنة المختصة، وبعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي.
3. اتخاذ القرار بقبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، بناءً على توصية اللجنة المختصة ، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي بخصوص قبول استقالة أو إنهاء خدمات كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال.
4. تشكيل لجان من بين أعضائه، يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، وعلى هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس.

5. إقرار خطة إحلال لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
6. تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطة وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
7. وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
8. التأكد من ملاءمة أعضائه وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لسياسات البنك المعتمدة والتشريعات والتعليمات السارية مع التأكد من توقيع القرارات التي تضمنتها تعليمات البنك المركزي
9. اعتماد نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:
 - وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه.
 - تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية وإستخدامها لقياس أداء المجلس.
 - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
 - دورية إجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
 - دور العضو في إجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
10. اعتماد نظام لقياس أداء إداري البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى :
 - أن يعطى وزنٌ ترجيحي مناسبٌ لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية .
 - أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء ، ولكن يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
 - عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح .

خامساً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الإفصاح والنشر :

1. ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الالكتروني يتضمن توضيحا لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات .
2. التأكد من أن المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب العلاقة قد تم نشرها.
3. التأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
4. التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.

5. التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى :

- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك .
- ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس ، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان .
- دليل الحاكمية المؤسسية للبنك والمعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة فيه ، ومدى الالتزام بتطبيق ما جاء في الدليل .
- نصا يفيد بمسؤولية وإقرار المجلس عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير ، وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى ، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة ، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك ، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به .
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام .
- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك ، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء مجلس الإدارة كل على حده ، والمكافآت بكل أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده ، وذلك عن السنة المنصرمة .
- المساهمين الرئيسيين في البنك وفي الشركات التي تساهم بشكل رئيسي في البنك.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك ، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها ، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات موهونة كلياً أو جزئياً .
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها ، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية ، وسواء كانت له شخصياً أو أي من ذوي العلاقة به ، وذلك عن السنة المنصرمة .

6. إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من الإدارة التنفيذية العليا.

7. توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي :

- اجتماعات الهيئة العامة .
- التقرير السنوي .
- تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية ، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة .
- الموقع الإلكتروني للبنك .
- قسم علاقات المساهمين .

8. وضع آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

9. وضع آلية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من الأسهم بإضافة بنود على جدول أعمال الهيئة العامة العادي قبل إرساله بشكل نهائي للمساهمين.

سادساً: واجبات مجلس الإدارة في مجال التدقيق الداخلي والخارجي :

1. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال : إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك، ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
2. التأكد من أن دائرة التدقيق الداخلي في البنك قادرة على القيام بمهامها وان يكون موظفيها مؤهلين، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.
3. ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان تمكنهم من الوصول إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك، بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
4. اعتماد ميثاق تدقيق داخلي يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.
5. اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للبنك بما يؤكد كفاية هذه الأنظمة.
6. التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر للجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.
7. ضمان استقلالية المدقق الخارجي بداية واستمراراً.
8. ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة والحليفة . وذلك كل سبع سنوات كحد أعلى ، وتحتسب مدة السبع سنوات عند بدء التطبيق اعتباراً من عام 2010 تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (Joint) مع المكتب القديم ، ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.

سابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الامتثال :

1. اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
2. اعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الامتثال.
3. ضمان استقلالية إدارة الامتثال، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.

ثامناً: واجبات مجلس الإدارة في مجال المخاطر :

1. قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك، على المجلس الأخذ بالاعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر.
2. اعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمن عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
3. اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
4. اعتماد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.
5. التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
6. التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج .
7. ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

واجبات رئيس مجلس الإدارة:

1. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
2. التشجيع على النقد البناء حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، والتشجيع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلام جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
4. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
5. مناقشة القضايا الإستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
6. تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك، وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس، بما فيها هذه التعليمات، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.

7. تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
8. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك، حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
9. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program)، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
 - أ- البنية التنظيمية للبنك، والحاكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
 - ب- الأهداف المؤسسية وخطة البنك الإستراتيجية وسياساته المعتمدة.
 - ج- الأوضاع المالية للبنك.
 - د- هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
10. توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
11. تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
12. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية للبنك.

واجبات عضو مجلس الإدارة

1. الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
2. حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانته حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
3. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
4. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح.
5. الإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض للمصالح في حال وجوده، والإلتزام بعدم المشاركة في القرار المتخذ بالإجماع الذي تم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر إجتماع المجلس.
6. تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

واجبات أمين السر

1. حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
2. تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
3. التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
4. متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
5. حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
6. اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
7. التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
8. تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة

- أ. يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناء على طلب خطي يقدمه الى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد.
- ب. يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بحضور الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس في المركز الرئيسي للبنك أو في أي مكان آخر داخل المملكة إذا تعذر عقدها في المركز، وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين حضروا الاجتماع، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.
- ج. على أعضاء المجلس حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً، أو من خلال الوسائل الالكترونية.
- د. يكون التصويت على قرارات مجلس الإدارة شخصياً أو من خلال الوسائل الالكترونية، ويقوم به العضو نفسه ولا يجوز التوكيل فيه، ويجوز توقيع المحاضر إلكترونياً.
- هـ. في حال عقد الاجتماع من خلال الوسائل الالكترونية، على رئيس مجلس الإدارة/أو نائبه في حال غيابه وأمين السر المصادقة على محضر الاجتماع، وعلى إنعقاده بشكل قانوني.
- و. يجب أن لا يقل عدد اجتماعات مجلس الإدارة عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية، وان لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- ز. يعين مجلس الإدارة أميناً لسر المجلس يتولى تدوين محاضر اجتماعات المجلس وقراراته بصورة دقيقة وكاملة وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.
- ح. على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقتٍ كافي تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس، وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

حدود المسؤولية والمساءلة

- يعتمد المجلس حدودا واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام، والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة، والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وإيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة، وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
 - أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا.
 - أن تستند الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، وأن تعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
- يتأكد المجلس من أن الهيكل التنظيمي للبنك يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، ويشمل المستويات الرقابية اللازمة بموجب التشريعات والتعليمات السارية.
- يتأكد المجلس من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.
- يعتمد المجلس ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
- إضافةً إلى ما هو وارد في التشريعات، يعمل المدير العام على ما يلي:
 1. تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك .
 2. تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك .
 3. تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
 4. توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل .
 5. توصيل رؤية ورسالة وإستراتيجية البنك إلى الموظفين .
 6. إعلام مجلس الإدارة بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك .
 7. إدارة العمليات اليومية للبنك .

اللجان المنبثقة عن المجلس:

- بهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته، يشكل مجلس الإدارة لجاناً من بين أعضائه، يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله ويسمي رؤسائها .
- على هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية للمجلس وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، كما أن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان التالية (التدقيق، المخاطر، الامتثال، الترشيح والمكافآت والتحكم المؤسسي)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تتمتع لجان المجلس بالصلاحيات التالية:
 1. طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه البيانات بشكل كامل ودقيق.
 2. طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
 3. طلب حضور أي موظف بالبنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية.

- يجوز قيام أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بالتصويت على قرارات اللجان التي تم حضورها بالكامل من خلال الفيديو أو الهاتف لتعذر حضوره الشخصي بسبب مقبول لمجلس الإدارة والتوقيع على محاضر اجتماعات تلك اللجان شريطة توثيق ذلك حسب الأصول ، وأن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء اللجنة ، وأن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (50%) من اجتماعات اللجنة خلال عام .

أ) لجنة التدقيق :

دور اللجنة:

تختص لجنة التدقيق بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من اختصاصات أخرى ذات علاقة، كما يتضمن ميثاق اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية وحققها في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها. ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال هذه اللجنة.

1. تعنى اللجنة بمراجعة:

- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية للبنك.
- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك .
- 2. تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه، أخذة بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.
- 3. التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
- 4. للجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها على أن يكون منصوباً على ذلك في ميثاقها.
- 5. الاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ومسؤول الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
- 6. مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
- 7. التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي لتدقيق أنشطة البنك المختلفة كل ثلاثة سنوات كحد أدنى.
- 8. التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.
- 9. التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
- 10. تقوم لجنة التدقيق بممارسة الدور الموكول اليها بموجب قانون البنوك والتشريعات الاخرى ذات العلاقة وبحيث يتضمن ذلك وبشكل خاص:

- المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره.
- التأكد من قيام الادارة التنفيذية باتخاذ الاجراءات التصويبية وبالوقت المناسب لنقاط الضعف في الرقابة الداخلية، وحالات عدم الالتزام بالسياسات والقوانين والتعليمات، والملاحظات الاخرى التي يتم تحديدها من قبل التدقيق الداخلي.
- التأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بالشكل السليم.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير الجهات الرقابية وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة اجراءات التصويب.

- مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة وبصفة خاصة التحقق من اوامر الجهات الرقابية بشأن كفاية رأس المال وكفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها وكافة المخصصات الاخرى وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
 - التأكد من القوانين والانظمة التي تحكم عمل البنك.
 - يدعى رئيس دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها ان تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.
11. تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من المستقلين على أن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.
- يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

(ب) لجنة المخاطر:

دور اللجنة:

تتولى لجنة المخاطر بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
2. مراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
3. مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
4. التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
5. تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من المجلس على أن يكون من بينهم عضواً مستقلاً رئيساً للجنة، ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا. وللجنة دعوة ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونياً بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

(ج) لجنة الترشيح والمكافآت :

دور اللجنة:

تختص لجنة الترشيح والمكافآت بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من اختصاصات أخرى ذات علاقة:

1. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس ضمن سياسة ملاءمة الأعضاء التي يعتمدها مجلس الإدارة، مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.
2. ترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا. حسب متطلبات سياسة شغل الوظائف العليا المعتمدة.
3. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمة المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
4. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل آخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة في التشريعات والتعليمات السارية ومراجعة ذلك بشكل سنوي.
5. الإشراف على تطبيق السياسات التي يعتمدها المجلس بشأن تقييم أداء المجلس وأداء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بما فيهم المدير العام.
6. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحداث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
7. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداري البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة، والتوصية بتحديد رواتب المدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وامتيازاتهم الأخرى على أن يكون تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم من قبل لجنة التدقيق.
8. التقييم السنوي لأعمال المجلس ككل ولجانه ولأعضائه، وإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية بنتيجة هذا التقييم.
9. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص أعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي للاضطلاع بمهامهم بما في ذلك (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/مؤسسات...إلخ.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة على الأقل من أعضاء المجلس، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين. ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونياً بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

(د) لجنة التحكم المؤسسي :

دور اللجنة:

1. بالإضافة لما يفوضها المجلس من مهامه، تتولى لجنة التحكم المؤسسي التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه، كما تتولى القيام بالمهام التالية:
 - التأكد من أن الهيكل التنظيمي للبنك يلي متطلبات الحاكمية المؤسسية.
 - التأكد من الالتزام بميثاق أخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك وذلك على مستوى مجلس الإدارة وكافة المستويات الإدارية في البنك.
 - وضع إجراءات عمل خطية لتطبيق تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتأكد من التزام البنك بهذه التعليمات، ودراسة ملاحظات الهيئة حول تطبيقها ومتابعة ما تم بشأنها.
2. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس، ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونياً بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

(هـ) لجنة الامتثال

دور اللجنة:

- تتولى لجنة الامتثال المهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:
1. التوصية لمجلس إدارة البنك باعتماد السياسات المنظمة لأعمال إدارة الامتثال وتشمل سياسة الامتثال التشريعي وسياسة مكافحة غسل الأموال و سياسة العقوبات الدولية وسياسة الرشوة ومكافحة الاحتيال وأي سياسة أخرى تتعلق بإدارة الامتثال ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
 2. تقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.
 3. اعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من استقلاليتها وبما يحقق وجود فصل بين وظيفة مراقبة الامتثال وباقي دوائر البنك.

4. التأكد من وجود خطة سنوية لإدارة مخاطر عدم الامتثال وأنها تأخذ بعين الاعتبار أي قصور في السياسة أو الإجراءات أو التطبيق وأنها مرتبطة بمدى فعالية إدارة مخاطر الامتثال القائمة وأنها تحدد الحاجة إلى أي سياسات أو إجراءات للتعامل مع مخاطر عدم الامتثال الجديدة التي يظهرها التقييم السنوي لهذه المخاطر.
5. الإطلاع على التقارير التي تتضمن نتائج الاختبارات التي تمت بمراقبة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور التي يتم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من المجلس على أن يكون معظم أعضائها من المستقلين، وللجنة دعوة ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونياً بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

و) لجنة التسهيلات:

دور اللجنة:

1. منح وتعديل وتجديد وهيكلية التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات) التي يرأسها مدير عام البنك، وضمن حدود يحددها لها مجلس إدارة البنك. ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة.
2. إتخاذ القرار المناسب حصراً بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات).
3. للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات هذه اللجنة في تعديل شروط أو هيكلية التسهيلات للجنة الإدارة للتسهيلات مع ضرورة إطلاع لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات على ما تم اتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات.
4. لا يدخل ضمن صلاحيات هذه اللجنة ما يلي:
5. الموافقة على منح التسهيلات لأعضاء مجلس الإدارة.
6. شطب الديون (إعدام الديون).
7. رفع التقارير الدورية لمجلس الإدارة حول تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
8. تعتبر قرارات اللجنة أصولية بحضور أعضاء اللجنة لإجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.
9. يتم تقييم نتائج أعمال هذه اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من خمسة أعضاء من المجلس غير المستقلين ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً - على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق - ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم ، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.
- يجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة مرة كل اسبوع إذا دعت الحاجة، وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.
- يكون المدير العام هو أمين سر اللجنة.

ز) لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات :

دور اللجنة:

تتولى اللجنة المهام التالية وتكون مرجعيتها تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني وأية تعديلات تطرأ عليها:

1. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment (ROI)) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
2. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحايي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (Control Objectives for Information and related Technology) (COBIT)، يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليماتنا من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة، ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية، وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتبار معطياتها حد أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في المرفق المذكور مسترشدين بمعيار (COBIT 5 Enabling Processes) بهذا الخصوص.
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7. الإشراف العام والإطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الإنحرافات.
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة، ويحدد المجلس أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.
- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وللجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس بغرض تعويض النقص بهذا المجال من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى، وللجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير تكنولوجيا المعلومات) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.
- ينتخب المجلس أحد أعضائها ليكون عضوا مراقبا في لجنة الإدارة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات.
- تقوم اللجنة برفع تقارير دورية للمجلس، علما بأن تفويض المجلس صلاحيات للجنة لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونيا بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأغلبية. وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

الإدارة التنفيذية العليا

يقوم مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية في البنك، والذي بدوره يتأكد من امتلاكها الخبرات والكفاءات والنزاهة الضرورية لإدارة أعمال البنك وشؤونه على نحو يتوافق ومعايير السلوك المهني لاسيما الإشراف على إدارة البنك والتمتع بالصلاحيات المناسبة للإشراف على الأفراد الرئيسيين المرتبطين بعمليات البنك. ويضع البنك سياسة لإدارة وشغل الوظائف التنفيذية العليا بما يلي المتطلبات التشريعية والتعليمات النافذة وتطلعات البنك.

تعنى الإدارة التنفيذية في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنك وتوفير الرقابة الكافية على الأنشطة التي تقوم بإدارتها.

وفي هذا الإطار، تعنى الإدارة التنفيذية بتحديد المهام للموظفين بالشكل الملائم، كما يقع على عاتقها اقتراح الهيكل الإداري الذي يعمل على تعزيز مفهوم المحاسبة والشفافية. وتكون هذه الإدارة ملزمة بالإشراف على الوفاء بالمسؤوليات/الصلاحيات المحددة كما تكون مسؤولة تجاه المجلس عن أداء البنك.

تقييم أداء الإداريين:

يضع البنك سياسات تقييم الأداء التي تكفل مشاركة جميع القائمين على تسيير أعمال البنك في تحقيق أهدافه من خلال أداء المهام والأهداف والالتزامات المنوطة بكل منهم في إطار المنافسة العادلة المنبثقة من ثقافة التميز في الأداء.

- سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاءه
- سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا ومساءلتهم
- نظام تقييم أداء موظفي البنك.

وتستند كافة الأنظمة والسياسات أعلاه إلى أحدث الممارسات العالمية التي من شأنها القياس الموضوعي للأداء مع الأخذ بعين الاعتبار تجنب المخاطر وما تنص عليه التشريعات والتعليمات النافذة.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع وتطبيق والاحتفاظ بأنظمة ضبط ورقابة داخلية لدى البنك قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

1. دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
2. كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
3. فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
4. التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

ويأتي ذلك انطلاقاً من إيمان مجلس الإدارة بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال، كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك، حيث تبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا مسؤولية وضعها ومتابعة تطويرها وتحديثها، وتعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها. وتؤكد الدوائر الرقابية من أن التعاملات مع ذوي العلاقة تتم وفقاً للسياسات والإجراءات المعتمدة. ويعتمد مجلس الإدارة سياسة للضبط والرقابة الداخلية تنطبق على كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا عنها.

وللتأكد من استقلالية الدوائر الرقابية في البنك، وقيامها بالأدوار الرقابية المنوطة بها، ترفع تقاريرها إلى لجان مجلس الإدارة، كما تقيم لجان مجلس الإدارة أداء شاغلي الوظائف العليا للجهات الرقابية بموجب سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا التي يعتمدها المجلس.

الجهات الرقابية في البنك:

إدارة التدقيق الداخلي: وتعنى بمراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية، والتحقق من الامتثال لسياسات وإجراءات البنك والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة بأعمال البنك، والتحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركائه التابعة والالتزام بها، والتدقيق المالي والإداري، ومراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) تتم وفق منهجية معتمدة من مجلس إدارة البنك، والتأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).

وترفع إدارة التدقيق الداخلي تقاريرها للجنة التدقيق بمجلس الإدارة وللمدير العام بشكل متزامن.

إدارة المخاطر: وتعنى بمراقبة المخاطر في البنك في كافة الأصعدة والمجالات السوقية والتشغيلية ومخاطر المعلومات ومخاطر الائتمان، واستمرارية العمل، ومراقبة التزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للمخاطر. وذلك وفقاً لأفضل المعايير العالمية. وترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر بمجلس الإدارة، وتكون مهام دائرة إدارة المخاطر كما يلي كحد أدنى:

1. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك قبل إعتماده من المجلس.
2. تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
3. تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.

4. رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر (Profile Risk) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Appetite Risk)، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
 5. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
 6. دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك.
 7. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الإستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
 8. توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لإستخدامها لأغراض الإفصاح.
- إدارة الامتثال:** وتعنى بالتحقق من الامتثال للتشريعات والتعليمات المحلية والعالمية التي تخضع لها أعمال البنك، وترفع تقاريرها الى لجنة الامتثال بمجلس الإدارة ونسخة للمدير العام. كما تعنى بأعمال مراقبة ومكافحة غسل الأموال، بالإضافة الى ادارة وحدة شكاوى العملاء في إطار نظام يعتمد عليه مجلس الإدارة وفقا للتعليمات الرقابية. وتضع كل من الجهات الرقابية أعلاه، موثائق عملها التي تعتمد من مجلس الإدارة.

ميثاق أخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك. وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية وهي:-

1. النزاهة.

2. الإمتثال للقوانين.

3. الشفافية.

4. الولاء للبنك.

ففي محور النزاهة تضمن الميثاق أن موظفي البنك ملتزمون بما يلي:-

- أموال المودعين أمانة ومسؤولية يجب الحفاظ عليها.
- عدم تعارض المصلحة الخاصة مع مصلحة البنك.
- عدم استخدام المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية.
- المحافظة على الموضوعية وعدم التأثر بالعلاقات الشخصية.
- عدم الدخول بعلاقات تجارية مع العملاء والموردين.
- عدم التمييز بين العملاء.
- الترفع عن قبول الهدايا والمنافع والدعوات.

أما في جانب الامتثال للقوانين والأنظمة فيجب على الموظفين الالتزام بالسرية المصرفية وبسياسات البنك وأدلة العمل لديه وإيلاء العناية اللازمة في مكافحة غسل الأموال، وعدم إصدار شيكات بدون رصيد والالتزام بقرارات الإدارة.

أما في جانب الشفافية فيلتزم موظفو البنك بصحة الأرقام والبيانات والتقارير المصرح بها ودقة هذه البيانات وكفائتها وتوقيتها وتوافقها مع المعايير بالإضافة إلى التصريح عن المصالح الشخصية وسلامة وضع الموظف المالي والأنشطة التجارية الخاصة به والتصريح عن المخالفات والأضرار.

أما بالنسبة للولاء للبنك فهذا يتحقق من خلال تحقيق رسالة البنك ورؤيته وأهدافه ودوره وتحويل شعار البنك إلى واقع ملموس ونيل رضا العملاء والمحافظة عليهم بالإضافة إلى الإيجابية والتميز وتحمل المسؤولية والجودة والكفاءة وثم الدقة والتعلم المستمر، المحافظة على وقت العمل، التكيف مع ضغوط العمل بروح الفريق والاهتمام بالمظهر والسلوك وحسن التعامل، الحرص على سمعة البنك وإنجازاته، الحفاظ على موجودات البنك ومظهره، عدم الإفصاح عن أسرار العمل واستئذان الإدارة قبل الإدلاء بأي تصريح يتعلق بالبنك بأي وسيلة إعلامية.

يتم نشر المعايير والسياسات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني للبنك؛ كما يتم تحديد درجة التقيّد بها في تقرير الحاكمية المؤسسية ضمن التقرير السنوي للبنك.

تضارب المصالح

يعتمد البنك سياسة موثقة حول تضارب المصالح تشمل مسألة تحديد التضارب والتنفيذ المستقلّ والإفصاح عنه، سواء نشأ هذا التعارض بين أعضاء مجلس الإدارة وبين البنك أو بين الإدارة التنفيذية وبين البنك.

تغطي سياسة البنك الخاصة بتضارب المصالح مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع مثل:

- الأنشطة والأعمال التي على عضو مجلس الإدارة تجنبها والتي من الممكن أن تؤدي إلى تضارب في المصالح.
- يجب الحصول على موافقة المجلس عن أي نشاط يقوم به عضو مجلس الإدارة والذي من الممكن أن يؤدي إلى تضارب المصالح، وعلى المجلس التحقق من أن هذا النشاط لا ينطوي على أية تضارب.
- على عضو مجلس الإدارة التصريح عن أية موضوع أدى أو قد يؤدي إلى تضارب في المصالح.
- على عضو مجلس الإدارة الامتناع عن التصويت على أي بند من بنود جدول الأعمال والذي قد يؤدي إلى تضارب في المصالح أو له تأثير على موضوعية التصويت.
- يجب أن تقوم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس المساواة، كما يجب توفر آلية واضحة لدى مجلس الإدارة للتعامل مع أية قضية تنشأ من عدم الامتثال لسياسة تضارب المصالح.
- يجب أن تتضمن سياسة تضارب المصالح أمثلة على الحالات التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح والمرتبطة بأعضاء المجلس.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

- يضع البنك سياسة موثقة حول المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. حيث تتضمن هذه السياسة القواعد والإجراءات المعتمدة لتنظيم المعاملات مع هذه الأطراف سواء تم ذلك بين البنك وموظفيه أو بين البنك وأعضاء مجلس إدارته أو شركاتهم أو بين الأطراف ذات الصلة فيما بينهم، بما في ذلك معاملات القروض والمعاملات التجارية المبرمة مع البنك.
- يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم مراجعتها وتقييم مخاطرها وتراعي جميع الضوابط الموضوعية.

سياسة الإبلاغ

يعتمد البنك سياسة وإجراءات عمل للتبليغ عن الأعمال غير القانونية / الاحتيال - وسياسة التبليغ الخاصة، بما في ذلك الإجراءات التي تخوّل الموظفين الاتصال برئيس مجلس الإدارة للإبلاغ عن أيّة مخاوف لديهم حول إمكانية حصول مخالفة أو احتيال على نحو يسمح بفتح تحقيق مستقلّ للنظر في هذه المخاوف ومتابعتها. تحرص هذه الإجراءات على التأكد من تأمين البنك الحماية المطلوبة لهؤلاء الموظفين لطمأننتهم من عدم تعرّضهم للتهديد أو معاقبتهم حتى في حال عدم إثبات صحّة مخاوفهم.

السياسات المنظمة لأعمال البنك

يولي البنك الأردني الكويتي أهمية كبيرة لموضوع توفر سياسات عمل مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك، حيث يتم اعتماد هذه السياسات من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة المستويات الإدارية، كما يتم مراجعتها وتحديثها بانتظام لتعكس أية تعديلات أو تغييرات تطرأ على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك

- يتأكد المجلس من حماية حقوق المساهمين الأساسية المتعلقة بتسجيل الملكية ونقلها، والمشاركة في اجتماعات الهيئة العامة، والمشاركة في الأرباح، والحصول على معلومات منتظمة حول البنك.
- يعمل المجلس على تشجيع المشاركة الفعالة للمساهمين في اجتماعات الهيئة العامة وتعريفهم بإجراءات وقواعد التصويت واطلاعهم على تاريخ ومكان الاجتماع مع جدول الأعمال في وقت كاف قبل الاجتماع. واطلاع المساهمين على محاضر اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت، كما يراعى التصويت على حدا على كل قضية تثار خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي.
- يقوم رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- يتم إعداد تقرير مفصل لإطلاع المساهمين بعد انتهاء اجتماع الهيئة العامة وبحيث يشتمل على الملاحظات المختلفة والأسئلة التي طرحها المساهمين وإجابات الإدارة عليها والنتائج التي تم التوصل إليها.
- يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- وفقاً لما ورد في قانون الشركات، ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.

الشفافية والإفصاح

- يوفر البنك دائماً وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الأثر الجوهرى على البنك.
- يلتزم البنك التزاماً تاماً بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتعليمات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي والسلطات الرقابية.
- يتابع البنك التطورات المختلفة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية وبحيث تنعكس فوراً على تقاريره المالية.
- يلتزم البنك بتوفير خطوط اتصال تتميز بالديمومة والحرفية مع كافة الجهات ذات العلاقة من سلطات رقابية ومساهمين ومستثمرين ومودعين وبنوك أخرى ولتحقيق هذا الأمر يقوم البنك بإيجاد وظيفة علاقات مستثمرين مهمتها الأساسية توفير معلومات كاملة وموضوعية عن أوضاع البنك المالية والإدارية ونشاطات البنك المختلفة.

- أن يحتوي التقرير السنوي للبنك على كافة المعلومات حول البنك بشكل شفاف وموضوعي.
- نشر تقارير دورية تحتوي معلومات مالية ربع سنوية، بالإضافة إلى نشر تقرير من المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة، وملخصات دورية للمساهمين والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية.
- عقد اجتماعات دورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
- يقوم البنك بتوفير المعلومات الواردة في تقاريره السنوية أو الدورية على الموقع الإلكتروني للبنك باللغتين العربية والإنجليزية وبحيث يتم تحديث المعلومات باستمرار.
- يجب أن تتضمن التقارير التي يقدمها البنك إفصاح من الإدارة التنفيذية عن نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك وأي أثر أو مخاطر مستقبلية من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي العام للبنك.

دليل شبكة الفروع

فروع العاصمة عمان

06-4386827	فرع الصخرة المشرفة
4162756-6	فرع أبوعلندا
06-5903232	فرع البنكية الخاصة "الفيل"

فروع منطقة الوسط

06-4725090	فرع البقعة
05-3244853	فرع مأدبا
05-3500029	فرع جامعة عمان الاهلية
05-3558995	فرع السلط
05-3561243	فرع سماره مول
06-4710530	فرع الفحيص

فروع منطقة الشمال

02-7243665	فرع اربد
02-7256065	فرع جامعة اليرموك
02-7248496	فرع شارع الملك عبد الله الثاني بن الحسين
02-6235901	فرع المفرق
02-7020208	فرع الحصن
02-6340916	فرع جرش

فروع منطقة الجنوب

03-2015188	فرع العقبة
03-2396102	فرع الكرك

فروع منطقة الزرقاء

05-3983855	فرع الزرقاء
05-3744151	فرع الرصيفة
05-3826196	فرع المنطقة الحرة
05-3864556	فرع الزرقاء الجديدة
05-3938498	فرع شارع الملك حسين بن طلال
05-9851273	فرع سوق باب المدينة

الفرع الجوال

+962-791995682	فرع الجوال
----------------	------------

الفروع خارج الأردن

+35725875555	فرع قبرص
--------------	----------

06-5621310	الفرع الرئيسي
06-4641317	فرع جبل عمان
06-4777174	فرع الوحدات
06-4624312	فرع المركز التجاري
06-5532168	فرع تلاع العلي
06-5658662	فرع جبل الحسين
06-4742549	فرع اليرموك
06-5858864	فرع وادي السير
06-5333501	فرع الجبيهة
06-4613902	فرع ابن خلدون
06-5685403	فرع الشميساني
06-4127588	فرع سوق الخضار
06-4889531	فرع ماركا
06-5533561	فرع المدينة المنورة
06-5535292	فرع عمرة
06-5851028	فرع الصويفية
06-4382618	فرع حي نزال
06-5518649	فرع مكة مول
06-5235223	فرع أبو نصير
06-5924195	فرع عبدون
06-4203679	فرع المقابلين
06-5731053	فرع مرج الحمام
06-5824698	فرع سيتي مول
06-5510839	فرع الرايبة
06-5679174	فرع وادي صقرة
06-5411580	فرع دابوق
06-5532651	فرع شارع مكة
06-4711283	فرع جامعة البترا
06-4626990	فرع مركز الملك عبدالله
06-5161873	فرع المدينة الرياضية
06-5810734	فرع زين
06-5853681	فرع دير غبار
06-5370835	فرع خلدا
06-5850289	فرع الرونق
06-5356737	فرع صويلح الجنوبي
06-5936901	فرع تاج مول
06-4017870	فرع جاليريا مول
06-5051538	فرع الهاشمي الشمالي
06-5065336	فرع طبربور
06-4612214	فرع زهران
06-5629415	فرع العبدلي مول
06-4164585	فرع أبو حسان مول

مواقع أجهزة الصراف الآلي - الأردن

منطقة عمان

صراف آلي الإدارة العامة - العبدلي
صراف آلي سيفوي - شمساني
صراف آلي كوزمو
صراف آلي افينيو مول
صراف آلي مكة مول
صراف آلي البركة مول
صراف آلي جبل اللويده
صراف آلي مستشفى الاستقلال
صراف آلي فندق كراون بلازا
صراف آلي صيدلية روجي - عبدون
صراف آلي صيدلية روجي - خلدا
صراف آلي محطة التوتال الجاردنز
صراف آلي شارع الرينبو
صراف آلي فندق الريجينسي
صراف آلي سينترو مول
صراف آلي مستشفى كلمنصوا بالبوليفارد
صراف آلي كارفور المدينة المنورة
صراف آلي كارفور أبو نصير
صراف آلي كارفور الزهدة
صراف آلي فندق الموفنبك
صراف آلي مجمع الملك حسين للأعمال
صراف آلي فندق فيرمونت
صراف آلي السفارة الكويتية
صراف آلي مركز الوطني للسكري
صراف العبدلي مول
صراف آلي سنترال مول
صراف آلي الشرق العربي للتأمين
صراف آلي العبدلي بوليفارد
صراف آلي فلل الاندلسية
صراف آلي مدينة التجمعات الصناعية التموينية
صراف آلي مبنى الإدارة 2
صراف آلي فندق السانت ريجيس (المبنى السكني)
صراف آلي فندق السانت ريجيس (مبنى الفندق)
صراف آلي بنك القدس
صراف آلي فندق الهيلتون عمان

منطقة الوسط

صراف آلي فندق كراون بلازا - البحر الميت
صراف آلي هيلتون البحر الميت
صراف آلي كمبينسي البحر الميت
صراف آلي فندق الهوليداي ان البحر الميت
صراف آلي جامعة عمان الأهلية

منطقة الشمال

صراف آلي اربد سيتي سنتر مول

منطقة الجنوب

صراف آلي فندق الكمبسي - العقبة
صراف منتجع تالايه العقبة

منطقة الزرقاء

صراف آلي محطة محروقات المناصير - الزرقاء
--

مواقع أجهزة الصراف الآلي التفاعلي (ITM)

صراف آلي تفاعلي العبدلي بوليفارد
صراف آلي تفاعلي اربد سيتي سنتر
صراف آلي تفاعلي فرع العبدلي مول
صراف آلي تفاعلي فرع عبدون
صراف آلي تفاعلي فرع سيتي مول
صراف آلي تفاعلي فرع المدينة المنورة

الإدارة العامة

هاتف: 962+6-5629400
فاكس: 962+6-5695604
مركز الاتصال المباشر: 962+6-5200999 / 080022066
ص.ب: 9776 عمان 11191 الأردن
info@jkbank.com.jo



البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

التقرير السنوي **2022**

jkb.com